الفصل الأول

الواقع السياسى الذى ظهرت فيه الصحافة الإسلامية

تمهيد :

الصراع بين المسلمين وخصومهم ممتد ومستمر إلى يوم القيامة، ولقد أخذ هذا الصراع على مدار التاريخ صوراً وأشكالاً متعددة حسب الظروف والبيئة وطبيعة العداء وحجم الخلاف، ولم يقف أهل الباطل يوما عن التآمر على أهل الحق فقد كان لهم على طول السنين محاولات لإبادة أهل الحق وإهلاكهم، والقضاء المبرم عليهم، وبعد أن كان أهل الحق ظاهرين على عدوهم منذ أن بزغت الدولة الإسلامية الأولى فى المدينة المنورة، وحتى نهاية القرن التاسع عشر وإن تخلل تلك الفترة حالات ضعف هنا وهزائم هناك، إلا أن الأمر فى غالبه ونهايته كان لصالح أهل الحق[١].

كل ذلك دفع أهل الباطل إلى أن يعدوا العدة للمواجهة الشاملة والقضاء التام على أمة الإسلام وكان ذلك فى مطالع القرن التاسع عشر، وعندما قامت قيامة أوروبا، وتعالت صيحات الإصلاح بها وتعددت صور الثورات الإصلاحية فيها، أدى ذلك إلى قيام دول قوية جعلت هدفها جميعا أن تمزق الدولة الإسلامية، وتحالفت هذه الدوله الفتية على ذلك أحلافا ارتقت بها إلى درجة القداسة فى كثير من الأحيان، ومن ثم سعت هذه الدول للوصول إلى هذه النتيجة سعيا حثيثا، ولتمزيق دولة الإسلام القوية الواسعة وأخذت تضع لذلك المشروعات الكثيرة تعبر عنها أحيانا بالمسألة الشرقية[٢] وأخرى باقتسام تركة الرجل المريض[٣]. وأخذت كل دولة تنتهز الفرصة السانحة، وتنتحل الأسباب الواهية وتهاجم الدولة الوادعة اللاهية فتنقض بعض أطرافها أو تهد جانبا من كيانها، واستمرت هذه المهاجمة أمداً طويلاً انسلخ فيه عن الدولة العثمانية كثير من الأقطار الإسلامية ووقعت تحت السلطان الأوربى كالمغرب الأقصى وشمال

---

(١) حسن البنا، مجموعة الرسائل، رسالة بين الأمس واليوم، القاهرة، دار الشهاب، بدون تاريخ، ص ١٣٣.

(٢) أنظر بالتفصيل، محمود ثابت الشاذلى، المسألة الشرقية، دراسة وثائقية فى الخلافة العثمانية، ١٢٩٩، ١٩٢٣م، القاهرة، مكتبة وهبة، ١٩٨٩ ص٧ وما بعدها.

(٣) الرجل المريض، إصطلاح أطلقه الغرب على دولة الخلافة العثمانية وخلعه عليها فى أخريات حياتها، من باب التشفى فى هذا المريض والتربص به، وقد أوشك هذا المريض على الهلاك، وذلك لاقتسام تركته، والقضاء المبرم عليه.

أوربا، واستقل فيه كثير من البلاد غير الإسلامية التى كانت تحت السلطان، كاليونان، ودول البلقان، وكان الدور الختامى فى هذا الصراع الحرب العالمية الأولى ١٩١٤م - ١٩١٨م الذى انتهى بهزيمة تركيا وحلفائها، وبذلك سنحت الفرصة كاملة لأقوى شعوب أوربا (إنجلترا وفرنسا) وإلى جوارهما إيطاليا فوضعت يدها على هذا الميراث الضخم من أمم الإسلام وشعوبه، وبسطت سلطانها عليها(١).

وعندما وضع الغرب يده على العالم الإسلامى تحت أسماء مختلفة من احتلال واستعمار ووصاية وانتداب، كان المسلمون فى حالة يرثى لها من التخلف المادى والأدبى، على حين كانت النهضة الصناعية مزدهرة فى أقطار أوربا، وتيقظت معها علوم وفلسفات إنسانية كثيرة، فلما قدم المحتلون الجدد كانت الأرض ممهدة لهم كى يضعوا ما شاءوا، وقد شرعوا لفورهم يعملون ضد الاسلام فمزجوا الختل بالقتل، ومشى الغزو العسكرى بين طلائع من الغزو الفكرى، وأحكم المغيرون خطتهم هذه المرة، فإذا الغارة الجديدة تفتك بالإسلام فتكا ذريعا، وتحقق فى القرن العشرين مالم تحققه فى حروبها من عشرة قرون(٢).

عوامل سقوط الحضارة الإسلامية:

ولقد حلت بالأمة الإسلامية عوامل كثيرة أدت إلى تخلفها الحضارى وضعفها المادى، وإلى تأخرها عن ركب الأمم والحضارات، وكان من أهم هذه العوامل ما يلى :

١ - الخلافات السياسية والعصبية وتنازع الرياسة والجاه، مع التحذير الشديد الذى جاء به الإسلام فى ذلك..

٢ - الخلافات الدينية والمذهبية والانصراف عن الدين كعقائد وأعمال إلى ألفاظ ومصطلحات ميتة لا روح فيها ولا حياة، وإهمال كتاب الله وسنة الرسول ﷺ، والجمود والتعصب للآراء والأقوال، والولع بالجدل والمناظرات والمراء...

٣ - الانغماس فى ألوان الترف والنعيم، والإقبال على المتعة والشهوات، حتى أثر عن الحكام من المسامين فى كثير من العصور ما لم يؤثر عن غيرهم..

---

(١) حسن البنا، مجموعة الرسائل، مرجع السابق، ص ١٣٤.

(٢) أنظر بالتفصيل، محمد الغزالى، ظلام من الغرب، القاهرة، دار الاعتصام، الطبعة الثالثة، ١٩٧٩، ص ١٥٦ وما بعدها.

٤ – انتقال السلطة والرياسة إلى غير العرب، من الفرس تارة والديلم تارة أخرى، والمماليك والأتراك وغيرهم[١].

٥ – إهمال العلوم والمعارف الكونية وصرف الأوقات وتضييع الجهود فى فلسفات نظرية عقيمة وعلوم خيالية سقيمة، مع أن الاسلام يحثهم على النظر فى الكون واكتناه أسوار الخلق والسير فى الأرض، ويأمرهم أن يتفكروا فى ملكوت الله..

٦ – غرور الحكام بسلطانهم والانخداع بقوتهم، وإهمال النظر فى التطور الاجتماعى للأمم من غيرهم، حتى سبقتهم فى الأستعداد والأهبة، وأخذتهم على غرة، وقد أمرهم القرآن باليقظة وحذرهم مغبة الغفلة، واعتبر الغافلين كالأنعام، بل هم أضل.

٧ – الانخداع بدسائس المتملقين من خصومهم، والإعجاب بأعمالهم ومظاهر حياتهم والاندفاع فى تقليدهم بما يضر ولا ينفع، مع النهى الشديد من التشبه بهم والأمر الصريح بمخالفتهم والمحافظة على مقومات الأمة الإسلامية والتحذير من مغبة التقليد[٢].

ويرسم الشيخ محمد الغزالى صورة العالم الإسلامى قبيل سقوط الخلافة العثمانية، بهذه الكلمات الموحية فيقول: إنها أمة واهنة القوى، ساقطة المستوى، مبعثرة فى ربوع الشرق كأنها أطلال دارسة لحضارة طال عليها الأمد، وانقطع بها الزمن، وأدبرت عنها الحياة، فهى فى شيخوختها العاثرة تذكر ماضيها فترجو، ويلحقها حاضرها فتكبو، إنها بين اليأس والأمل، وبين الحياة والموت، وبين رغبتها فى العيش الكريم، وتعثرها فى الأخذ بأسبابه، تواجه الدنيا بأمانيها ويواجهها القدر بدروسه، وتنزل إلى ميدان الحياة برغائبها المجردة، فيعترضها الميدان بعقباته المعترضة ومتاهاته المحيرة[٣].

---

(١) وهذا لا يعنى بالكلية أن العجم الذين دخلوا الإسلام وتقلدوا فيه السلطة والقيادة كانوا على هذا المستوى، بل الواقع والصحيح أن منهم من أحرز للإسلام الانتصارات فى الميادين العسكرية والعلمية، خاصة فى المجال العلمى الذى برز فيه الكثير ممن ليسوا من العرب.

(٢) حسن البنا، مجموعة الرسائل، رسالة بين الأمس واليوم، مرجع سابق، ص ١٣١، ١٣٢.

(٣) محمد الغزالى، «الإخوان المسلمون» نصف شهرية، العدد (١٨٧) السنة السادسة، ٢١ فبراير ١٩٤٨، ص ٤.

والأمة التى تقبل الخنوع وتعطى الدنية من نفسها، لن تحرم من مكان تعيش فيه، فإن سادة العالم لن يرفضوا الاستكثار من الخدم والأتباع، ولا ضير على الواحد منهم إن سخَّر مستعمرة واسعة الرقعة ليعيش ما فيها من إنسان وما فيها من حيوان سواسية فى العمل له والفناء فيه، بيد أن الشعوب الخادمة لغيرها ليست إلا شعوباً ماتت فيها المواهب الإنسانية العليا وارتكست فيها الملكات الذكية اليقظة، فهى توصف بالحياة كما يصف السادة بالحياة كلاب الصيد التى تلهث بين أيديهم، أو أبقار الحرث التى تعمل فى حقولهم، أما هم من الناحية الإنسانية المحضة فأموات، وكل أمة تنكل عن حمل أعباء الحياة الأبية، وتنقص عن الإقدام فى ساحات الجهاد والتضحية، وتخشى عواقب المخاطرة والجرأة فلابد أن تصدر عليها محكمة التاريخ حكمها بالإعدام(١).

هكذا كانت صورة العالم الإسلامى، وكانت مصر فى ذلك الحين تابعة لدولة الخلافة العثمانية التى كانت توصف فى أخريات حياتها بهذا الوصف الشهير «الرجل المريض» إذ تضافرت عليها دول الغرب - كما أشرت لذلك من قبل - لإضعاف هيبتها، وكسر شوكتها، وتقطيع أوصالها للقضاء المبرم على امبراطوريتها الواسعة، فجيشت ضدها - قبل منابذتها العداء العسكرى - عوامل الانحلال ففسدت الأخلاق، وانتشرت الفوضى ودب فيها الفساد واعتصرها ظلم وغفلة السلاطين.. فأصبحت جثة هامدة ولقمة سائغة لكل طامع(٢).

بداية الاحتلال الانجليزى:

كانت إنجلترا من أكثر البلاد الغربية تطلعا إلى احتلال مصر لأسباب عديدة منها الدينية والسياسية والاقتصادية، وخاصة بعد اندحار الحملة الفرنسية وهزيمتها وخروجها من البلاد، فكانت لانجلترا محاولات للاستيلاء على مصر بشتى السبل منها العسكرية، ومنها الاقتصادية، فقد حاولت إنجلترا أن تجرب حظها فى احتلال مصر عسكريا وذلك يوم أن سيرت جيوشها إلى رشيد بقيادة «فريزر» عام ١٨٠٧م، فما كان من القوى الشعبية المصرية إلا أن تصدت للقوات الإنجليزية وأفسدت عليها المحاولة، ولكن إنجلترا لم تيأس، إذ أنها تدخلت فى شئون مصر المالية بحجة الارتباك المالى،

(١) السابق نفسه، ص٤.

(٢) عبد العزيز على. الثائر الصامت، القاهرة، دار المعارف القاهرة، ط١، ١٩٧٨، ص ١٦، ١٧.

وطلبت من الحكومة المصرية تعيين مراقب مالى إنجليزى وآخر فرنسى ليكونا معا للراقبة الثنائية فقبلت الحكومة ذلك ونفذته عام ١٨٧٩[١].

وظلت انجلترا متربصة بمصر إلى أن انتهزت فرصة الخلاف القائم بين الثورة العرابية والخديو، فدخلت بجيوشها البلاد فى ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ بعد موقعة التل الكبير، وبذلك أعلنت إنجلترا احتلالها لمصر، وإن زعمت أنها تفعل ذلك بحجة حماية العرش والمحافظة على الأمن فى البلاد، إلا أن الأمر فى حقيقته، ما كان الا حلما يراود الإنجليز منذ أن كان الفرنسيون يحتلون مصر[٢]. وكان وضع مصر السياسى وكما هو معلوم حتى عام ١٨٨٢، أنها ولاية عثمانية لها استقلالها الداخلى ولأسرة محمد على إمارتها وعرشها، فلما قامت الثورة العرابية رأت إنجلترا أن الفرصة سانحة لاحتلال مصر فانتهزتها فرصة لتنفيذ سياسة رسمتها وزارة الخارجية البريطانية منذ زمن بعيد[٣].

ولقد جاء احتلال الإنجليز للبلاد ضربة فى ظهر الحركة الوطنية فى مصر والتى ابتدأت فى ظهورها قبل غيرها من البلاد العربية، وكانت إنجلترا بوصفها إحدى الدول الموقعة على معاهدة لندن[٤] المعترفة باستقلال مصر والضامنة لهذا الاستقلال، قد تعهدت بأن تحترم وضع مصر القائم بموجب هذه المعاهدة، ولذلك فإن احتلالها لمصر جاء نقضا لهذه المعاهدة الدولية، وقد أدركت الحكومات البريطانية المتعاقبة عدم شرعية مركزها فى مصر، لذا فإنها كثيرا ما كانت تعلن أنها لا تنوى أن تضم مصر إليها أو أن تحكمها بشكل دائم، وأن الاحتلال ليس سوى إجراء مؤقت سينتهى بمجرد عودة الأحوال فى مصر إلى وضعها الطبيعى[٥].

---

(١) السابق نفسه، ص ٢٨٠.

(٢) أنظر بالتفصيل، عواطف عبد الرحمن، مصر وفلسطين، الكويت - المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب - عالم المعرفة - رقم (٢٦) ١٩٨٥.

(٣) محمد حسنين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ ١، الطبعة الأولى، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٧ ص ٢٠، ٢١.

(٤) معاهدة لندن تمت فى ١٥ يونيو ١٨٤٠.

(٥) نجلاء عز الدين، العالم العربى، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية - الطبعة الثانية ١٩٦٢ م ص ١٤٩ وما بعدها.

ومع كل هذه الوعود الإنجليزية، لم تُسلّم الدولة العثمانية تسليما مطلقا باحتلال الإنجليز لمصر، بل إن السلطان عبد الحميد بمواقفه كان عقبة فى طريق استقرار حال الاحتلال فى مصر فقد حاولت إنجلترا بشتى السبل من اللحظة الأولى لاحتلالها مصر إحكام سيطرتها عليها، وإلغاء تبعيتها لدولة الخلافة العثمانية. ففى ١٨٨٣م سعت إنجلترا فى مساومة الباب العالى ليبيعها الجزية التى كانت تدفعها مصر سنويا للدولة العثمانية، ولم تفلح إنجلترا فى مسعاها ليقظة السلطان عبد الحميد الذى رفض العرض رفضا تاما(١).

وحاول السلطان عبد الحميد إنقاذ ما يمكن إنقاذه عندما رأى دولته تنهار من الداخل، وتسقط من الخارج فشجع فكرة الجامعة الإسلامية والدعوة إليها، وقام ببعض الإصلاحات الداخلية ولكن الزمام قد أفلت من يده، وأحكم الغرب خطته هذه المرة للقضاء التام على الخلافة العثمانية وكانت الضربات تتلاحق فى جسد العالم الإسلامى، وانتهى القرن التاسع عشر وبدأ القرن العشرون، وشهد العقد الأول منه أحداثا كثيرة. ففى عام ١٩٠٤م حدث الاتفاق الإنجليزى الفرنسى والذى به تطلق فرنسا يدها فى مراكش مقابل عدم تعرض فرنسا لإنجلترا فى إدارتها لمصر والذى عرف «بالاتفاق الودى»(٢).

رموز الحركة الوطنية:

وقد ترتب على إعلان هذا الاتفاق شعور عام بين المشتغلين بالحركة الوطنية المصرية بعدم جدوى الاستمرار فى سياستهم القديمة القائمة على اقتناع مؤداه أن «تدويل المسألة المصرية» هو الطريق لإجبار الإنجليز على إنهاء إحتلالهم العسكرى للبلاد، ولقد زاد اهتمام الزعامة الوطنية التى كان يمثلها مصطفى كامل وقتذاك بعد تصريح أبريل ١٩٠٤م بما يجرى داخل الوطن، فى محاولة تجميع المصريين حول ما سُمى بعد

(١) أنظر بالتفصيل: محاولات إنجلترا المتعددة، لتجعل مركزها الفعلى الباطل فى مصر شرعيا، وما فعلته فى هذا الصدد من الحيل والدهاء والمكر والخداع السياسى مع دولة الخلافة العثمانية وغيرها، عبد العزيز على، الثائر الصامت، مرجع سابق، ص ٢٩١.

(٢) سونان لبيب رزق، الأحزاب السياسية فى مصر، ١٩٠٧ - ١٩٨٤، كتاب الهلال، ديسمبر ١٩٨٤، سلسلة ثقافية شهرية العدد (٤٠٨) القاهرة، دار الهلال، ص ١٩.

ذلك بالحزب الوطنى، وحدث خلال النصف الأول من ١٩٠٦م ما هو معروف بأزمة العقبة أو حادثة طابا، وهى الأزمة التى تفجرت على حدود مصر الشرقية بين كل من الدولة العثمانية وبين بريطانيا.

وفى أوائل ١٩٠٧م ظهرت ثلاثة تيارات فى العمل الوطنى المصرى أولها مثلها مصطفى كامل وجريدة اللواء، والذى تسمى «بالحزب الوطنى»، وقد مثل غالبية العاملين فى الحركة الوطنية، وقد بنى هذا التيار الغالب سياساته ومواقفه على العداء للمحتلين الإنجليز، والسعى بكل الوسائل للتخلص منهم، والتيار الثانى تكون من مجموعة صغيرة ممن وقفوا موقف النقيض من التيار الأول وسموا أنفسهم «بالحزب الوطنى الحر» واتخذوا من جريدة المقطم الموالية للإنجليز منبراً لهم، ويتضح موقفهم من تلك الرسالة التى وجهوها إلى الخديو، وجاء فيها : «سلامة الوطن والأمة فى مسالمة المحتلين المصلحين، وأن المصلحة العمومية تقضى علينا أن نعتمد على الدولة المحتلة العادلة فى جميع شئوننا الأدبية والمادية».

أما التيار الثالث فهو الذى رفض سياسة التيار الأول ونعتها بالتطرف[١]. كما رفض سياسة التيار الثانى ورآها استسلاما واختط منهجا وسطا بين الاثنين سماه «المنهج المعتدل» وقد مثل هذا التيار صحيفة «الجريدة» التى بدأت فى الصدور فى مارس ١٩٠٧م[٢].

ومنذ ذلك التاريخ بدأت التيارات السياسية فى مصر تعبر عن نفسها فى شكل أحزاب سياسية، والملاحظ على هذه الأحزاب جميعا التى ظهرت فى مطلع القرن العشرين عدا الحزب الوطنى خلوها من البعد الإسلامى، وعدم التركيز على مبدأ الولاء للخلافة العثمانية الإسلامية، واعتمادها بشكل أساسى فى دعوتها على الشعارات والأفكار، ولم نجد لهذه الأحزاب خطة عملية لإخراج الانجليز من البلاد، إلا أن الحزب الوطنى عرف مبكرا بأن الحق لابد له من قوة تحميه وتسنده، وللوطن من جنود تفديه

---

(١) يقول مصطفى كامل : يروق لبعض الجهلاء والمسخرين لخدمة الإنجليز أن يلقبونا بالتطرف... وما دروا أنه لا يصح أن يوجد فى البلاد الفاقدة لاستقلالها إلا حزب واحد هو حزب الوطن، حزب الحرية، حزب المستقبل، أنظر بالتفصيل : أوراق مصطفى كامل، الخطب، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١ ١٩٨٤، ص ٣٠٥ وما بعدها.

(٢) يونان لبيب رزق، الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص ٢٢.

بالمهج والأرواح، لذا رأى أقطاب الحزب الوطنى أن يجهزوا ويعدوا من الشباب الوطنى المؤمن فدائيين يسندون الحق ويسارعون فى فداء الوطن بأرواحهم، وهكذا نبتت فكرة تكوين جمعية وطنية سرية باسم «جمعية التضامن الأخوى»[1].

إذن فالحزب الوطنى بقيادة مصطفى كامل كان يعبر بمفاهيمه السياسية، وبرامجه العملية عن آمال وطموحات المصريين من حيث ارتباطهم السياسى بدولة الخلافة وعملهم الدؤوب لإجلاء الاحتلال وفى رسالة وصلت كرومر المعتمد البريطانى فى مصر تؤكد حرص الوطنيين المصريين على ولائهم للدولة العثمانية جاء فيها: باعتبارنا رجالا فنحن لا نحب العثمانيين.. ولكنهم إخوتنا باعتبارنا مسلمين.. والخليفة ظل الله على الأرض، وعلى كل مسلم أن يسارع إلى تلبية ندائه حتى لو افترس الذئب طفله وهو يؤدى طلب سيده، إن نداءه هو نداء الإيمان.. وإنى وكثيرين غيرى نتمنى أن يظل السلام سائداً، ولكن ثق أن الحرب إذا قامت فكل من لديه سيف سيمتشقه، وكل من لديه عصا سيضرب بها، وستصرخ النساء من فوق البيوت «لينصر الله الإسلام». هل تقول إن المصريين أقل وفاء من الكلب الذى يذكر اليد التى أطعمته؟! وإنه لأحمق مجنون ذاك الذى يهدم فوق رأسه سقف بيته المصنوع من فروع الأشجار، قد يكون ذلك صحيحاً من الناحية الدنيوية، ولكن حينما يتعرض الإسلام للخطر فإن كل مسلم يتخلى عن مطالب هذه الدنيا ولا يتطلع إلا للدفاع عن الدين حتى لو ضحى بحياته»[2].

صحيح أن هذه الرسالة من مصدر غير محدد ولكنها جاءت فى ذاك الوقت تعبيرا حيا عن مدى ارتباط المصريين الوثيق بالخلافة العثمانية، ولا شك أن هذه الروح التى كانت تتغلغل فى طبقات المجتمعات الإسلامية قاطبة، كانت تؤرق الاستعمار، لأن هذا الترابط والتماسك ولو ظاهرياً بين الدول الإسلامية خطر على عدوهم الذى يسعى بكل ما أوتى من مكر ودهاء وقوة وحيلة إلى ضرب القوة الإسلامية المتمثلة فى وحدتهم تحت لواء الخلافة العثمانية، لأجل هذا فإن القوى والأحزاب السياسية التى ظهرت فى تلك الآونة وناصبت دولة الخلافة العداء كانت تعمل لصالح الاستعمار، سواء كانت

---

(١) أنظر بالتفصيل عبد العزيز على، الثائر الصامت، مرجع سابق، ص٣٣.

(٢) آرثر اداموند جدمى سميث (الابن)، الحزب الوطنى المصرى، مصطفى كامل - محمد فريد، ترجمة فؤاد دوارة، القاهرة، الهيئة المصرية، ٨٣ ، ص ١٦٧.

تعمل ذاك وهى تدرى حجم الكارثة أو لا تدرى، والذى يؤكد ذلك ويقويه أن الاستعمار ما انفك يعمل بكل ما أوتى من قوة لضرب دولة الخلافة من الداخل والخارج وذلك بتشجيعه الدعوات القومية والحركات الانفصالية، والنحل والمذاهب التدميرية والتخريبية، وكانت المأساة عندما قامت الحرب العالمية الأولى، وسقطت جميع الدعاوى التى حاولت إنجلترا التستر خلفها، فبعد أن كانت توافق على السيادة العثمانية - ولو الشكلية على مصر- أعلنت بعد الحرب انتهاء هذه السيادة، بل اندحار دولة الخلافة بعد هزيمتها فى الحرب(١).

بذلك يكون من أخطر نتائج الحرب العالمية الأولى انهزام دول المحور ومن بينها تركيا وكسر شوكتها تمهيداً للقضاء المبرم عليها، بل إن أحد الباحثين يذهب إلى أن الحرب العالمية الأولى كان هدفها الأساسى هو التخلص التام من دولة الخلافة العثمانية، وتقسيم دولها(٢). ومعلوم أن الخلافة العثمانية، كانت تهتز فوق عرشها منذ زمن بعيد.. ورغم هذا ظل شعور الإخلاص للخلافة باقيا، ومع أن غالبية المسلمين كانت تشعر بالأسى من ميول الخليفة إلى الحلول الجزئية، إلا أن شعورهم بالحزن كان أكثر بسبب ضعف وتهاوى هذه المؤسسة. فالإسلام ممثلاً فى الخلافة، كان هو الملاذ والملجأ لرجل الشرق(٣).

ولا غرابة فى ذلك لأن الرباط الذى كان يربط المسلمين بدولة الخلافة هو رباط الأخوة والعقيدة الذى يعتبر من أقدس الروابط الإسلامية، وأوثق الوشائج الدينية(٤). فى هذا الوقت كان يجتاح البلاد العربية عامة، ومصر خاصة تياران رئيسيان غير

(١) عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى فى أغسطس ١٩١٤ قامت إنجلترا بفرض الحماية على مصر، وخول القرار للقوات البريطانية حق استعمال مصر كقاعدة أثناء الحرب، وأعلنت الأحكام العرفية، ووضعت الصحف تحت المراقبة، وأصدر الاحتلال العديد من القرارات التعسفية التى تزيد من تكبيل الشعب المصرى بقيود ثقال، أنظر بالتفصيل: عواطف عبد الرحمن، مصر وفلسطين، مرجع سابق، ص ٥٥.

(٢) أنظر: سفر بن عبد الرحمن الحوالى، القدس بين الوعد الحق والوعد المفترى، مكتبة السنة، القاهرة، ط ١، ١٩٩٤، ص ٢٨.

(٣) جاك بيرك، مصر الامبريالية والثورة، ترجمة يونس شاهين، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧ ص ١٢.

(٤) حسن البنا، المنار، جـ ٩، م ٣٥، أغسطس ١٩٤٠م، ص ٥. ويذكر البنا أن ما حدث للعثمانيين كان «جزاء وفاقا بما كسبت أيديهم، ومثله منذر بعاقبة المقصرين المفرطين».

متكافئين فى القوة، ولكنهما كانا يصطدمان ويتنازعان فى واقع الحياة، وفى تفكير قادة الرأى ودعاة الإصلاح، وعلى الأخص عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى، وما نجم عنها من تيارات سياسية وفكرية وآثار اجتماعية واقتصادية فى الشرق العربى: تيار المدنية الغربية الجارف المتدفق علينا من أوربا مع كل وافد، ومن كل طريق فى مناهج التفكير وبرامج الدراسة وأساليب الحكم والسياسة، ومظاهر الحياة والاجتماع، وفى شئون المال والاقتصاد والتشريع وعن طريق الإيحاء والغزو الفكرى، وعلى أيدى دعاة المدنية الغربية من بنى جلدتنا ومن الأجانب على السواء، وأما التيار الآخر فتيار التراث الإسلامى المغلوب على أمره فى كل تحركه، ومن كل طريق ينفذ أو يحاول النفاذ منه إلى الحياة التى يضطرب فيها المسلمون فى الشرق العربى كله، ومن طريق فقد الزعماء الثقة فى حيوية الفكرة الإسلامية وقدراتها الإصلاحية والتنظيمية، وقدرتها على مغالبة تيار المدنية الغربية، ومن الفهم الخاطئ أو القاصر لحقيقة الإسلام كدين ونظام متكامل متميز بذاته فى روح الإصلاح ومناهجه فى تنظيم شئون الحكم والإدارة والسياسة والمال القضاء والاجتماع[1].

تقسيم العالم الإسلامى:

وانتهت الحرب العالمية الأولى، وظلت الحماية البريطانية معلنة على مصر، وما كان من أثر ذلك فى نفوس المصريين وشعورهم بثقل الاحتلال الذى مازال جاثما على صدورهم[2]. وتكشفت الحرب عن اتفاق كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا- فى معاهدة سرية- على اقتسام أملاك «الرجل المريض» وهذه المعاهدة هى المعروفة بمعاهدة سايكس بيكو سنة ١٩١٦م[3]. وقد تم بمقتضاها تقسيم العالم الإسلامى على هذا النحو :

---

(١) أنظر بالتفصيل: محمد محمد حسين، الاتجاهات الوطنية فى الأدب المعاصر جـ ٢، القاهرة، مكتبة الآداب، ص ١٨٧ وما بعدها، ومحمد فريد عبد الخالق، الدعوة، العدد (٣) السنة الأولى، ١٤ فبراير ١٩٥١ ص٤.

(٢) صلاح عبد الحافظ ، «الإخوان المسلمون» نصف الشهرية، العدد (٧٣) السنة الثالثة، ١٣ أكتوبر ١٩٤٥م ص٢٨.

(٣) مصطفى محمد رمضان، العالم الإسلامى فى التاريخ الحديث، جـ ١، القاهرة، مطبعة الجبلاوى، ١٩٨٥، ص ١٠١، وما بعدها.

١ - أفريقيا الشمالية (مراكش والجزائر وتونس) مستعمرات فرنسية تتخللها منطقة نفوذ دولية فى طنجة، ومستعمرة أسبانية فى الريف.

٢ - طرابلس وبرقة مستعمرة إيطالية، ولم تشأ إيطاليا أن تُبقى على أثر من آثار الإسلام فيها، ففرضت عليها التجنس بالجنسية الإيطالية وأسمتها إيطاليا الجنوبية.

٣ - مصر والسودان، تحت الحماية الإنجليزية لا تملك إحداهما لنفسها من أمرها شيئاً.

٤ - فلسطين تحت الانتداب الإنجليزى.

٥ - سوريا تقع تحت الانتداب الفرنسى.

٦ - العراق تقع تحت الانتداب الإنجليزى.

٧ - الحجاز حكومة ضعيفة متداعية تنتظر الصدقات، وتتشبث بالعهود الزائفة، والمواثيق الباطلة.

٨ - اليمن حكومة منزوية وشعب فقير مهدد بالغزو فى كل مكان فى أى وقت من الأوقات.

٩ - بقية أقسام الجزيرة العربية إمارات صغيرة يعيش أمراؤها فى كنف القناصل الإنجليز، ويقاتلون بفتات موائدهم، وتشتعل صدورهم بنيران التحاقد والتباغض، هذا مع الوعود المؤكدة والمواثيق الغليظة التى قطعها الحلفاء للملك حسين أن يساعدوه على استقلال العرب وتدعيم سلطان الخلافة العربية(١).

١٠- إيران وأفغانستان حكومات مضطربة تتوزعها الأطماع من كل مكان فهى تحت كنف هذه الأمة تارة، وإلى جانب تلك تارة أخرى.

---

(١) تم ذلك عن طريق الخطابات التى تبودلت بين المندوب السامى البريطانى فى مصر وشريف مكة فى سنتى ١٩١٥، ١٩١٦، وتطالب القبائل العربية بالوقوف على الحياد، ومساعدة الجيوش البريطانية فى حملتها على الشام ضد الامبراطورية العثمانية، وفى نظير ذلك تعمل بريطانيا على إنشاء مملكة عربية متحدة، غير أن هذا الوعد لم تحققه بريطانيا لمصلحة العرب وأعطت وعدا مضاداً هو وعد بلفور بإنشاء الوكالة الصهيونية فى فلسطين، انظر : أحمد سويلم العمرى، معجم العلوم السياسية الميسر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥ ص ١٨٨.

١١- الهند مستعمرة إنجليزية.

١٢- تركستان وما جاورها مستعمرات روسية يذيقها البلاشفة مر العذاب، وفيما عدا ذلك فهناك الأقليات الإسلامية المنتشرة فى كثيرٍ من البلدان لا تعرف دولة تلجأ إلى حمايتها أو حكومة مسلحة تحتمى بجنسيتها كالمسلمين فى الحبشة والصين والبلقان وبلاد أفريقيا الوسطى والجنوبية الشرقية والغربية، وبهذا الوضع انتصرت أوربا فى هذا الصراع السياسى، وتم لها ما أرادت من تمزيق الامبراطورية الإسلامية والذهاب بدولة الإسلام سياسياً من قائمة الدول الحية العظيمة[١].

إندلاع ثورة ١٩١٩:

ولكن هذا العدوان الصارخ والاستهتار بالعهود والمواثيق أحرج الصدور وأثار النفوس فهبت هذه الأمم تطالب باستقلالها وتجاهد لاسترداد حريتها ومجدها، واشتعلت فيها الثورات، واندلعت ثورة ١٩١٩ فى مصر، وكانت الثورة الأولى فى الشرق، بعد الحرب العالمية الأولى قامت بيد الشعب، ولم يكن لزعيم ما ممن برز اسمهم فيما بعد أى أثر فى إشعالها، وإن استفاد منها هؤلاء الزعماء، وجنوا ثمارها، وأقاموا مجدهم على جثث شهدائها، ودماء المجاهدين فيها، وقد اتسمت هذه الثورة بالتنظيم والحماسة والبراءة من الغرض، ولو وجدت من ورائها من يستغل آثارها لتحقق مطلب مصر كاملا فى الحرية والسيادة، ولكن الغاصب المحتل استطاع أن يضع الماء على هذه الجذوة وأن يقاوم روح العزة والإيمان بفلول من الصنائع والأذناب الذين سلمت إليهم فى ذلك الوقت مقاليد الأمور، وقد أدهشت الغرب هذه الروح الصادقة القوية من الإيمان بحقوق الوطن، واستدعى ذلك أن ترسل إنجلترا لجنة تحقيق إلى مصر باسم (لجنة ملنر)، وقد قاطع الشعب هذه اللجنة مقاطعة تامة، وأبرق إليها أكثر من ألف برقية احتجاج، ومضى هذا الروح دفاقا، فحال الشعب بين الزعماء والحكم، فتعطل الدولاب الحكومى، واضطرت الجهات المختصة أن تكل أمور الوزارات إلى وكلائها، ولكن ذلك لم يطل أمره، ولو امتزجت هذه الروح الوطنية بالإيمان الإسلامى

---

(١) حسن البنا، مجموع الرسائل، رسالة بين الأمس واليوم، مرجع سابق، ص ١٣٥.

الصحيح لكان لها من ذلك قوة وسند، ولما استطاع بعض الزعماء أن يتحكموا فى اتجاه تيار الوطنية وأن يحولوه إلى السياسة الحزبية بما فيها من مناورة وتآمر ومساومة[1].

ولا شك أن ابتعاد الثورة المصرية عن مسارها وغايتها، حدث بفعل فاعل، فقد كان الاحتلال حريصا كل الحرص على احتواء القادة، وتفريغ الثورة من عقيدتها الوطنية المتدفقة. من أجل ذلك بدأ الانجليز الصاق التهم وإشاعات الأكاذيب والدعايات المغرضة حول الثورة الشعبية وزعمائها، ولقد سبقت الإشارة إلى اتهام السياسة البريطانية لحركة مصطفى كامل بالتطرف والتعصب الدينى، وقد ألقيت فى وجه ثورة ١٩١٩ ذات التهمة فى البداية، وأريد بها أن تطمس حقيقة الحركة السياسية فى مصر، ولا يكاد يمكن حصر ما كتبته الصحف المصرية، وما تردد على ألسنة رجال السياسة من أن الاستعمار اتهم الحركة المصرية بأنها حركة دينية، وأن الشواهد القاطعة كانت تكذبهم وتنفى ادعاءهم، فلم تكن ثورة ١٩١٩ ثورة دينية، ولكنها كانت ثورة وطنية اشترك فيها المسلمون والأقباط على حد سواء.

ومن البديهى أن الحركة الدينية ليست «تهمة» ولكنها وصف يحاول أعداء الثورة إلصاقه بها لتنفير القبط منها وصدع الوحدة الوطنية، وخلق الخلاف الطائفى[2]. يقول سعد زغلول : ادعوا أن الحركة المصرية دينية، ولكنهم رأوا رأى العيان أن مسيحيى مصر ومسلميها متحدون اتحادا متين العرى، وأن المسيحيين كانوا فى مقدمة القائمين بالمظاهرات، وكان ويصاو اصف أحد أعضاء الوفد المصرى أكثر صراحة فى هذا الصدد عندما أعلن أنه «لم يعد للمصريين قاطبة إلا إيمان واحد، وعقيدة واحدة، ودين واحد، هو دين الوطنية». وقد كان ويصاواصف وواصف بطرس غالى من أعضاء الوفد

---

(١) أنظر بالتفصيل، أنور الجندى، «الإخوان المسلمون» نصف شهرية العدد (١٨٦) السنة السادسة، ١٤ فبراير ١٩٤٨، ص ٢ وأيضا أنور الجندى، عقبات فى طريق النهضة، مراجعة لتاريخ مصر الإسلامية منذ الحملة الفرنسية إلى النكسة ١٨٩٨ - ١٩٦٤، القاهرة، دار الاعتصام، بدون تاريخ، ص ٥٩ وما بعدها.

(٢) أنظر بالتفصيل، طارق البشرى، المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية، القاهرة، دار الشروق، الطبعة الثانية، ١٩٨٨، ص١٣٣ وما بعدها.

المصرى، ويشرفان على أعمال الدعاية للمطالب الوطنية فى باريس، ويرجع ذلك إلى ما عرف عنهما من إتقانهما الفرنسية ثقافة ولغة(١).

والباحث لا يشك فى تأثر ثورة ١٩١٩ بالعامل الدينى، فإن كثيراً من الحوادث التى وقعت قبل الثورة وفى إبانها ومن بعدها، تدل على أن العامل الدينى كان عنصراً أساسيا وسببا مباشراً من أسبابها، ولكن ينبغى أن نفرق فى هذا الصدد بين أسباب ودوافع قيام الثورة وتوجهاتها وبين نتائجها وما آلت إليه، فقد استطاع الإنجليز أن يفسحوا المجال أمام القيادات التى تنادى بالعلمانية، بأن يلعبوا دوراً بارزاً فى قيادة الثورة، ومن ثم الإمساك بزمامها وتوجيه دفتها حيث يريدون فكانت نهاية الثورة على غير بدايتها(٢).

وليست ثمة أدلة تؤكد ما ذهب إليه أحد الباحثين من أن قيادة الثورة آلت إلى عناصر ممن ينتمون إلى جيل التغرب الثانى، لسبب افتقاد الساحة آنذاك لقيادة إسلامية حازمة وقادرة على الإمساك بزمام الأمور، ولكن الصحيح من وجهة نظر الباحث أن الساحة كانت مليئة بالقادة الإسلاميين من الأزهريين وغيرهم وخاصة هؤلاء العلماء والشيوخ الكبار من علماء الأزهر الذين أسهموا فى ثورة ١٩١٩ فى مطلعها وأججوا نارها، وأشعلوا فتيلها ولكن الإنجليز بخداعهم وقوتهم استطاعوا ألا يمكنوا لأحد من هؤلاء العلماء من أن يسود الموقف أو أن يأخذ بزمام الثورة إلى نهاية المطاف، فعمل الإنجليز على تفريغ الثورة من روحها واحتوائها والهيمنة عليها بإفساح المجال أمام قيادة يرتاحون إليها ويحسن التعامل معها(٣).

ومهما يكن من أمر فإن اندلاع الثورة المصرية فى ١٩١٩، أعلن للعالم بأسره نضوج الوعى الوطنى، وتجاوز المرحلة السلبية إلى الكفاح والعمل والثورة، إلا أن هذا

---

(١) فهمى الشناوى، المؤامرة على إسقاط الخلافة العثمانية، مكتبة المختار الإسلامى، القاهرة، بدون تاريخ، ص ٢٠، حيث يؤكد أن الحركات الوطنية كانت كلها بدون استثناء إسلامية، قام بها مسلمون، وبدافع إسلامى محض، ثم يتم انحرافها عن مسارها بعد تطعيمها أو تهجينها بالاتجاهات العلمانية على يد المستعمر.

(٢) محمد محمد حسين، الاتجاهات الوطنية فى الأدب المعاصر، مرجع سابق، جـ ٢، ص ١٨.

(٣) أنظر إبراهيم البيومى غانم، الفكر السياسى للإمام حسن البنا «دراسة فى التفاعل بين الفكر والحركة فى الواقع السياسى المصرى»، رسالة ماجستير، منشورة بدار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ص ١٧.

الوعى لم يكن وعياً وطنياً كاملاً، ولم يكن يفهم الدافع على الثورة فهماً صحيحاً من مختلف طبقات الأمة لحقوق الوطن الخاصة، وشئونه العامة ودخائل السياسة البريطانية فى مصر، ولم يجد الشعب المصرى من يحيطه بالعلم الكافى لأهدافه المستقبلية ورسالته الوطنية، كان شعوراً وطنياً دافقاً ولم يكن وعياً وطنياً عاماً يتضمن رسالة بمنزلة العقيدة والمنهاج الذى يحاسب به زعماءه وخلفاءهم إن تنكبوا به الطريق القويم[١].

ولا يخفى أن من الأسباب التى أججت فى نفوس المصريين الثورة على الإنجليز فى ١٩١٩ المصير الذى آلت إليه الدولة العثمانية، فقد أبرزت أحداث الثورة العديد من مظاهر التعاطف والمشاعر الإسلامية التى تحض على الجهاد، وقد رفع المتظاهرون فى غمار الثورة الأعلام العثمانية فى أماكن متفرقة من البلاد، واهتم المصريون بمتابعة الأحداث والتطورات التى كانت تتعرض لها دار الخلافة وامتلأت قلوبهم حزنا لمصير «الأستانة» عاصمة الخلافة التى احتلتها جيوش الأعداء وتقاسمها الإنجليز والفرنسيون والطليان وسيطروا فيها على ولاياتها[٢].

ويذكر أنه، عندما اندلعت ثورة ١٩١٩ كان حسن البنا الذى أسس جماعة الإخوان المسلمين فيما بعد، كرد فعل للواقع السياسى الذى تمر فيه الأمة، وقام برصدار العديد من الصحف الإسلامية كمجلة الإخوان المسلمين والنذير والتعاون والشهاب والإخوان المسلمون اليومية.

فى سنته الأخيرة بالمدرسة الأولية، وقد شارك كتلميذ مشاركة فعلية فى المظاهرات التى تفجرت داخل المدرسة وخارجها، كما ساهم فى نظم وإلقاء الشعر الوطنى، مستعرضاً بصفة خاصة منظر القوات البريطانية وهى تحتل بلدته المحمودية[٣].

ومن الأشعار التى كان يرددها المتظاهرون فى قوة وحماس، والتى تكشف بجلاء عن هوية المتظاهرين قولهم :

حب الأوطان من الإيمان ... وروح الله تنادينا

(١) صلاح عبد الحافظ، «الإخوان المسلمون» نصف شهرية العدد (١٧٣) السنة الثالثة، ١٣ أكتوبر، ١٩٤٥ ص ٢٨.

(٢) إبراهيم البيومى غانم، الفكر السياسى للإمام حسن البنا، مرجع سابق، ص ١٤، ١٨.

(3) R.P. Mitchell : the Society of the Muslim Brothers, London, oxford university press, 1969, pp. 2, 3.

إن لـــم يجمعْنـــا الاســـتـــقلالُ ∴ فـفـــى الفـــردوسِ تلاقيـنـــا

ولقد أثرت هذه الأحداث فى الوعى السياسى لدى حسن البنا فى هذا الوقت المبكر من عمره، الأمر الذى جعله ينفعل ويقول قصيدة شعرية طويلة تأثراً بمقاطعة الأمة للجنة ملنر، يذكر منها قوله :

يـــا ملنـــر ارجـــع ثـــم ســـلْ ∴ وفـــداً ببـاريـــسَ أقـــام

وارجـــعْ لقومـــكِ قـــل لهـــم ∴ لا تخـــدعـــوهـــم يـــالئـــام

بهذه الروح وبتلك العقيدة استطاع البنا أن يعبر عن مدى حبه لوطنه وغيرته على بلاده، وهذا ولاشك لا يتناقض مع الحال الذى كان عليه البنا فى هذه المرحلة من حياته، إذ أنه كان منشغلاً بالتصوف والتعبد، حيث إنه يرى بل ويعتقد أن الخدمة الوطنية جهاد مفروض لا مناص منه(١).

وكانت لجنة ملنر قد أرسلتها الحكومة البريطانية للتحقيق، ووصلت إلى مصر فى شهر ديسمبر ١٩١٩م وقاطعتها الأمة بإجماع، فاستقال ملنر وهو وزير المستعمرات وخلفه تشرشل، وأعلن عن تصريح فبراير ١٩٢٢ الذى يقضى بإنهاء الحماية، والاعتراف بالاستقلال لمصر مع تحفظات حول المواصلات الامبراطورية، والدفاع عن مصر، وحماية المصالح الأجنبية، ووضع السودان(٢). وحين أعلن عن انعقاد مؤتمر لوزان لتحديد علاقة الترك بقيادة كماك أتاتورك مع الحلفاء فى أكتوبر ١٩٢٢، اتفق كل من الحزب الوطنى والوفد على ضرورة توحيد صفوفهما وتمثيل مصر فى هذا المؤتمر للدفاع عن حقوق مصر وإبراز صفتها الدولية، ويبدو من مذكرة الوفد المصرى المشترك التى تقدم بها إلى المؤتمر أن الانفصال عن تركيا ليس رغبة الاحتلال وحده بل رغبة المصريين كذلك، وإذا كانت الظروف تقتضى إقرار صحة ذلك المطلب بعد تولى الحكومة الكمالية فى تركيا وتغير الأوضاع عن ذى قبل، فإن ذلك ليس مبرراً كافيا لتخلى الحزب الوطنى عن موقفه من فكرة الجامعة الإسلامية التى وصف من خلالها بالتطرف، وهجرها إلى سياسة وطنية، كان الوفد قد سبقه فيها، الأمر الذى أفقده شعبيته لصالح الوفد وجعله من أحزاب الأقلية(٣).

---

(١) راجع: حسن البنا، مذكرات الدعوة والداعية، مرجع سابق، ص ٣٢، ٣٣.

(٢) نجلاء عز الدين ، العالم العربى، مرجع سابق، ص ١٥٣.

(٣) زكريا سليمان بيومى : الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية، فى الحياة السياسية المصرية، ١٩٢٨، ١٩٤٨ . مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٧٩، ص ٤١.

وبهذا التوجه الجديد للحزب الوطنى فى أعقاب ثورة ١٩١٩ لم يعد فى مصر قوة حزبية سياسية تدعو للجامعة الإسلامية أو تنادى بهذا المفهوم السياسى فى الإسلام، وقد انجرف الحزب الوطنى بعد موت زعيمه محمد فريد وغياب الشيخ عبد العزيز جاويش فى التيار العلمانى الوطنى الذى قاده حزب الوفد، الأمر الذى جعل الساحة السياسية المصرية خالية من قوة سياسية متوازنة فى انتمائها الوطنى والإسلامى كالتى كان عليها الحزب الوطنى منذ بزوغه وقيادته للحركة الوطنية وحتى وفاة محمد فريد الذى كان لوفاته أكبر الأثر فى نفوس المصريين نظراً لسيرته، وكفاحه وجهاده فى سبيل الوطن وقد رثاه حسن البنا بأبيات قال فى مطلعها :

أفريـد نـم بالأمـــن والإيمـــان . . أفريـد لا تجـــزع على الأوطان[١].

دستور ١٩٢٣:

وفى ١٩ أبريل ١٩٢٣م صدر الدستور المصرى، وبه نجح الإحتلال فى إقناع ساسة مصر بلعبة جديدة هى لعبة الانتخابات والمجالس النيابية والصراع على كراسى الحكم لكن الدستور فى حد ذاته لم يكن منسجما مع الواقع أو كما قال عنه أحد مشرعيه وهو عبد العزيز فهمى إنه «ثوب فضفاض» وذلك لكونه منقولا فى أغلبه عن الدساتير الغربية التى لا تلائم نصوصها حالة البلاد[٢].

ومع هذا كله، فقد رسم الدستور المصرى الإطار العام للحياة السياسية المصرية، وكان صدور هذا الدستور يمثل عقبة أمام الملك فؤاد، ملك مصر، إذ كان الملك يميل إلى عدم إصدار الدستور لأنه يقيد سلطاته، ويجعل الحكم مرجعه إلى الشعب[٣].

إلا أن أغلب رجال القانون ذهب إلى أن دستور ١٩٢٣، كان قد صدر كمنحة من ولى الأمر -الملك- بينما يرى رجال الوفد أن الدستور عبارة عن عقد، لأنه نص على مبدأ سيادة الأمة الذى يتعارض مع اعتباره منحة[٤].

(١) حسن البنا، مذكرات الدعوة والداعية، مرجع سابق، ص ٣١.

(٢) زكريا سليمان بيومى، الإخوان المسلمون، مرجع سابق. ص ٤٢.

(٣) سامى أبو النور، دور القصر فى الحياة السياسية فى مصر، ١٩٢٢ - ١٩٣٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الأولى. د١٩٨٠، صـ ٦٤ وما بعدها.

(٤) عبد العظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية فى مصر، ١٩١٨ - ١٩٣٦، دار الكاتب العربى، القاهرة، الطبعة الأولى، بدون تاريخ، صـ ٣٩٤.

وجاء فى أول مواد الدستور، التى بلغت ١٧٠ مادة، أن مصر دولة ذات سيادة وهى حرة مستقلة وملكها لا يتجزأ، ولا يُنْزَل عن شىء منه، وحكومتها ملكية وراثية وشكلها نيابى، وأن عرش المملكة المصرية وراثى فى أسرة محمد على، وتكون وراثة العرش وفق النظام المقرر، وأن جميع السلطات مصدرها الأمة، وأن المصريين متساوون فى التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة، وأن حق ولاية المناصب مقصور على المصريين، ولا يولى الأجانب من هذه المناصب إلا ما يعينه القانون فى أحوال استثنائية(١).

ولقد تمتع الملك فى ظل دستور ١٩٢٣ بصلاحيات واسعة، فقد كان يملك ويحكم على عكس ما تقضى به تقاليد النظام البرلمانى، بل إنه لم يكتف بذلك إذ لم يتورع عن انتهاك الدستور والخروج بالكلية على قواعد الممارسة البرلمانية الديمقراطية، وليس أدل على ذلك من أن جميع البرلمانات خلال العهد الملكى قد حُلت قبل أن يكمل أى منها مدته القانونية، اللهم إلا برلمان عام ١٩٤٥، حيث كان الوحيد الذى استمر إلى نهاية مدته المقررة قانونيا، وقد أدى تمادى الملك فى الإقدام على حل البرلمان إلى ايجاد درجة عالية من عدم الاستقرار السياسى وتعطيل الحياة النيابية إلى حد إلغاء الدستور ذاته وإصدار دستور آخر عام ١٩٣٠(٢).

وفى سبيل الاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من السلطة والمشاركة الفعلية فى صنع القرار السياسى، سعى الملك إلى تشجيع قيام بعض الأحزاب فى إطار الشرعية القائمة لتكون أداة طيعة فى يديه لتحقيق أهدافه وقد سميت «بأحزاب القصر» وبصفة عامة أيد الإنجليز اتجاه القصر فى توسيع سلطاته، أما الأحزاب -فيما عدا الوفد- فقد كانت على استعداد للتعاون مع الملك والهجوم على الوفد بشكل أو بآخر، فى إطار الصراع الحزبى والسعى الدائم من قبل الجميع للوصول إلى مقاعد الحكم، حتى ولو أدى الأمر إلى التغاضى عن قواعد اللعبة البرلمانية وانتهاك مبادىء الدستور، وعدم احترام الشعارات المرفوعة(٣).

---

(١) عبد الرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، ثورة ١٩١٩، جـ ١، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٥٩، صـ ١١٦.

(٢) على الدين هلال، السياسة والحكم فى مصر، العهد الليبرالى ١٩٢٣ - ١٩٥٢، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٧، صـ ٢٤٩.

(٥) السابق نفسه، صـ ١٩٠.

ومن هنا يتضح أن الحكم فى مصر فى ظل دستور ١٩٢٣، كان يهيمن عليه القصر من جانب والأحزاب السياسية من جانب آخر، وفى أول انتخابات برلمانية تمت بعد صدور قانون الانتخابات فى ٣٠ أبريل ١٩٢٣، وهو أول قانون انتخابات فى عهد دستور ١٩٢٣، أسفرت نتائج هذه الانتخابات عن أغلبية هائلة للوفد، وصدر المرسوم الملكى يوم ٢٨ يناير ١٩٢٤ بتأليف وزارة الوفد بزعامة سعد زغلول، وفى ١٥ مارس ١٩٢٤ افتتح البرلمان، وكان يوما مشهودا فى تاريخ مصر الحديث، إذ إنه لأول مرة منذ وقع الاحتلال ١٨٨٢ يجتمع نواب البلاد المنتخبون انتخابا حرًا فى برلمان تتمثل فيه سلطة الأمة(١).

الموقف من القضية الوطنية:

ولقد اتضح موقف الوفد من القضية الوطنية (الاستقلال) بعد تشكيل سعد زغلول الوزارة فى يناير ١٩٢٤، إذ حدثت اتصالات بين سعد ومكدونلد رئيس وزراء بريطانيا، أبدى فيها استعداد حكومته للمفاوضة مع الحكومة المصرية، وتمت المفاوضات وكانت مطالب سعد التى يراها كفيلة بتحقيق الاستقلال التام هى:

١ - عدول الحكومة البريطانية عن دعواها، حماية الأجانب والأقليات فى مصر.

٢ - عدول الحكومة البريطانية عن دعواها، الاشتراك بأية طريقة كانت فى حماية قناة السويس.

٣ - زوال كل سيطرة بريطانية عن الحكومة المصرية..

٤ - سحب جميع القوات البريطانية من الأراضى المصرية.

٥ - سحب المستشار المالى والمستشار القضائى من مصر.

٦ - استمساكه بالنسبة للسودان بتصريحاته التى أدلى بها فى البرلمان المصرى(٢).

وإذا كان حزب الوفد اتخذ المفاوضات سبيلا لحل القضية المصرية واستقلال البلاد من الاحتلال، فإن حزب الأحرار الدستوريين، اتخذ قاعدة التساهل مع الإنجليز

---

(١) عبد الرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، جـ ١، مرجع سابق، صـ ١٣١ وما بعدها.
(٢) السابق نفسه، صـ ١٧٨.

للوصول إلى حل القضية المصرية، وكان أعضاؤه يفاخرون بهذه السياسة، ويسمونها كياسة، ولقد حرص على هذه السياسة منذ تأليفه وفى أطوار نشاطه، فلم تُذكر فى برنامجة كلمة الجلاء(١).

أما الحزب الوطنى، فمع تسليمنا بضعفه خاصة بعد ظهور حزب الوفد بعد ثورة ١٩١٩ إلا أنه سلك أسلوبا فى الكفاح من أجل القضية الوطنية، ميزه عن مجموعة الأحزاب الأخرى، هذا المسلك هو امتداد لأسلوبه القديم، المتمثل فى تمسكه بمبدأ «لا مفاوضة إلا بعد الجلاء» فضلا عن تمسك أعضائه بمبدأ عدم الاشتراك فى الحكم، برغم دخولهم الانتخابات ووجود أعضاء منهم فى المجالس النيابية حيث تولوا جانب المعارضة(٢).

والحزب الوطنى، على الرغم من أنه اتخذ من قضية الاستقلال محورا لنضاله إلا أن إحجامه عن المشاركة الفعلية أو التجاوب مع التطورات السياسية والتشريعية التى تمر بها البلاد، ثم رفضه للمفاوضات إلا بعد الجلاء، فى الوقت الذى أبدى فيه الوفد -برصيده الشعبى الضخم -استعداده للتفاوض، بل وتفاوض فعلا مع الإنجليز، كل ذلك أظهر الحزب الوطنى أمام البلاد، وكأنه يمثل سلبية العمل الوطنى، وانعكس أثر ذلك على الحزب نفسه، فأصبح كشأن أحزاب الأقلية فى ضآله رصيدها الشعبى(٣).

أما موقف القصر من القضية الوطنية، فكانت تتجسد فى محاولته وضع العراقيل أمام أية مفاوضات تجرى بين مصر وانجلترا، ويرجع ذلك إلى اقتناع الملك فؤاد بأن أى تسوية مع الجانب البريطانى لن تتم إلا على يد حكومة وفدية، أو على الأقل حكومة تحظى بتأييد الوفد، وذلك سوف يؤدى حتما إلى نتيجتين أولاهما: تعاظم نفوذ الوفد وتزايد تأثيره السياسى سواء فى الداخل أو الخارج،، والنتيجة الثانية: وهى مترتبة على الأولى وتتمثل فى تزايد عزلة القصر وتدهور نفوذه، فضلا عن أنه سوف يستهدف لهجوم القوى الوطنية بصورة أساسية(٤).

---

(١) السابق نفسه، صـ ٦٩.

(٢) زكريا سليمان بيومى، الحزب الوطنى ودوره فى السياسة المصرية ١٩٠٧ - ١٩٥٣ الفاروقية لتوكيلات الطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨١، صـ ١٦٧.

(٣) سامى أبو النور، دور القصر فى الحياة السياسية فى مصر ١٩٢٢ - ١٩٣٦، مرجع سابق، صـ ١٦٣.

(٤) السابق نفسه. صـ ١٩٠.

ويبدو أن موقف القصر من المفاوضات و كان مرتبطا بعلاقة المفاوضات بحزب الوفد، إذ إن القصر لم يؤيد أية مفاوضات مع إنجلترا كان يقوم بها الوفد، وذلك نكاية فيه وخوفا منه، ولكن عندما بدأت مفاوضات محمد محمود هندرسن فى صيف ١٩٢٩، منح القصر تأييدا حقيقيا لهذه المفاوضات خلافا لما سارت سياسته فى السابق[١].

ومهما يكن من أمر فإن دستور ١٩٢٣م، وإن كان قد عبر عن نجاح للحركة الوطنية إلا أنه لم يسلم من النقص إذ إنه يرسى قواعد «الدولة الوطنية» فى مصر، ووفقاً لهذا المفهوم الذى عرفته النظم الأوربية كان لابد أن تكون علاقة الدين - وهو هنا الإسلام - بالدولة علاقة ليست أساسية، وهذا ما حدث بالفعل إذ نص ذلك الدستور فى المادة ٤٩ منه على «أن دين الدولة الرسمى هو الإسلام» ولم يكن لهذا النص أى أثر يذكر سواء على بقية نصوص الدستور التى كانت مفعمة بالأفكار العلمانية البحتة، وأن بعض التشريعات والقرارات كانت تضاد تعاليم الإسلام مباشرة كالتصريح بخانات الخمر ولعب الميسر والبغاء[٢]. إلخ. فكان هذا هو طبيعة الوضع السياسى فى مصر، إذ صارت جميع القوى السياسية، لا تأخذ فى خططها أو منهاجها السياسى البعد الإسلامى، بما فى ذلك الحزب الوطنى نفسه، وكانت نهاية هذا الاتجاه وخاتمته ذلك الدستور الذى خرج إلى الوجود فى ١٩٢٣، ولم يختلف الوضع السياسى فى تركيا عنه فى مصر، إذ إنه فى عام ١٩٢٢ تم فصل الدين عن الدولة فى دولة الخلافة العثمانية[٣].

إلغاء الخلافة العثمانية:

وفى عام ١٩٢٤م قام كمال أتاتورك بإعلان إلغاء الخلافة الإسلامية، وأعلن الجمهورية، ونقل عاصمة الدولة الجديدة إلى «أنقرة» بدلا من إسلامبول، وأجرى كثيراً من التغيرات فى تركيا أبعدتها عن الإسلام، وأعلن النظام العلمانى للدولة، وألغي الأوقاف الاسلامية والتعليم الدينى، وألغي عطلة الجمعة والتاريخ الهجرى وأمر بكتابة

(١) السابق نفسه صـ ٢٣٨.

(٢) عن علاقة الدين بالدولة فى ظل دستور ١٩٢٣، أنظر بالتفصيل، إبراهيم البيومى غانم، الفكر الإسلامى للإمام حسن البنا، مرجع سابق، ص ٢١ وما بعدها.

(٣) طارق البشرى، الحركة السياسية، مرجع سابق، ص ٣٦.

التركية باللاتينية، إلى غير ذلك من الاجراءات التى غيرت وجه تركيا الاسلامي إلي الوجه العلمانى الذى يفصل الدين عن الدولة، وبهذا الموقف فقد أحدثت تركيا هزة كبيرة فى العالم الإسلامى(١).

وارتفع صوت شوقى عند ذلك بقصيدة قوية، بكى فيها الخلافة التى ماتت حين ظن الناس أنها استقبلت عهداً جديداً كله عزة فارتفع صوت الباكين يعلنون موتها المفاجئ فى صخب المحتفلين بعرسها، وكفنوها فى ثوب الزفاف، بين جزع الجازعين، وذهول الذاهلين، وعبرات الضاحكين.

يقول شوقى :

الهنـــدُ والهـةٌ ومصـــرُ حـــزينةٌ ∴ نبكـــى علـيـك بمدمـــــع سحـاح

والشـامُ تسـألُ والعـراقُ وفارسٌ ∴ أمحـا مـــن الأرض الخـــلافـةَ مـــاح؟!

وهكذا انمحى هذا المجد الذى بناه المسلمون خلال القرون، وكانت الخلافة هى جهاز الربط بين المسلمين، وحزن المجتمع الإسلامى كله لسقوط خلافتهم، بعد أن خدعهم الكماليون سنوات، عديدة، وإن كان جمهور المسلمين خاصة فى مصر لم يبد معارضة عند تجريد الخلافة من سلطانها الزمنى إلا أن الأمر الذى اهتز له الوجدان الدينى فى مصر هو إلغاء الخلافة ذاتها كمنصب دينى أو كمركز لتجمع الأقطار الإسلامية(٢).

ولقد أحدث الإعلان عن إلغاء الخلافة الإسلامية فى تركيا ردود فعل عديدة فى العالم الإسلامى لمحاولة اصلاح الموقف وتدارك الأمر وسد الخرق قبل اتساعه، فعقد علماء الأزهر فى مصر مؤتمراً موسعاً فى ٢٥ مارس ١٩٢٤ برئاسة شيخ الأزهر وقرروا فى مؤتمرهم دعوة المسلمين بعد عام لاختيار خليفة، كما صدرت مجلة باسم

---

(١) أنظر التفاصيل: مصطفى رمضان، العالم الإسلامى فى التاريخ الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص ١٠٦، وأيضاً : فهمى الشناوى، المؤامرة على اسقاط الخلافة العثمانية، مرجع سابق، ص ١٧ وما بعدها.

(٢) محمد محمد حسنين، الاتجاهات الوطنية فى الأدب المعاصر جـ ٢، مرجع سابق، ص ٣٣ وما بعدها.

«المؤتمر الإسلامي العام للخلافة في مصر» رأس تحريرها الشيخ محمد فراج المنياوى رئيس جمعية تضامن العلماء وسكرتير شيخ الأزهر، وقد صدر من المجلة بضعة أعداد ثم توقفت عن الصدور، وظهر على الساحة من يدعو لتنصيب الملك فؤاد خلافة المسلمين وما حدث في مصر عقب الغاء الخلافة حدث مثلة أو قريب منه في الحجاز والهند، ولكن كل هذه المحاولات لم يكتب لها النجاح وغابت الخلافة وانمحت من الوجود بسبب التآمر العالمى [1].

ولقد كان للإنجليز والصهيونية العالمية باع طويل وسعى دائب فى العمل على الغاء الخلافة العثمانية[2]. وزاد الطين بلة أنه فى هذه الأثناء، خرج على الناس شيخ أزهرى هو على عبد الرازق بكتابة «الإسلام وأصول الحكم» وذلك فى عام ١٩٢٥م، يقول الشيخ على عبد الرازق فى كتابه هذا : إن الشريعة الإسلامية شريعة روحية محضة لا علاقة لها بالحكم والتنفيذ فى أمور الحياة الدنيا، وإن الرسول ﷺ ما كان إلا رسولا لدعوة دينية خالصة للدين، لا تشوبها نزعة ملك، ولا دعوة لدولة، وإنه لم يكن للرسول ملك ولا حكومة... وأن ولاية الرسول على قومه ولاية روحية، منشؤها إيمان القلب.. وذهب الشيخ على عبد الرازق فى كتابه إلى أن الخلافة لا حاجة لنا بها لا فى أمور ديننا ولا أمور دنيانا، وأن الخلافة كانت ولم تزل نكبة على الإسلام والمسلمين[3].

والواقع أن الباحث هنا ليس فى مجال عرض الكتاب وما جاء فيه من آراء وأفكار أو الرد عليه ولكن يكفى أن يشير فقط إلى أن هذا الكتاب ظهر فى توقيت خبيث !! وأن العلماء المتخصصين وقتئذ قاموا بالرد عليه وتفنيد ما جاء فيه من آراء وأقوال، وكان

---

(١) أنظر بالتفصيل صدى إلغاء الخلافة العثمانية، طارق البشرى، المسلمون والأقباط، مرجع سابق، ص ٢٨٠ وما بعدها. وأيضا، أنور الجندى، عقبات فى طريق النهضة، مرجع سابق، ص ٦٩، والباحث يرى أن انعقاد هذه المؤتمرات فى هذا التوقيت للمطالبة بعودة الخلافة، شابها العديد من الأطماع من قبل الملوك والأمراء، وقد كان الملك فؤاد يطمح ويطمع فى تنصيبه خليفة، وكذلك الملك حسين وغيرهما إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل جميعاً.

(٢) أنظر بالتفصيل الكتاب الهام «الرجل الصنم» وهو أول كتاب بالعربية عن حياة أتاتورك بالتفصيل ألفه ضابط تركى سابق، ترجمه عبد الله عبد الرحمن، بيروت، مؤسسة الرسالة الطبعة الرابعة، ١٩٨٢ ص ٢٩٦ وما بعدها.

(٣) راجع بالتفصيل: على عبد الرازق، الإسلام وأصول الحكم، تقديم جابر عصفور، القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣، ص ٦٤ وما بعدها.

من أبرز العلماء الذين قاموا بالرد على هذا الكتاب الشيخ محمد الخضر حسين شيخ الأزهر والدكتور ضياء الدين الريس فى كتاب قيم له باسم «الإسلام والخلافة فى العصر الحديث» ومن الذين قاموا بالرد على الشيخ على عبد الرازق أيضا الدكتور محمد عمارة والدكتور محمد رجب البيومى وغيرهم، والدراسات الثلاث الأخيرة كتبت بعد وفاة الشيخ على عبد الرازق[1]. ولا يفوت الباحث فى هذا الصدد أن ينوه بموقف الأزهر من كتاب الشيخ على عبد الرازق إذ اجتمعت هيئة كبار العلماء بالأزهر وأعلنت خطأ المؤلف فى أصل من أصول الإسلام، وذلك بالدليل الناهض والحجة الواضحة وأنه لا صحة إطلاقاً لما أشيع بأن الأزهر هاجم الكتاب لرغبة الملك فؤاد فى تولى الخلافة، وأن الملك استعان بالأزهر فى الهجوم على الكتاب المذكور!! وحتى لو فرضنا أن الملك كان ذا هوى فى الخلافة، فهل يمنع ذلك علماء الأزهر أن ينطقوا بالحق فى قضية تمس أصلا من أصول الإسلام، حين يرون أحد العلماء يخطئ فى اجتهاده، ويعلن على الناس ما يخالف هذه الأصول، وهو فى رأى الناس جميعاً عالم من علماء الأزهر، وقاض من قضاة الشرع الإسلامى له من منصبه ودرجته العلمية ما يفتن الناس بقوله؟![2].

ولقد فشلت كل محاولات إنقاذ الخلافة واعادتها، وبذلك أصبح العالم الإسلامى كله ولأول مرة فى التاريخ بلا خلافة، صحيح أن الخلافات الإسلامية تتابعت وتبدلت.. لكن ما إن تسقط خلافة حتى تقوم على إثرها خلافة أخرى حتى جاءت النهاية على يد كمال أتاتورك وجمعية الاتحاد والترقى بتركيا.

دور الأحداث السياسية فى تشكيل الوعى السياسى:

ولا شك أن هذه الأحداث الخطيرة فى حياة الأمة، كان لها مالها من تأثير فى شخصية حسن البنا، وذلك منذ أن اندلعت ثورة ١٩١٩، واشتراكه فى المظاهرات

---

(١) محمد رجب البيومى، كتاب الإسلام وأصول الحكم فى الميزان، هدية مجلة الأزهر، صفر ١٤١٤ هـ والذى فند فيه أيضاً ما كتبه جابر عصفور فى مقدمة المرجع السابق، ص ٧ وما بعدها.

(٢) أنظر بالتفصيل موقف الأزهر من كتاب الإسلام وأصول الحكم، محمد رجب البيومى، الأزهر بين السياسة وحرية الفكر، القاهرة مجمع البحوث الإسلامية، ١٩٩٣م ص ١٤٣ - ١٦١ والجدير بالذكر أن هيئة العلماء قررت بعد مراجعة أفكار الكتاب، مصادرته وإخراج الشيخ عبد الرازق من زمرة العلماء، وسحب شهادة العالمية منه.

والاضرابات فى بلدته المحمودية، وكتابته لبعض الأبيات الشعرية التى تندد بالاحتلال الانجليزى[1]. فأخذ وعيه السياسى ينمو شيئاً فشيئاً حتى أصبح يحمل بين جوانحه هموم الأمة ومشكلات المجتمع، وصار يفكر فى أمر إصلاح ما فسد، وبناء ما تهدم، فما إن وصلت أقدامه القاهرة حتى اتصل بالجمعيات الإسلامية كجمعية مكارم الأخلاق الإسلامية، وصار عضوا مشتركاً بها يحافظ على ندواتها ومحاضراتها، وبدأ فى التفكير لتكوين دعاة إسلاميين لنشر المبادئ والمفاهيم الإسلامية، وقام بالاتصال المباشر بالعديد من الشخصيات الإسلامية كالأستاذ محب الدين الخطيب والشيخ رشيد رضا صاحب المنار، والشيخ يوسف الدجوى ومفاتحة الأخير فى شأن وحال الأمة وما وصلت إليه من تحلل وتخلف وضياع، وبعد لقاءات وجلسات توصل حسن البنا مع الشيخ يوسف الدجوى إلى عمل يخدم الإسلام والمسلمين، وكان من ثمار هذا العمل إصدار مجلة الفتح الإسلامية وإنشاء جمعية الشبان المسلمين[2].

والذى يدلل على حرص البنا على الدعوة والعمل لنصرة الإسلام، وإرشاد المسلمين إلى طريق العزة والفلاح، ما سجله حسن البنا نفسه فى مذكراته بشأن موضوع الإنشاء الذى كتبه فى السنة النهائية فى دار العلوم والموضوع كان عنوانه : «إشرح أعظم آمالك بعد إتمام دراستك، وبين الوسائل التى تعدها لتحقيقها» وكتب البنا يقول : «أعتقد أن خير النفوس تلك النفس الطيبة التى سعادتها فى إسعاد الناس وإرشادهم، وتستمد سرورها من إدخال السرور عليهم، ونود المكروه عنهم، وتعد التضحية فى سبيل الإصلاح العام ربحا وغنيمة، والجهاد فى الحق والهداية - على توعر طريقهما وما فيه عن مصاعب ومتاعب - راحة ولذة، وتنفذ إلى أعماق القلوب فتشعر بأنوائها، وتتغلغل فى مظاهر المجتمع فتتعرف ما يعكر على الناس صفاء عيشهم ومسرة حياتهم، وما يزيد من هذا الصفاء، ويضاعف تلك المسرة[3].

---

(١) راجع : حسن البنا، مذكرات الدعوة والداعية، مرجع سابق، ص ٣١، ٣٢.

(٢) صدرت مجلة الفتح عام ١٩٢٦، رأس تحريرها الشيخ عبد الباقى سرور ومديرها محى الدين الخطيب ثم آل تحريرها وادارتها اليه، فنهض بها خير نهوض، وكانت مشعل هداية ونور لهذا الجيل من شباب الإسلام المثقف الغيور وفى عام ١٩٢٧م أنشئت جمعية الشبان المسلمين برئاسة عبد الحميد سعيد، انظر حسن البنا، المرجع السابق، ص ٤٩ - ٥٨.

(٣) راجع بالتفصيل، نص موضوع الانشاء الذى كتبه الأستاذ البنا فى امتحان السنة النهائية فى دار العلوم، معبرا فيه عن آماله وطموحاته، التى تحققت فى حياته، حسن البنا، مذكرات الدعوة والداعية، مرجع سابق، ص ٥٨ - ٦١.

لقد سيطرت فكرة الاصلاح على تفكير حسن البنا، والعمل لإعادة مجد الإسلام، وسد الثغرات التى بدت فى أرجاء الأمة، ومن الانصاف أن نذكر هنا أن هذا الروح التى كان يملكها حسن البنا، والرغبة الصادقة فى العمل للإسلام كانت لدى كثير من أبناء الأمة حينئذ وإن كانت ولا شك بدرجات متفاوتة، ذلك لأن الفترة التى ظهر فيها الإخوان المسلمون كانت فترة توجه إسلامى عام، أية ذلك ظهور الشبان المسلمين وبعد ذلك ظهور مصر الفتاة بصورتها التى كانت عليها (١).

ولكن السؤال الذى يطرح نفسه الآن هو : إذا كانت جمعية الشبان المسلمين أنشئت بالقاهرة قبل ظهور جماعة الإخوان المسلمين بالإسماعيلية بعام واحد، وكان حسن البنا عضواً بها - أى بالشبان - فلماذا أقدم البنا على إنشاء وتكوين جمعية الاخوان المسلمين؟

ولا شك أن هذا التساؤل مهم وكثيراً ما يطرحه الشباب.. والجواب عليه فى غاية البساطة والسهولة وذلك عندما نقف على المادة الثانية من قانون جمعية الشبان المسلمين الأساسى الذى ينص على عدم التدخل فى السياسة، حيث يرد نص المنع على الصورة الآتية : تعمل الجمعية على توثيق الصلات والروابط بين الشعوب الإسلامية، وعلى الدفاع عن حقوقها ومصالحها كلما استطاعت إلى ذلك سبيلا، ولا تتعرض هذه الجمعية للمنازعات السياسية بأى حال»(٢).

ومعلوم أن السياسة جزء لا يتجزأ عن الاسلام إذ أن الإسلام «نظام شامل كامل يتناول مظاهر الحياة جميعا فهو دولة ووطن أو حكومة وأمة وهو خلق وقوة أو رحمة وعدالة، وهو ثقافة وقانون أو علم وقضاء، وهو مادة وثروة أو كسب وغنى، وهو جهاد ودعوة أو جيش وفكرة، كما هو عقيدة صادقة وعبادة صحيحة سواء بسواء»(٣).

---

(١) طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر، مرجع سابق، ص ٤٠ من المقدمة.

(٢) راجع بالتفصيل، اسحاق الحسينى، الاخوان المسلمون كبرى الحركات الإسلامية الحديثة، بيروت، دار بيروت، الطبعة الأولى، بدون تاريخ، ص٤ - ١٤.

(٣) حسن البنا، مجموعة الرسائل، رسالة التعاليم، مرجع سابق، ص ٢٦٨.

وإذا كان حسن البنا يفهم الإسلام على هذا النحو، فإن جمعية تنص فى قانونها الأساسى على عدم التدخل فى السياسة، فإنه ولا شك يراها غير مؤدية للغرض والهدف الكبير الذى يسعى إلى تحقيقه، فكان ولابد من جماعة تملأ هذا الفراغ وتسد هذا الثغر وتجبر هذا العجز، فكانت جمعية «الإخوان المسلمون»، وإنشاء الشيخ البنا لجمعية الإخوان لا يعنى أنه نفض يده من جمعية الشبان المسلمين، بل على العكس ظلت علاقته بها قوية وعلى أحسن ما تكون بل إن صالح حرب الرئيس العام لجمعيات الشبان المسلمين كثيرا ما كان يعلن بأن دعوة الشبان والإخوان واحدة فى الغرض والهدف، ومن يعمل للتفرقة بيننا فليس منا، وسنعمل معا حتى تعلو كلمة الدين وتنال البلاد استقلالها(١).

وكان حسن البنا يحمل نفس الشعور تجاه الشبان المسلمين بل وغيرها من الجمعيات الإسلامية لأنه يرى أن كل مخلوق ميسر لما خلق له، وأن كل جمعية تقدم للإسلام ما تستطيع أن تقدمه من خدمات؛ فهذه تحارب البدعة وتدعو إلى السنة، وهذه تدعو إلى مكارم الأخلاق وتلك تنشيء المدارس وتبنى المساجد وأخرى ترعى اليتامى وتكفل المساكين إلى غير ذلك من أعمال الخير ومسالك البر، وكل عمل من هذه الأعمال له قدره وشأنه فى رفعة الإسلام وخدمة المسلمين وذلك لأن «فى ميدان الجهاد متسع للجميع»(٢).

لكن الذى كان يحز فى نفس الشيخ البنا هؤلاء الذين يعيشون فى عالم النسيان لا يتألمون لحال المسلمين ولا يفكرون فى عمل جاد يعود على الأمة وأبنائها بالخير والنفع، بل راحوا يقلدون الغرب فى المجون والخلاعة. هذا الحال هو الذى كان يؤرق البنا، ويؤلمه، ويحمله على التفكير فى حل وعمل يخرج الأمة من أزمتها وضياعها فيقول :

---

(١) إسحاق موسى الحسينى، الإخوان المسلمون كبرى الحركات الإسلامية الحديثة، بيروت، دار بيروت، الطبعة الأولى، بدون تاريخ ص٤ وتعتبر أخصب فترات التعاون بين الشبان والإخوان هى فترة، عبد الحميد سعيد وصالح حرب وعلى الأخص الأخير، وذلك يرجع إلى طبيعتة الحربية الجهادية، وصلته الوثيقة بالأستاذ البنا ولذلك كثيراً ما كتب صالح حرب فى صحف الإخوان المسلمين منافحا عن الإسلام ومدافعاً عن المسلمين وقضاياهم خاصة القضية الفلسطينية.

(٢) حسن البنا، مجموعة الرسائل، المؤتمر الخامس، مرجع سابق، ص ١٨٣.

ليس يعلم أحد إلا الله كم من الليالى كنا نقضيها هو وثلاثة رفاق جالت فى أذهانهم الفكرة - نستعرض حال الأمة، وما وصلت إليه فى مختلف مظاهر حياتها، ونحلل العلل والأدواء، ونفكر فى العلاج وحسم الداء، ويفيض بنا التأثر لما وصلنا إليه إلى حد البكاء، وكم كنا نعجب إذ نرى أنفسنا فى مثل هذه المشغلة النفسانية العنيفة، والخليون هاجعون يتسكعون بين المقاهى ويترددون على أندية الفساد والإتلاف، فإذا سألت أحدهم عما يحمله على هذه الجلسة الفارغة المملة قال لك : أقتل الوقت، وما درى هذا المسكين أن من يقتل وقته إنما يقتل نفسه، فإنما الوقت هو الحياة[1].

المهم هنا، أن حسن البنا رأى أن الوقت قد حان لعمل يجمع الأمة من جديد تحت لواء هذا الدين الخالد، وكان ولابد من هذا العمل، إذ إن كل الأوضاع فى حياة الأمة تدعو إلى بعث جديد، البلاد محتلة، والأحزاب فى صراع لا ينتهى والملك فى حياة من الذل والانكسار، والخلافة الإسلامية ألغيت، ونحى الدين عن الحياة، ولم يكن بقى من الأبنية السياسية القائمة فى البلاد ما يمكنه من أن يعبر عن الدعوة الإسلامية بمفهومها الشامل أو يمثلها، ولم يعد الحزب الوطنى بعد ١٩١٩ م يصلح وعاءً يتسع لمثلها، كما أن إلغاء الخلافة صار أوجب على الدعوة الإسلامية به أن تبدأ من واقع غير الواقع الذى كان الحزب الوطنى يعمل فيه، ثم إنه بعد حلول الوفد محل الحزب الوطنى فى قيادة الحركة الوطنية لم يعد للإسلام تعبير سياسى بالدرجة المعقولة، ومن ثم بدأت الدعوة الإسلامية تتبلور فى مناهج وأبنية تنظيمية، وكان ذلك تحديداً عام ١٩٢٨ عندما قامت دعوة وجماعة الإخوان المسلمين فى مدينة الاسماعيلية[2].

ولا شك أن ظهور جماعة الإخوان المسلمين فى هذا التوقيت، جاء نتيجة لعوامل دينية واجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية كثيرة، فما إن مرت تسع سنوات فى مصر على تولى التيار الذى يفصل الدين عن الحياة، دفة الحركة الوطنية، وانكماش التيار الوطنى الإسلامى، وما مرت أربع سنوات على إعلان الغاء الخلافة الإسلامية حتى أذن الله تعالى لدعوة وجماعة تنادى بالإسلام دينا ودولة، وتدعو المسلمين إلى

(١) حسن البنا، مجموعة الرسائل، رسالة المؤتمر الخامس، مرجع سابق، ص ١٥١.

(٢) أنظر بالتفصيل: المقدمة الرائعة التى كتبها المستشار طارق البشرى، بالطبعة الثانية لكتابه الهام، الحركة السياسية فى مصر، مرجع سابق، ص ٣٤: ٦٧.

الوحدة والترابط. حقا لقد كان العالم الإسلامى فى أمس الحاجة إلى حركة إصلاحية واعية ودعوة إسلامية شاملة، فكانت حركة الإخوان المسلمين، التى يقول عنها مؤسسها الشيخ حسن البنا بأنها: هى دعوة الخلاص والإنقاذ، وأن الدنيا لن تجد سعادتها وطمأنينتها وسلامها إلا فى ظل هذه الدعوة القدسية من وحى السماء بعد أن أشقتها وعذبتها نظم الأرض المبنية على المطامع والأهواء، فهذه الدعوة هى مظهر إرادة الله النافذة وقدرته الغالبة.. وكم اخترنا لأنفسنا واختار الله لنا فكان الخير فيما اختاره الله وأنفذه[1].

دستور ١٩٣٠:

وفى خلال الفترة من ١٩٣٠ - ١٩٤٠، جرت أحداث سياسية، كان لها أكبر الأثر فى مستقبل القضية الوطنية، وتاريخ مصر المعاصر، ففى يونية ١٩٣٠ شكل إسماعيل صدقى باشا الوزارة، وكان من أشهر ما قامت به وزارة صدقى، أن أعلنت عن إلغاء دستور ١٩٢٣، وإصدار دستور ١٩٣٠، ولقد صدر بذلك مرسوم ملكى، وصدر فى التوقيت نفسه أمر، بحل مجلسىّ النواب والشيوخ القائمين، وبذلك تم هدم النظام الدستورى ووضع بدلا منه نظام لا دستورى، بأمر من الملك فؤاد، وتنفيذ إسماعيل صدقى[2].

ولقد حدثت ردود فعل عنيفة، تجاه صدقى بسبب إلغائه لدستور ١٩٢٣، ومن ثم، حاول صدقى أن يغطى على هذا الخلل الداخلى، بنجاح على المستوى الخارجى عن طريق المفاوضات مع الإنجليز ولكنه لم ينجح، ويبدأ عام ١٩٣٣، بداية غير طيبة، على حد تعبير الدكتور الريس - بالنسبة لصدقى، فقد وقع خلاف شديد فى داخل الوزارة أدى إلى أن قدم صدقى استقالته، ثم أعاد تشكيل الوزارة بعد إخراج وزيرين منها.. ونتيجة لكثرة الضغوط التى مر بها صدقى، وقع مريضا، مصابا بالشلل، فسافر إلى أوربا للعلاج[3].

وكان قد مضى على صدقى ثلاث سنوات، وهو فى عمل متواصل، يتحمل أعباء وزارتى الداخلية والمالية، إلى جانب رئاسة الوزراء، وكان قد أصيب بخيبة أمل حين

(١) حسن البنا، «الإخوان المسلمين»، اليومية، العدد (٧٢١) ٧ سبتمبر ١٩٤٨، السنة الثالثة. ص ١.

(٢) ضياء الدين الريس، الدستور والاستقلال والثورة الوطنية ١٩٣٥، جـ ١، دار الشعب القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٥، صـ ٦٥.

(٣) السابق نفسه، صـ ١٧٠.

تيقن أن الإنجليز، لم يهتموا بأمره، ولا يريدون أن يعقدوا اتفاقا معه.. فنتيجة لهذا الإجهاد المتواصل فى غير طائل، والشعور الحاد بخيبة الأمل، وقع صدقى مريضا فى فبراير ١٩٣٣، واضطر حينئذ إلى الاعتكاف والانصراف إلى علاج نفسه، وظلت الأمور راكدة، والأحوال متجمدة، والشعب فى شقاء يعانى الأزمة الاقتصادية التى كانت مستمرة وهو صابر متذمر يكظم غيظه، ويرقب ما يأتى به الزمن من تطورات(١).

وكان هذا التطور، قد واكب ما أعلن فجأة من أن الحكومة البريطانية قررت نقل مندوبها السامى من مصر، وهو السير «برسى لورين» إلى تركيا حيث عينته بدلا منه السير «مايلز لا مبسون» ليكن هو المندوب السامى لبريطانيا فى مصر، بعد أن كان وزيرا مفوضا لها فى الصين(٢).

وتستقيل وزارة صدقى، وتشكل وزارة جديدة برئاسة عبد الفتاح يحيى باشا، فى سبتمبر ١٩٣٣، خلفا لإسماعيل صدقى، وتبدأ الوزارة حياتها بمحاولة تحسين صلتها بالأحزاب المعارضة، وأن تجعل صلتهم بها صلة مودة وتفاهم.(٣).

وكان من أهم أعمال وزارة عبد الفتاح يحيى التى نفذتها، أن ألفت لجنة للتحقيق فى الاتهامات التى وجهت إلى وزارة صدقى وإلى كبار الموظفين والمسئولين فيها، وكذلك اتخذت هذه الوزارة بعض إجراءات لمعالجة آثار الأزمة الاقتصادية التى كانت لا تزال تعانيها البلاد، فأصدرت قانونا بتخفيض الايجارات الزراعية(٤).

وفى أواخر عام ١٩٣٤ قدمت وزارة عبد الفتاح يحيى استقالتها، وبناها على أساس أنه لا يسعه قبول رغبات الحكومة البريطانية، دون تفريط فى حقوق البلاد، وتألفت بعدها وزارة محمد توفيق نسيم باشا، وذلك فى ١٥ نوفمبر ١٩٣٤، وجاءت هذه الوزارة، على رغبة الشعب، وقد أمل عليها كثيرا، ولم تلبث الوزارة أن بدأت بتحقيق ما يأمله الشعب، فكان أول عمل لها أن استصدرت الأمر الملكى بإلغاء دستور ١٩٣٠، أى

---

(١) السابق نفسه صـ ١٧٧.

(٢) السابق نفسه، صـ ١٧٧.

(٣) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ ١ دار المعارف، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٧٧، صـ ٢٩٢.

(٤) ضياء الدين الريس، الدستور والاستقلال، مرجع سابق، صـ ١٨٣.

الدستور الذى أراد صدقى ومن وراءه، أن يفرضوه على البلاد فرضا، وانتهى بذلك العهد، الذى بدأ فى ٢٠ يونية ١٩٣٠، حين قام صدقى بانقلابه على الدستور، وكانت مدة بقاء هذا العهد، أربع سنوات، وخمسة أشهر، وعشرة أيام، وقد كان هذا عهدًا ضاع من حياة مصر بددًا، وأضعف قوتها، وقد أثار إلغاء هذا النظام، موجة فرح وارتياح، لأن هذا كان نصرًا لإرادة الشعب(١).

ويذهب الدكتور هيكل إلى أن الذى تحقق من إلغاء لدستور ١٩٣٠ لم يكن نصرًا كاملا، لأن دستور ١٩٢٣ لم يعد، بل اكتفى الأمر الملكى بالنص على إبطال العمل بدستور ١٩٣٠، وإن كان يعترف -أى الدكتور هيكل- بأن ذلك كان انتصارا عظيما، لأنه ألغى الدستور الذى حاربناه(٢).

ومما سبق يتضح أن الصراع بين قوى المجتمع أحد مظاهر الاهتزاز السياسى، فالقصر بأوتوقراطيته المعتادة ظل يعمل جاهدا على نقل مقاليد الأمور إلى ساحته، ولكنه لم يتمكن من ذلك إلا بالاعتداء على الدستور، أما الوطنيون فقد كانوا حريصين كل الحرص على الاحتفاظ بما تم لهم من مكاسب كفلها لهم الدستور فإذا أضفنا إلى ذلك دور الانجليز إلى ذلك دور الانجليز فى الانقلابات التى تعرض لها الدستور، فإن لم يكن وراء حدوثها فهم لا أقل من أنهم قد أحسنوا استغلالها إلى أبعد الحدود لصالحهم(٣).

محاولة إعادة دستور ١٩٢٣:

وفى عام ١٩٣٥، ينتهز حزب الوفد، وهو الحزب الشعبى الكبير فى مصر، جو الحرية والاطمئنان الذى ساد البلاد، وإمكان عقد الاجتماعات، وإظهار النشاط السياسى، فقرر أن يجدد نشاطه، وينظم صفوفه، ويقوى تأثيره فى الشعب، فقرر عقد مؤتمر سياسى كبير فى يناير ١٩٣٥، وكان قد أعلن عنه فى ديسمبر ١٩٣٤، وأراد الوفد أن لا يكون هذا المؤتمر مجرد تجمع سياسى، ولكن مؤتمر لبحث جوانب الحياة المتنوعة فى مصر، تمهيدا لوضع برنامج شامل لإصلاح أحوال البلاد، فكان مؤتمرا

(١) السابق نفسه، صـ ١٩٨.

(٢) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، مرجع سابق، صـ ٣٠٦.

(٣) آمال السبكى، التيارات السياسية فى مصر ١٩١٩ - ١٩٥٢، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٢، صـ ٩٩.

كبيرا حضره أكثر من ثلاثين ألفا، وكان هذا المؤتمر ولا شك، حدثا ضخما فى حياة البلاد. طالب المؤتمر، بوجوب عودة دستور ١٩٢٣ كاملا غير منقوص، حتى تستأنف البلاد فى ظله الحياة الديمقراطية الحرة، ويستقر الأمر فيها(١).

والواقع أن نسيم باشا كان قد أبلغ الإنجليز، منذ تولى الحكم، أن الأمة تريد إعادة دستور ١٩٢٣، وإعادة الحياة النيابية على أساسه، كما تريد إبرام معاهدة مع إنجلترا لتحديد مركز كل من الدولتين إزاء الأخرى، وترقبت البلاد طويلا أن يتحقق الواحد أو الآخر من هذين المطلبين، فلما انقضت الأشهر، ولم يجب الإنجليز نسيم باشا، ازداد هجوم المعارضة لحكومة نسيم باشا، وكان مما قاله محمد محمود باشا فى هذا الصدد، مهاجما وزارة نسيم باشا: «إنها ردت السلطة المصرية البحتة إلى أيدى الإنجليز» إذ جعلت إعادة الدستور والحكم النيابى فى مصر رهنا بمشيئة الإنجليز، مع أنها فى الصميم من سيادة مصر، ولا يجوز أن يكون لدولة أجنبية سلطان فى أمرها(٢).

وكان لهذا الموقف من وزارة نسيم باشا، وهجوم المعارضة الشديد لها، أثر واضح فى اشتعال المظاهرات فى جميع أنحاء البلاد، خاصة فى القاهرة، وتوالت اشتباكات البوليس مع المتظاهرين.. وبلغ من شدة الهياج أن اضطر نسيم باشا، إلى أن يصدر أمرًا يحظر على الصحف نشر أنباء الإضرابات والاضطرابات كما اضطرت الحكومة إلى الاستعانة بقوات الجيش والحدود لإقرار الأمن والنظام(٣).

ويشتعل الغضب الشعبى، ويتزايد القلق من جراء غموض الموقف من حيث إعادة دستور ١٩٢٣، وخاصة حينما صرح وزير خارجية بريطانيا -السير صمويل هور- تصريحات خطيرة عن النظام الدستورى، فقال: «إننا أشرنا بعدم إعادة دستورى سنة ١٩٢٣ و١٩٣٠، ما دام الأول قد ظهر أنه غير صالح والثانى لا ينطبق مطلقا على رغبات الأمة» فأثار هذا التصريح استنكارا شديدا، وقامت المظاهرات محتجة ومطالبة

---

(١) ضياء الدين الريس، الدستور والاستقلال، مرجع سابق، صـ ٢٠٦.

(٢) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، مرجع سابق، صـ ٣١٢، ٣١٣.

(٣) ضياء الدين الريس، الدستور والاستقلال، مرجع سابق، صـ ٢٠٩ وأيضًا: محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، مرجع سابق، صـ ٣١٥.

باستقالة نسيم باشا وإعادة دستور ١٩٢٣، وفى صباح ١٢ ديسمبر ١٩٣٥، رفعت الجبهة الوطنية التى شُكلت على إثر الاضطرابات والمظاهرات، عريضتها إلى الملك مطالبة بإعادة دستور ١٩٢٣، وفى ظهر اليوم نفسه أبلغ المندوب السامى نسيم باشا عدم معارضة الحكومة البريطانية فى إعادة الدستور، وفى المساء صدر الأمر الملكى بإعادة ذلك الدستور، وبالعمل به من تاريخ انعقاد البرلمان(١).

وكانت الجبهة الوطنية التى شكلت من الأحزاب والمستقلين طالبت الملك أيضا باقالة وزارة نسيم باشا، وبالفعل تُقال الوزارة، وتعرض فكرة تكوين وزارة ائتلافية جديدة، ولكن فكرة الوزارة الائتلافية لم تتحقق، رفضها النحاس باشا، وقبلها الآخرون، فاستقر الرأى على أن يؤلف على ماهر باشا وزارة غير حزبية، بأن تجرى الانتخابات، وأن تؤلف فى الوقت نفسه، هيئة رسمية لإجراء المحادثات والمفاوضات مع الإنجليز، وقد تألفت وزارة على ماهر باشا فى ٣٠ يناير ١٩٣٦(٢).

وبدأت وزارة على ماهر فى اتخاذ الإجراءات اللازمة للبدء فى المفاوضات مع إنجلترا، وفى ١٣ فبراير ١٩٣٦ صدر مرسوم بتعيين الهيئة الرسمية لإبرام معاهدة صداقة ومودة ومحالفة مع بريطانيا العظمى، من مصطفى النحاس باشا رئيسا ومعه محمد محمود، وإسماعيل صدقى، وعبد الفتاح يحيى، وعثمان محرم، ومحمد حلمى عيسى، وعلى الشمس، وواصف بطرس غالى، والدكتور أحمد ماهر، ومكرم عبيد، وحافظ عفيفى، ومحمود فهمى النقراشى، وأحمد حمدى سيف النصر أعضاء.. وتألفت الهيئة البريطانية من السير مايلز لامبسون وقواد عسكريين(٣).

معاهدة ١٩٣٦ وعهد جديد:

وفى أبريل ١٩٣٦، يتوفى الملك فؤاد، وفى اليوم نفسه، نادى مجلس الوزراء، برئاسة على ماهر، بالأمير فاروق، ولى العهد ملكا على مصر، وكان حينئذ فى إنجلترا للدراسة، وطبقا للتقاليد البرلمانية قدم على ماهر استقالة وزارته، وصدر الرسوم من مجلسالأوصياءبتعيين مصطفى باشا النحاس زعيم الأغلبية رئيسا لمجلس الوزراء،

(١) محمد شفيق غربال، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية، جـ ١، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٥٢، صـ ٢٦٧، ٢٦٨.

(١) السابق نفسه، صـ ٢٧٥.

(٢) السابق نفسه، صـ ٢٧٦، ٢٦٦.

فألف النحاس الوزارة فى ١٠ مايو ١٩٣٦[١]، وبذلك أصبح النحاس باشا رئيسا للوزراء ورئيسا لهيئة المفاوضات المصرية مع الإنجليز، ولقد بدأت المفاوضات فى القاهرة، واتخذت من قصر الزعفران مقرا لها، ثم فى الإسكندرية بقصر أنطو نيادس، وانتهت تلك المفاوضات بوضع مشروع المعاهدة التى أمضيت فى لندن بقاعة «لوكارنو» بوزارة الخارجية البريطانية فى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦، ووقع على هذه المعاهدة ممثلو الجبهة الوطنية ما عدا الحزب الوطنى، فإنه رفضها لإهدارها الجلاء وهو جوهر الاستقلال[٢].

ونصت المعاهدة بين مصر وبريطانيا فى ١٩٣٦ على النصوص التالية:

١ - إنهاء الاحتلال العسكرى والوصاية البريطانية، مع استثناء بعض القواعد العسكرية بحجة الدفاع عن وادى النيل وقناة السويس ضد أى عدوان خارجى.

٢ - وضع الأراضى المصرية، وطرق مواصلاتها ومطاراتها وموانيها تحت تصرف الجيش البريطانى.

٣ - تخلى إنجلترا عن المصالح الأجنبية.

٤ - تعهد إنجلترا بإدخال مصر عصبة الأمم.

٥ - إبقاء السودان شركة بين مصر وإنجلترا.

٦ - تعهد الطرفين بعدم عقد معاهدة سياسية تتعارض مع مضمون تلك المعاهدة.

٧- إعادة النظر فى تلك المعاهدة بعد ٢٠ عاما [٣].

ويؤكد الدكتور الريس على أن معاهدة ١٩٣٦، لم تحقق الاستقلال التام، لبقاء القوات البريطانية فى أراضى مصر، ولكنها كانت اعترافا قانونيا صريحا بالاستقلال مع تقييده بهذه الالتزامات، مع دوام التحالف مع إنجلترا، وإن كانت قد احتوت على مكاسب ذات أهمية كبيرة لمصر فى نواح أخرى، وهى تعد من مقومات الاستقلال، فالمعاهدة إذن كانت مرحلة نحو الاستقلال الكامل، وخطوة كبيرة نحوه، وتقدما عن

---

(١) ضياء الدين الريس، الدستور والاستقلال، مرجع سابق، صـ ١٨٥.

(٢) عبد الرحمن الرافعى، مصر بين ثورة ١٩١٩، وثورة يوليو ١٩٥٢، مركز النيل للإعلام دراسات قومية، العدد السابع، الطبعة الأولى ١٩٨٠، صـ ٢٧.

(٣) عبد العزيز على، الثائر الصمت، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٨، صـ ١٣٩، ١٤٠.

الحالة السابقة التى كانت موجودة، وأدت إلى نوع من الاستقرار وإلى ظهور شخصية مصر فى المجالين العربى والدولى، وإلى الحد من التدخل البريطانى فى الشئون الداخلية إلا فى أوقات الحرب، وإلى حرية مصر فى بناء نفسها وتكوين جيشها[١].

ولقد أحاط حزب الوفد معاهدة ١٩٣٦ بدعاية واسعة النطاق، صاخبة الأساليب، فأكثر من رسائل التأييد والتحبيذ لها، وأقام الحفلات والمظاهرات ابتهاجا بها، وعدها فتحًا مبينا، وقال عنها النحاس قولته المشهورة التى اتخذت حجة على مصر فى مجلس الأمن سنة ١٩٤٧، أن المعاهدة: وثيقة الشرف والاستقلال، واستقبل عند عودته من لندن استقبال الغزاة الفاتحين[٢]. ومن المعروف أن جميع الأحزاب المصرية اشتركت فى إبرام معاهدة ١٩٣٦، وفى مقدمتهم حزب الوفد بقيادة النحاس، إلا أن الحزب الوطنى أعلن رفضه التام للمعاهدة، ولم يشترك فى إبرامها، وذلك يرجع إلى موقفه الثابت من أسلوب المفاوضات، فلقد كان الحزب يرى أنه من غير الممكن إجراء مفاوضات فى حرية واختيار فى ظل الاحتلال، وأنه لا مفاوضة إلا بعد الجلاء» لهذا نظرا لحزب إلى مفاوضات ١٩٣٦، نظرة مماثلة لنظرته للمفاوضات السابقة، وهى أنها تجرى فى جو من الإكراه الماثل فى الاحتلال الأجنبى فكان بذلك هو الحزب الوحيد الذى قاطع هذه المفاوضات وبالتالى لم يشترك فى توقيع المعاهدة [٣].

وتنفيذًا لما نصت عليه المعاهدة من إلغاء الامتيازات الأجنبية، دعت الحكومة المصرية الدول صاحبة الامتيازات، إلى عقد مؤتمر فى مدينة «مونترو» بسويسرا، للاتفاق على إلغاء هذه الامتيازات، فعقد المؤتمر فى ١٢ أبريل ١٩٣٧، وأنهى المؤتمر أعماله فى ٨ مايو ١٩٣٧، ووقع مندوبو الدول على الاتفاقية التى عرفت باتفاقية «مونترو» ونصت المادة الأولى من الاتفاقية على أنه «تعلن الدول المتعاقدة - كل فيما يخصها - قبول إلغاء الامتيازات فى القطر المصرى إلغاء تاما من جميع الوجوه، ونصت المادة الثانية

---

(١) ضياء الدين الريس، الدستور والاستقلال، جـ ٢، مرجع سابق، صـ ١٩٧.

(٢) عبد الرحمن الرافعى، مذكراتى، دار الأخبار، القاهرة، كتاب اليوم، العدد (٢٩٨) سبتمبر ١٩٨٩، الطبعة الثانية، صـ ١٢١.

(٣) زكريا سليمان بيومى، الحزب الوطنى ودوره فى السياسة المصرية ١٩٠٧ - ١٩٥٣ الفاروقية للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨١، صـ ٨٤.

على أنه «مع مراعاة مبادىء القانون الدولى، يخضع الأجانب للتشريع المصرى فى المواد الجنائية والمدنية والتجارية، والإدارية والمالية وغيرها»[١].

وتنفيذا أيضا، لما نصت عليه المعاهدة، قدمت الحكومة المصرية طلبها الانضمام لعصبة الأمم، فأصدرت الجمعية العمومية للعصبة قرارها بالإجماع بالموافقة على قبول مصر عضوا فى العصبة، وكان صدور هذا القرار فى «چنيف» عام ١٩٣٧ أى فى وزارة مصطفى النحاس الثالثة[٢].

وفى يولية ١٩٣٧ تسلم فاروق زمام سلطاته الدستورية، محاطا بهتافات الشعب، ونزولا على نصيحة الشيخ مصطفى المراغى شيخ الأزهر، كشف الملك الشاب عن ورعه الدينى، كما أن زيارته المنتظمة لمساجد القاهرة التى كان يزورها مرة كل جمعة، حيث كان يختلط بجماهير المصلين، مستكملا بذلك مظاهر تدينه وورعه، الأمر الذى جعل البعض يلقبه بالملك الصالح[٣].

ولقد كانت قضية إقامة حفل دينى، لتتويج فاروق ملكا على مصر، من أكثر القضايا التى أثيرت فى الأوساط السياسية حينئذ، فقد اقترحت السراى، وخاصة الأمير محمد على ولى العهد ورئيس مجلس الوصاية أن يجرى تتويج فاروق ملكا فى حفل دينى يقام فى القلعة، مقر حكم محمد على باشا الكبير رأس الأسرة العلوية الحاكمة، وفى الحفل يقلد شيخ الأزهر الملك المتوج سيف جده الأكبر محمد على، ثم يؤم الملك المصلين فى الأزهر، تعبيراً عن مكانته الدينية كولى للأمر وإمام للمسلمين يجمع بين السلطتين الزمنية والدينية، وآزر رجال الأزهر برئاسة الشيخ مصطفى المراغى هذا الاقتراح، وروجت له القوى السياسية الموالية للملك والمعاندة للوفد، وكانت صحيفة «البلاغ» وصاحبها عبد القادر حمزة من أكثر الصحف دعاية لحفل التتويج الدينية، وصيغت الدعوة باسم مكانة مصر فى البلاد الإسلامية وزعامتها للمسلمين، ولكن حكومة الوفد قاومت الفكرة فى حزم، ووقف النحاس ضد فكرة الحفلة الدينية عامة، وضد فكرة أن

---

(١) ضياء الدين الريس، الدستور والاستغلال، جـ ٢، مرجع سابق، صـ ٢١٠.

(٢) السابق نفسه، صـ ٢١٠.

(٣) مارسيل كولومب، تطور مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٠، ترجمة زهير الشايب، مكتبة سعيد رأفت، الطبعة الأولى، ١٩٧٢، ١٠٤.

يصلى الملك بالأزهر غداة تتويجه، لما تثيره صلاته بالأزهر فى هذه المناسبة من دلالات دينية تنسبغ على ولايته الزمنية، وصرح النحاس بأن مثل هذه الاقتراحات تتضمن «اقتحاما للدين فيما ليس من شئونه وايجاد سلطة دينية خاصة بجانب السلطة المدنية[١].

الصراع بين فاروق والوفد:

وفى ٢٠ أكتوبر ١٩٣٧ قام الملك فاروق بتعيين على ماهر باشا رئيسا للديوان الملكى، وقد كان يشغل هذا المنصب سنة ١٩٣٥ فى عهد الملك فؤاد، وظل يشغله إلى أن تولى الوزارة سنة ١٩٣٦، وجاء هذا التعيين على غير رغبة الوزارة الوفدية، التى اعترضت على ذلك، ثم أذعنت وسلمت بالأمر الواقع، ومع أن هذا التعيين كان بمثابة قاعدة ارتكاز فى السراى لخصوم الوفد، ونذيراً بقرب هبوب العاصفة.. وفى ٢٨ نوفمبر ١٩٣٧ حدث حادث مؤسف، إذ أطلق شاب متهوس من أعضاء مصر الفتاة يدعى عز الدين عبد القادر الرصاص على النحاس حين كان ذاهبا من منزله بمصر الجديدة إلى رئاسة الوزارة، فأخطاته الرصاصة وأصابت السيارة التى كانت تقله[٢].

وجاءت فرق «القمصان الزرقاء»[٣] الوفدية لتدخل فى دائرة الأزمات بين الملك والوفد، وكانت قد ازدادت قوة عقب تولى الحزب عام ١٩٣٦، واستفحل خطرها، وكان الهدف منها السيطرة على الشباب وإرهاب الخصوم، والأهم من ذلك الاعتماد عليها عند توتر العلاقات مع القصر، وشغلت هذه المسألة ذهن الملك فاروق، الأمر الذى دعاه، وفى ١٦ أكتوبر ١٩٣٧ إلى أن يطلب من النحاس حل فرق «القمصان الزرقاء»[٤].

---

(١) طارق البشرى، المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٨، صـ ٥٢٩.

(٢) عبد الرحمن الرافعى، مصر بين ثورة ١٩١٩، وثورة يوليو ١٩٥٢، مرجع سابق، صـ ٣٩.

(٣) فرق القمصان الزرقاء، فرق شعبية كونها حزب الوفد، ولم تكن هذه الفرق محكمة التنظيم كمليشية شعبية، بل كانت تقليداً لفرق «هتلر» البنية، وقمصان «موسولينى» السوداء، وكانت فرق القمصان أشبه بالمودة، فقد كونت مصر الفتاة فرق «القمصان الخضراء» وكون الحزب الوطنى فرق «القمصان البنية» وقد ساعد نجاح هتلر السريع فى أوربا فى ذلك الوقت على الشجاعة فى السير فى هذا الاتجاه. أنظر: عبد الغنى سعيد، أسرار السياسة المصرية فى ربع قرن، كتاب الحرية، العدد الخامس، الطبعة الأولى، أكتوبر ١٩٨٥، صـ ٢٨.

(٤) لطيفة محمد سالم، فاروق وسقوط الملكية فى مصر ١٩٣٦ - ١٩٥٢، مكتبة مدبولى، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٩، صـ ٧٠ وما بعدها.

ولكن الضربة الكبرى جاءت للوفد من داخل نفسه، فقد اختلفت قادته، ووقع بينهم الشقاق، فاختلف النقراشي، وأحمد ماهر قطبا الوفد مع النحاس رئيس الوفد، ومكرم عبيد سكرتيره العام، وانتهى الصراع بفصل العضوين الكبيرين من الوفد، وأخذ هذان ينضمان إلى القصر، وشرعا في محاربة حزبهما السابق، وفي تكوين حزب جديد، سمي بالحزب السعدي، وإذ تصدع بناء الوفد، ونجح تأليب القوى ضده، وجه القصر ضربته الأخيرة إلى الوزارة، فأصدر الملك مرسومة بإقالة النحاس باشا ووزارة الوفد، وذلك في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧[١].

وتعتبر هذه الاقالة الأولى من نوعها في عهد فاروق، والتي أبرزت توغله السافر في السياسة وتحديه البارز لحزب الأغلبية، وبهذه الإقالة انتهى الصراع مؤقتا بين الوفد وفاروق، وذلك بانتصار الملك في مطلع عهده مما كان له الأثر البالغ على بلورة شخصيته الى انعكست على تصرفاته[٢].

وكان الأمر الملكي بإقالة وزارة النحاس رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٧، والذي جاء على النحو التالي: نظرا لما اجتمع لدينا من الأدلة على أن شعبنا لم يعد يؤيد طريقة الوزارة في الحكم، وأنه يأخذ عليها مجافاتها لروح الدستور، وبعدها عن احترام الحريات العامة وحمايتها، وتعذر إيجاد سبيل لاستصلاح الأمور على يد الوزارة التي ترأسونها، لم يكن بد من إقالتها، تمهيداً لإقامة حكم صالح يقوم على تعرف رأي الأمة تستقر به السكينة والصفاء في البلاد، ويوجه سياستها خير وجهة في الظروف الدقيقة التي تجتازها، ويحقق آمالنا العظيمة في رقيها وعزتها[٣].

وفي نفس اليوم الذي أقيلت فيه وزارة النحاس عهد فاروق إلى محمد محمود رئيس حزب الأحرار الدستوريين بتأليف وزارة جديدة، فألفها في اليوم نفسه، فحلت مجلس النواب وأجرت انتخابات جديدة، فاز فيها أحزاب الأقلية بالأغلبية وتراجع فيها الوفد بسبب تزوير الانتخابات[٤].

(١) ضياء الدين الريس، الدستور والاستقلال، جـ ٢، مرجع سابق، صـ ٢١٥.

(٢) لطيفة محمد سالم فاروق وسقوط الملكية في مصر، مرجع سابق، صـ ٩٨.

(٣) محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، جـ ٢، مرجع سابق، صـ ٤٨.

(٤) عبد الرحمن الرافعي، مصر بين ثورة ١٩١٩ وثورة يوليو ١٩٥٢، مرجع سابق، صـ ٤١.

ولمزيد من إذلال الوفد شجع القصر على إدماج الحزبين الملكيين، الاتحاد والشعب -بعد استقالة إسماعيل صدقي من الأخير.. في حزب واحد سمي «حزب الاتحاد الشعبي» وتولى رئاسته محمد حلمي عيسى وذلك ليرتفع عدد نائبيه في مجلس النواب، وتزداد نسبتهم على النواب الوفديين، وبالتالي يصبح الحزب الجديد الممثل الحزبي للمعارضة، كما أقدم فاروق على إلغاء تعيينات لموظفين صدرت في عهد الوزارة الوفدية بحجة عدم صلاحيتها(١).

وفي أغسطس ١٩٣٩ طلب فاروق من محمد محمود أن يستقيل بوزارته فاستقال وقدمت الاستقالة إلى الملك، بعد أن سلخت وزارته في الحكم نحو عشرين شهرا، وعهد فاروق إلى علي ماهر، وكان رئيسا للديوان، تأليف الوزارة الجديدة، فألفها من أنصاره ومن السعديين(٢).

مصر والحرب العالمية الثانية:

وفي أول سبتمبر ١٩٣٩، نشبت الحرب العالمية الثانية على إثر اجتياح الجيش الألماني حدود بولندا، وفي ٣ سبتمبر أعلنت كل من إنجلترا وفرنسا الحرب لرفض ألمانيا سحب قواتها من الأراضي البولندية(٣).

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه الآن، هو: ماذا عسى أن يكون موقف مصر من هذه الحرب؟ فإن المادة الثالثة من معاهدة الصداقة والتحالف، التي عقدت بين مصر وإنجلترا في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦، تنص على أنه إذا اشتبك أحد الطرفين في حرب فإن الطرف الآخر يقوم في الحال بإنجاده بصفته حليفا. أفيقتضينا هذا النص أن نعلن قيام الحرب بيننا وبين ألمانيا؟ ولكن الوزارة المصرية، تريثت فلم تعلن قيام حالة الحرب بين مصر وألمانيا، وكان لها العذر عن عدم إعلان الحرب من أن ميادين القتال بعيدة عنا، وأن إنجلترا في غير حاجة إلى هذا الإعلان، ولم يكن هناك في المعاهدة المصرية الإنجليزية، ما يقتضينا إعلان الحرب، فالمادة الثالثة، تنص في فقرتها الثانية على أن معاونة مصر تنحصر في أن تقدم إلى إنجلترا داخل حدودها جميع التسهيلات

(١) لطيفة محمد سالم، فاروق وسقوط الملكية في مصر، مرجع سابق، صـ ١٠٠.

(٢) عبد الرحمن الرافعي، مصر بين ثورة ١٩١٩ وثورة يوليو ١٩٥٢، مرجع سابق، صـ ٤٢.

(٣) زكريا سليمان بيومي، الحزب الوطني ودوره في السياسة المصرية، مرجع سابق، صـ ٨٦.

والمساعدات التى فى وسعها[١]. ولكن بناء على طلب السفير البريطانى، أعلن على ماهر رئيس الوزراء حالة الطوارىء، وفرض الأحكام العرفية، وعين نفسه حاكما عسكريا، ولقد أعطى على ماهر عشية اندلاع الحرب الجانب البريطانى كل ما يطلبه تقريبا فيما عدا إعلان الحرب على ألمانيا، بالإضافة إلى تعيين حكام عسكريين بريطانيين يطبقون القانون العسكرى البريطانى على مديريات ومحافظات مصر[٢].

أما عن موقف على ماهر من دخول مصر الحرب العالمية الثانية، فالمصادر العربية والإنجليزية تشير إلى أن على ماهر لم يتبن سياسة «تجنيب مصر ويلات الحرب» غداة نشوب الحرب، بل كان من أنصار دخول الحرب إلى جانب بريطانيا، ولعله فى هذا الموقف كان معتقداً بانتصار إنجلترا وحلفائها على دول المحور، ولكن لم يلبث هذا الموقف أن تبدل بعد اقتناعه، بعدم دخول مصر الحرب، إلا فى حالة حصولها على مكاسب من وراء إعلان الحرب، وأمام رفض الجانب البريطانى الإلتزام بأى وعد للحكومة المصرية حول تحقيق بقية أمانيها، تمسك على ماهر بسياسة تجنيب مصر ويلات الحرب، وإن كانت البلاد من الناحية الواقعية فى حالة حرب ولكن لم يعلن ذلك من الناحية الرسمية، ومن ناحية أخرى وعلى المستوى الداخلى فقد قامت وزارة على ماهر بإنشاء وزارة الشئون الاجتماعية، وأصدرت قراراً بتحريم تقديم الخمور فى الحفلات الرسمية.[٣]

وعندما دخلت إيطاليا الحرب ضد بريطانيا وحلفائها فى يونية ١٩٤٠، ساءت العلاقات بين السفارة البريطانية والحكومة المصرية، إذ نسبت السفارة البريطانية إلى الحكومة والقصر ميولا نحو إيطاليا والمحور، فوجهت الحكومة البريطانية بواسطة سفارتها فى مصر إلى فاروق تبليغا بمثابة إنذار بأن لا سبيل إلى التعاون بينهما وبين وزارة على ماهر، فاستقالت الوزارة، وبُذلت مساع جديدة لتوحيد الصفوف، وتأليف وزارة ائتلافية، ولكنها أخفقت، فألف حسن صبرى الوزارة الجديدة[٤]. وحل الملك فاروق

---

(١) محمد حسين هيكل، مذكرات، جـ ٢، مرجع سابق، صـ ١٥٨.

(٢) رشوان محمود جاب الله، على ماهر، الهيئة المصرية العامة لكتاب القاهرة الطبعة الأولى، ١٩٨٧، صـ ١٠٤.

(٣) السابق نفسه، صـ ٨٧.

(٤) عبد الرحمن الرافعى، مصر بين ثورة ١٩١٩ وثورة يوليو ١٩٥٢، مرجع سابق صـ ٤٥.

الأزمة بتكليفة حسن صبرى باشا -وهو مستقل- بتشكيل حكومة جديدة استبعد منها كل الوزراء الذين تسبب وجودهم فى إقلاق بريطانيا العظمى، فما كان من وزير خارجية بريطانية إلا أن أعلن أن العلاقات بينهم وبين مصر «مرضية تماما»[١].

وفى الوقت نفسه، رفض حسن صبرى أن تدخل مصر الحرب وقال: أنا لأرى أن تعلن مصر الحرب.. فموقفنا فى هذه الحرب موقف معاونة لحليفتنا إنجلترا فى حدود المعاهدة المعقودة بين البلدين، وقد اتفقنا على أن تبقى مصر دولة غير محاربة، لأن ذلك أجدى من إعلانها الحرب على دول المحور، فيجب أن تكون سياستنا تجنيب مصر ويلات الحرب ما استطعنا[٢].

ولقد كان الرأى العام المصرى بوجه عام -خلا السعديين- يرحب بنظرية «تجنيب مصر ويلات الحرب» وينظر بعين الريبة إلى الدعوة لإعلان الحرب على المحور، وكان الملك فاروق يؤيد النظرية التى يؤيدها الرأى العام، وكان الإنجليز قد انتهوا إلى عدم معارضتها[٣].

وفى ١٤ نوفمبر ١٩٤٠ توفى حسن صبرى فجأة فى البرلمان وهو يلقى خطبة «العرش» فخلفه حسين سرى وألف وزارة جديدة فى ٢١ نوفمبر ١٩٤٠، وألقى سرى بيانا فى البرلمان أعلن فيه أن سياسة وزارته هى سياسة الوزارة السابقة[٤].

ولقد تعرضت وزارة حسين سرى فى أواخر عهدها لأزمات ومشاكل عديدة أدت إلى استقالتها، كان أبرزها تلك المظاهرات الصاخبة التى نادى فيها المتظاهرون بسقوط بريطانيا، وهتفوا: «تقدم يا روميل، إلى الأمام يا روميل» وكان الألمان بقيادة الجنرال روميل يتقدمون نحو مصر. فاضطربت أعصاب الإنجليز أمام هذه المظاهرات والهتافات، وطلبوا إلى حسين سرى وضع حد لها، فلم يستجب إلى طلبهم.. ولم ير بإزاء هذه العواصف التى هبت عليه وعلى وزارته سوى الاستقالة فى ٢ فبراير ١٩٤٢م[٥].

(١) مارسيل كولومب، تطور مصر، مرجع سابق، صـ ١٢٣.

(٢) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ ٢، مرجع سابق، صـ ١٦٦.

(٣) محمد حسين هيكل، السابق نفسه، صـ ١٧٠.

(٤) عبد الرحمن الرافعى، مصر بين ثورة ١٩١٩ وثورة ١٩٥٢، مرجع سابق، صـ ٤٥.

(٥) عبد الرحمن الرافعى، السابق نفسه، صـ ٤٦.

الوفد وأزمة ٤ فبراير ١٩٤٢:

وبعد نشوب الحرب العالمية الثانية، وقعت فى مصر أحداث، كان لها أثر كبير فى تطور الحياة السياسية، بل وتأثير واضح على المناخ العام فى مصر، فلقد كانت نية الإنجليز خلال الحرب العالمية الثانية تتجه إلى إسناد الوزارة إلى النحاس باشا أو اشتراك حزب الوفد فى الوزارة، وأبلغوا هذه الرغبة إلى فاروق، فقد صرح وزير خارجية بريطانيا عقب تأليف وزارة حسن صبرى بقوله: وقد كان يسر الحكومة البريطانية لو كان فى الإمكان اشتراك الوفد فى الحكومة الجديدة(١).

ولما تحرجت الأمور فى البلاد، واستقالت وزارة حسين سرى، جدد السفير البريطانى إبداء رغبته إلى فاروق، بأن يشكل النحاس الوزارة، فاستدعى الملك فاروق النحاس باشا، وعرض عليه أن يؤلف وزارة قومية برئاسته، ولكن النحاس رفض ذلك، ولما علم السفير البريطانى بذلك، طلب من الملك أن يكلف النحاس بتأليف وزارة وفدية، كان ذلك يوم ٣ فبراير ١٩٤٢، وفى اليوم التالى وصل إلى الملك إنذار من السفير البريطانى فى مصر هذا نصه:

«إذا لم أسمع قبل السادسة مساء أن النحاس باشا قد دعى لتأليف وزارة، فإن جلالة الملك فاروق يجب أن يتحمل ما يترتب على ذلك من نتائج»(٢).

فما كان من الملك فاروق إلى أن دعا رؤساء الأحزاب وبعض الشخصيات البارزة كرؤساء الوزرات والبرلمان السابقين إلى الاجتماع فى اليوم نفسه بقصر عابدين، وتشاور المجتمعون، فى كيفية أن يكون الرد على الإنذار، وكانت الفكرة الغالبة أن تؤلف وزارة قومية برئاسة النحاس، ولكن النحاس عاد ورفض فكرة الوزارة القومية، وانتهى المجتمعون إلى الاحتجاج على الإنذار وكُتب الاحتجاج ووقعوا عليه جميعا، وهذا نصه:

---

(١) عبد الرحمن الرافعى، مصر بين ثورة ١٩١٩ وثورة ١٩٥٢، مرجع سابق، صـ ٤٦.

(٢) وهذا نص الإنذار بالإنجليزية:

Unless I hear 6 P. M. that Nahas Pasha has been asked to Form a Cabinet, His Majesty King Farouh must accept the Consequency.

راجع: محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ ٢، مرجع سابق، صـ ١٩٩.

«إن فى توجيه التبليغ البريطانى اعتداء على استقلال البلاد ومساسًا بمعاهدة الصداقة، ولا يسع الملك أن يقبل ما يمس استقلال البلاد ويخل بأحكام المعاهدة»[١].

حمل رئيس الديوان الملكى إلى السفير البريطانى نص الاحتجاج، فأجاب بأن هذا ليس ردًا، وأنه سيحضر لمقابلة الملك فى الساعة التاسعة.. وقبيل هذا الموعد جاءت دبابات بريطانية مسلحة بالمدافع، ورابطت أمام القصر بشكل تهديدى، ثم حضر السفير البريطانى يصحبه الجنرال استون، قائد القوات البريطانية فى مصر وقتئذ، وبعض الضباط البريطانيين مسلحين بالمسدسات ودخل السفير والجنرال استون إلى غرفة فاروق واجتمعا به. وكان السفير يحمل ورقة بالتنازل عن العرش، قدمها للملك للتوقيع عليها، إذا لم يوافق على تكليف النحاس بتشكيل وزارة وفدية فما كان من الملك إلا أن استجاب.. وأمر النحاس بتشكيل وزارته الجديدة، والتى جاءت كما يقولون، على أسنة الرماح، وبضغط من الإنجليز[٢].

كان أول قانون أصدرته وزارة النحاس بعد تأليفها، هو حل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة، وكان ذلك فى فبراير ١٩٤٢، وأجريت الانتخابات فى مارس ١٩٤٢، وفاز حزب الوفد بالأغلبية، بعد أن قاطع الأحرار الدستوريون والسعديون الانتخابات[٣].

ويستنتج أحد المراقبين مما حدث فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ما يلى:

١ - أن هذا الحادث أنه رغم تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، ومعاهدة ١٩٣٦، وكلاهما يؤكد على استقلال وسيادة مصر، أثبت أن هذا الاستقلال مجرد هراء، وأن السفير البريطانى قادر على تحويل رياح السياسة المصرية فى أى اتجاه يعتقد أنه يحقق مصلحة الامبراطورية البريطانية التى لا تغرب عنها الشمس دون أى اعتبار للسلطات الدستورية الأخرى.

٢ - شعور ضباط الجيش، بأن العرش قد اهتز وبعنف، وأن الملك الشاب لا يستطيع عمل أى شىء أمام إرادة السفير البريطانى.

---

(١) عبد الرحمن الرافعى، مصر بين ثورة ١٩١٩، مرجع سابق، صـ ٤٧.

(٢) راجع: محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية جـ ٢، مرجع سابق، صـ وعبد الرحمن الرافعى، مصر بين ثورة ١٩١٩، مرجع سابق، صـ ٥٠.

(٣) لطيفة محمد سالم، فاروق وسقوط الملكية فى مصر، مرجع سابق، صـ ١١١.

٣ - أن السفيـر البريطانى بهذا العمـل قد حقق نصرًا ساحقًا على القصر ورجاله، فمـا كان من الحكومة البريطانية - مكافأة له - إلا أن منحـته لقـب «لورد»[١].

ويذهب الرافعى إلى أن المسئول الأول عن حادث ٤ فبراير ١٩٤٢، هو العدوان البريطانى؛ لأن هذا العدوان هو أساس الإنذار، وكان مظهره حضور الدبابات لتهديد الملك، وقد كان الإنجليز جادّين فى هذا التهديد، لأنهم وهم محتلون للبلاد كانوا يعتقدون فى رجال القصر وبعض رجالات مصر ممن لهم صلة وثيقة بالقصر أنهم على اتصال بالمحور، فاعتزموا أن يضربوا ضربة تجمع بين إذلال العرش وبين إرضاء الأغلبية الوفدية التى كان النحاس على رأسها.. وأن الظروف الملابسة ليوم ٤ فبراير كانت قطعا تدل على أن الخطر على العرش لم يكن صوريا، بل كان جديا واقعيا. فالإنجليز لا يتورعون عن التدخل فى شئون البلاد الداخلية والعبث باستقلالها فى سبيل تحقيق أغراضهم[٢].

وإذا كان عام ١٩٤٢ شهد صعود الوفد بقيادة النحاس إلى السلطة، ففى الوقت نفسه كانت هناك أحداث أخرى تنحدر باتجاه الوفد نحو السقوط، ومن أهمها انشقاق مكرم عبيد عن الوفد، وكان هذا الانشقاق نتيجة عدة عوامل شخصية مثل حرم النحاس، وفؤاد سراج الدين، وبعض العوامل الموضوعية مثل الفساد والسياسات العامة[٣]. خرج مكرم عبيد من الوزارة الوفدية، بعد أن كان يشغل وزير المالية، وبعدها فصل من الحزب، فما كان منه إلا أن أعلن عن تشكيل حزب جديد سماه «الكتلة الوفدية المستقلة» والتى وصفها بأنها: «الوفد مصغرا، والوفد مطهرا» وأخذ مكرم عبيد يهاجم النحاس علنا ويكشف النقاب عن أمثلة من المحسوبية والفساد فى حكومة الوفد، ثم جمع ما كتبه فى هذا الصدد ونشره فى كتاب مدعما بالوثائق وسماه «الكتاب

---

(١) محمد أحمد فرغلى، عشت حياتى بين هؤلاء، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة الطبعة الثانية، ١٩٨٤، صـ ٩٥، ٩٦.

(٢) عبد الرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، ثورة ١٩١٩، جـ ٣، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٩، صـ ١١٢.

(٣) راجع: علاء الحديدى، مصطفى النحاس، دراسة فى الزعامة السياسية المصرية، دار الهلال، كتاب الهلال، العدد (٥٠٥) الطبعة الأولى، يناير ١٩٩٣، صـ ٢٤١، وما بعدها.

الأسود»[1]. غير أن الذى يؤخذ على مكرم عبيد بعد انفصاله عن حزب الوفد أنه لم يلتزم جادة الاعتدال والهوادة فى موقفه، بل انضم بكل قوته إلى خصوم الوفد، وهاجم النحاس والوفد مهاجمة عنيفة، فضاعت الحقائق فى ضجة العنف والخصام، ولو بقى بعد انفصاله يستنكر مساوىء حكومة الوفد فى اعتدال، وبأسلوب غير أسلوب «الكتاب الأسود» لكان محتملا أن يجتذب إليه فريقا من الوفديين، لأن منهم من غير شك من لم يكن يقر مسالك حكومة الوفد فى تصرفاتها المنافية للاستقامة والنزاهة والعدل[2].

ولقد عدد الرافعى العديد من المآخذ على وزارة النحاس فى السياسة العامة منها: أنه ساير الإنجليز وعاونهم بشكل لا يتفق مع الواجبات الوطنية، فسمح لأنصاره أن يهتفوا بحياة انجلترا فى فناء رئاسة مجلس الوزراء وأيضا استغلال النحاس للأحكام العرفية فى اعتقال خصومة والإساءة إليهم وكذلك كثرة المحسوبيات والاستثناءات، ثم إن النحاس لم يعمل عملا فى استخلاص حقوق البلاد من الإنجليز، فى الوقت الذى كانت كل موارد البلاد رهن تصرفهم إبان الحرب، فلقد كانت الحملة الألمانية الإيطالية على أبواب مصر، وكان الإنجليز وحلفاؤهم يعتمدون على ما أمدتهم به البلاد من مواد التموين وانتظام مواصلاتهم وتسهيل نقل جنودهم إلى مواقع القتال، واستتباب الأمن فى هذه الفترة العصيبة[3].

ولقد استمرت الحرب سجالا بين القوات البريطانية وحلفائها وبين الإيطاليين وحلفائهم من سبتمبر ١٩٤٠ إلى ١٩٤٢ فى ليبيا وفى صحراء مصر الغربية، إلى أن وقعت «معركة العلمين» يوم ٢٣ أكتوبر ١٩٤٢ والأيام التالية، وانتهت بهزيمة الألمان والإيطاليين، وتقع العلمين على الطريق الشمالى الواصل من الإسكندرية إلى حدود برقة[4].

وكان الحلفاء بعد ذلك قد نزلوا فرنسا، وبدءوا يجلون الألمان عنها، وكان الروس من ناحيتهم قد قاوموا الألمان فى ستالنجراد، مقاومة اضطرتهم إلى التراجع، وأتاحت

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى، شخصيات مصرية، دار الهلال، كتاب الهلل، العدد (٥١٦) الطبعة الأولى، ديسمبر ١٩٩٣، صـ ١٩٠ وما بعدها.

(٢) عبد الرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، مرجع سابق، صـ ١١٩ وما بعدها.

(٣) عبد الرحمن الرافعى، مصر بين ثورة ١٩١٩، مرجع سابق، صـ ٥٠.

(٤) عبد الرحمن الرافعى، المصدر نفسه، صـ ٥١.

للروس من بعد ذلك أن يتقدموا إلى روسيا الشرقية، وكانت بوادر نصر الحلفاء تتبدى فى الأفق نصرا حاسما بغير شرط ولا قيد، وكان الإنجليز قد بدأوا يرون أن لم تبق لهم فى مصر حاجة باليد الحديدية التى جعلوا النحاس باشا، وسيلتها منذ ١٩٤٢، وكان الملك فاروق قد أبدى منذ تولت وزارة النحاس الحكم عدم رضاه عن هذه الوزارة، وكان ما لجأت إليه الوزارة خلال السنتين ونصف السنة التى قضتها فى الحكم من محاباه واستثناءات واستغلال للنفوذ، قد جعل بقاء الوزارة فى الحكم غير ممكن[١]. ولقد ظلت هذه الحكمة الوفدية فى الحكم حتى نهاية الحرب تقريبا محققة كل التحقيق ما توقعه الإنجليز منها مقدرة ورغبة فى حفظ الأمن والنظام الضروريين لمتابعة الحرب بنجاح على أن ما اعتراها من رشوة وفساد داخلى، أديا إلى انشقاق فى صفوف الحزب، ثم إن انحسار الحرب عن وادى النيل، وعودة التوتر السياسى القديم والجديد إلى الظهور -خصوصا بين الوفد والقصر- مهّد كل ذلك للملك فاروق أن يصدرقرارا بإقالة الحكومة الوفدية بزعامة النحاس، وذلك فى أكتوبر ١٩٤٤[٢].

إقالة وزارة الوفد:

وكانت إقالة وزارة النحاس يوم الأحد ٨ أكتوبر ١٩٤٤ بموجب خطاب من الملك فاروق قال فيه: لما كنت حريصا على أن تحكم بلادى وزارة ديمقراطية و تعمل للوطن، وتطبق أحكام الدستور، نصا وروحًا، وتسوى بين المصريين جميعا فى الحقوق والواجبات وتقوم بتوفير الغذاء والكساء لطبقات الشعب، فقد رأينا أن نقيلكم من منصبكم، وأصدرنا أمرنا هذا لمقامكم الرفيع شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم ما أمكنكم أداؤه من الخدمات أثناء قيامكم بمهمتكم.. وفى يوم ٩ أكتوبر صدر المرسم الملكى بتأليف وزارة جديدة برياسة الدكتور أحمد ماهر، وهذه الوزارة مؤلفة من الأحزاب غير الوفدية، وهى الهيئة السعدية، والأحرار الدستوريون والكتلة الوفدية، والحزب الوطنى و وليس فيها سواهم، ولا من المستقلين[٣].

كان أول عمل لوزارة أحمد ماهر، هو، إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، الذين

(١) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ ٢، مرجع سابق، صـ ٢٤٤.

(٢) ريتشارد ميتشل، الإخوان المسلمون، ترجمة محمود أبو السعود، بدون ناشر، الطبعة الأولى، ١٩٧٩، صـ ٧٩.

(٣) عبد الرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، جـ ٣، مرجع سابق، صـ ١٥١، ١٥٢.

كانت قد اعتقلتهم وزارة الوفد فى ظل الأحكام العرفية.. وفى مقدمتهم على ماهر ومكرم عبيد، كما قامت وزارة أحمد ماهر بحل مجلس النواب فى ١٥ نوفمبر ١٩٤٤، ثم حددت للانتخابات يوم الإثنين ٨ يناير ١٩٤٥، وكان حل مجلس النواب أول ضربة توجه للوفد، إذ إن المجلس كان أغلبيته وفدية، ولقد قرر الوفد عدم دخول الانتخابات الجديدة، والتى لم تكفل الحكومة للشعب فيها حريته، بل تدخلت فى الانتخابات لإنجاح مرشحيها أو من رضيت عنهم(١).

وفى ٢٤ فبراير ١٩٤٥، اجتمع البرلمان، ليبحث مسألة إعلان مصر الحرب على ألمانيا واليابان تمهيدا لاشتراكها فى مؤتمر سان فرانسيسكو وانضمامها إلى هيئة الأمم المتحدة، وكانت الوزارة قد أعدت بيانا وافقت فيه على إعلان الحرب على المحور.. وبعد أن ألقى الدكتور أحمد ماهر هذا البيان فى مجلس النواب، انتقل إلى مجلس الشيوخ لكى يدلى ببيانه فيه، وفيما كان يجتاز البهو الفرعونى الذى يفصل المجلسين، أطلق عليه محام شاب يدعى محمود العيسوى(٢) الرصاص فأصابه إصابات قاتلة، أودت بحياته ولكان لهذا الاعتداء وقع أليم فى النفوس، ولقد علل القاتل فعلته الشنعاء، بأن أحمد ماهر تسبب فى إعلان مصر الحرب على ألمانيا، ومعروف أحمد ماهر لم يقدم على ذلك إلا لأن هذا هو السبيل لقبول مصر عضوا فى مؤتمر سان فرانسيسكو الذى أنشئت فيه هيئة الأمم المتحدة. وكان أقطاب الحلفاء اشترطوا لقبول أى دولة فى حضور المؤتمر أن تعلن الحرب على المحور قبل أول مارس ١٩٤٥، وكانت الحرب العالمية قد أشرفت على نهايتها، ولم يكن إعلان الحرب إلا إجراء شكليا(٣).

والحقيقة أن سياسة مصر إلى يومئذ ١٩٤٥، كانت تسير على سياسة «تجنيب مصر ويلات الحرب، تلك هى السياسة التى جرت عليها وزارة على ماهر باشا منذ

---

(١) عبد الرحمن الرافعى، المرجع السابق، صـ ١٥٣ - ١٥٤.

(٢) محامى من شاب الحزب الوطنى، حاصل ليسانس الحقوق عام ١٩٣٩ ودبلوم القانون الخاص عام ١٩٤٠، ودبلوم القانون العام ١٩٤١، وكان يعمل فى مكتب الأستاذ عبد الرحمن الرافعى المؤرخ المشهور، وكان يعد رسالة للدكتوراة. راجع: عبد العزيز على، الثائر الصامت، مرجع صابق، صـ ١٩١، ١٩٢.

(٣) عبد الرحمن الرافعى، مصر بين ثورة ١٩١٩، مرجع سابق، صـ ٥٥.

١٩٣٩، وأعلنتها صراحة وزارة حسن صبرى باشا ١٩٤٠، وتابعتها عليها كل الوزارات التى تعاقبت بعدها، ومنها وزارة الوفد التى فرضها الإنجليز على مصر فى سنة ١٩٤٢[١].

ثم تولى محمود فهمى النقراشى رئاسة الوزراء خلفا لأحمد ماهر، وأراد أن يلطف من حدة التوتر السائد وقتئذ، وأن يكسب رضا الشعب، فألغى الأحكام العرفية فى أكتوبر ١٩٤٥، ورفع للسفير البريطانى لامبسون مذكرة فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥، جدد فيها المطالب والأهداف الوطنية، بالجلاء الناجز، ووحدة وادى النيل، لرفعها إلى حكومته، ويصر السفير على رفضها بحجة أن قضية الجلاء عن مصر والسودان، لم يَحُن الوقت بعد لبحثها[٢].

ولم ينته عام ١٩٤٥ حتى أُعلن عن استسلام ألمانيا فى مايو ١٩٤٥، وفى أغسطس أعلنت اليابان استسلامها أيضا، وبذلك انتهت الحرب العالمية فى أوربا بعد خمس سنوات وثمانية أشهر وستة أيام من نشوبها، وكذلك فى هذا العام، تم توقيع ميثاق جامعة الدول العربية، فقد اجتمعت وفود الدول العربية فى مارس ١٩٤٥ فى قصر الزعفران، وأقرت هذا الميثاق[٣].

الغليان الشعبى ضد الاحتلال:

وعلى إثر الرد البريطانى على المذكرة التى رفعتها الحكومة المصرية بشأن تجديد المفاوضات من أجل الجلاء، عمت المظاهرات أرجاء البلاد، بعد أن تبين للرأى العام مبلغ سوء نية الإنجليز نحو مصر، وإصرارهم على إبقاء قواعد معاهدة ١٩٣٦، كأساس للعلاقات بين البلدين، فاشتد سخط الأمة على هذه السياسة، وتجلى هذا السخط فى تلك المظاهرات التى تندد بالاحتلال، ففى ٩ فبراير ١٩٤٦، قامت فى القاهرة مظاهرة من طلبة جامعة فؤاد الأول، ساروا من فناء الجامعة قاصدين قصر عابدين يهتفون بالجلاء، ولا مفاوضة إلا بعد الجلاء، كما قامت مظاهرات عديدة للغرض نفسه فى عدد من المدن كالإسكندرية والمنصورة والزقازيق وأسيوط[٤].

---

(١) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ ٢، كرجع سابق، صـ ٢٥٦، ٢٥٧.

(٢) عبد العزيز على، الثائر الصامت، مرجع سابق، صـ ١٩٢.

(٣) عبد الرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، مرجع سابق، صـ ١٦٠ وما بعدها.

(٤) السابق نفسه، صـ ١٨٦، ١٨٨.

والحقيقة أن الفترة التى تلت انتهاء الحرب مباشرة إلى منتصف ١٩٤٦ تقريبا، كانت من أكثر الفترات مواتاة لأن تعرض مصر مسألتها على مجلس الأمن، الذى كان يعقد أولى دوراته، وكان من المرجح أن ينصر المجلس مصر بإقرار جلاء القوات البريطانية مراعاة للموقف الدولى وقتها.. ولكن كان جهد السياسة البريطانية مع الحكومة المصرية، أن تبتعد بالقضية المصرية عن هذا المنبر الدولى الجديد، وعن المسرح العالمى كله، لتنفرد بريطانيا بإملاء ما تراه من حلول لمصلحتها فى إطار العلاقات الثنائية بين البلدين[١].

وعلى إثر المظاهرات التى اجتاحت العاصمة والمدن الكبرى، استقالت وزارة النقراشى فى ١٥ فبراير ١٩٤٦، ثم عهد الملك فاروق إلى إسماعيل صدقى[٢] تأليف الوزارة الجديدة فألفها فى ١٧ فبراير ١٩٤٦، وإن كان هذا التغيير لم يمنع من استمرار المظاهرات، إلا أن صدقى لم يكن يتصدى لها بالعنف والقوة، لأنها كانت من الأسباب التى أدت إلى زلزلة وزارة النقراشى ثم استقالته، فسلك نحو المظاهرات سبيلا وسطا، يسمح بقيامها مع الاحتياط لحفظ النظام وصيانة ممتلكات الأجانب، ولذلك ازدادت حدة المظاهرات المطالبة بالجلاء ووحدة وادى النيل، واتفقت طبقات الأمة على الإعراب عن تمسكها بالجلاء بتحديد يوم سمى يوم الجلاء.. ونفذت هذه الفكرة فى ٢١ فبراير ١٩٤٦، ففى هذا اليوم، أضربت جميع الطوائف فى القاهرة وقامت مظاهرة عامة انتظمت جموع الشباب والطلبة والعمال، يهتفون بالجلاء، ولم تكد المظاهرة تصل إلى ميدان الإسماعيلية[٣] حتى تصدت لها سيارات بريطانية مسلحة، واقتحمت جموع المتظاهرين، مما أدى إلى إزهاق أرواح عدد كبير من المتظاهرين، وإصابة الكثير، فبلغ عدد القتلى ٢٣ قتيلا والجرحى ١٢١ جريحا، كما اتفقت كلمة الأمة على جعل يوم ٤ مارس ١٩٤٦ يوما للشهداء الذين سقطوا فى يوم ٢١ فبراير، فعمت الإضراب

---

(١) طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر، ١٩٤٥ - ١٩٥٢، دار الشروق القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٣، صـ ٢٧ - ٢٨.

(٢) يرى عبد الغنى سعيد أن صدقى كان مخادعا فى سياسته الجديدة، إذ إنه معروف بأنه طاغية وله تاريخ معروف فى الكبت والاستبداد راجع عبد الغنى سعيد، أسرار السياسة المصرية فى ربع قرن، مرجع سابق، صـ ١٧٩.

(٣) هو ميدان التحرير الحالى.

العاصمة، واحتجبت الصحف عن الصدور ومر اليوم فى القاهرة بسلام، ولكن فى الإسكندرية خرجت هناك المظاهرات، فتصدت لها قوات الاحتلال، وأطلقوا عليهم الأعيرة النارية، فسقط من المتظاهرين ٢٨ قتيلا و٣٤٢ جريحا(١).

والحقيقة أن الإنجليز قد توجسوا خيفة من اضطرابات الأوضاع فى مصر وتزايد الفوران الشعبى، ومما زاد ذلك قلقهم، الموقف المتشدد الذى اتخذه الوفد حينئذ تجاه الاحتلال، وذلك استردادا لشعبيته ودفعا لهجوم السراى وأحزاب الأقلية عليه وبهذا الموقف لم تعد التهدئة السريعة عن طريق الوفد ممكنة، وكان أمام الإنجليز نقطتان ينبغى حسمهما سريعا تقليلا لفرص الاحتكاك مع الأوضاع المصرية، أولهما: وجود اللورد كيلرن سفيرا فى مصر وهو صاحب موقف ٤ فبراير ١٩٤٢، ورمز التدخل البريطانى فى السياسة المصرية، والتهديد بخلع الملك يومها، وثانيهما: استمرار وجود القوات البريطانية فى القاهرة والإسكندرية بعد انتهاء الحرب(٢).

ولحسم النقطة الأولى، تم نقل اللورد كيلرن من منصبه فى مصر، وجعله مندوبا ساميا لدولته فى جنوب شرقى آسيا، وأقيم بدلا منه فى مصر السيرروناله كامبل، ينفذ السياسة الاستعمارية للحكومة البريطانية فى إطار من مظاهر الود والاحترام. ولحسم النقطة الثانية، وافقت الحكومة البريطانية، على بدء المفاوضات مع الحكومة المصرية، والتى عرفت، بمفاوضات صدقى -بيفن، وقد تم الاتفاق بينهما على مشروع معاهدة نص على:

١ - إنهاء العمل بمعاهدة ١٩٣٦.

٢ - جلاء القوات البريطانية التام عن الأراضى المصرية فى ميعاد أقصاه سبتمبر ١٩٤٩.

٣ - فى حالة الاعتداء المسلح على مصر، يتخذ الطرفان بالاتفاق أى إجراء تتبين ضرورته.

٤ - تكوين لجنة دفاع مشترك من السلطات الحربية لدى الحكومتين لدرس وسائل الدفاع عنهما فى البحر والبر والجو.

---

(١) عبد الرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، جـ ٣، مرجع سابق، صـ ١٨٨ وما بعدها.

(٢) طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر، مرجع سابق، صـ ٩٦، ٩٧.

٥ - الاحتفاظ بمعاهدة ١٨٩٩ المتعلقة بالسودان(١).

وفى ٨ ديسمبر ١٩٤٦ قدم إسماعيل صدقى استقالته، بعد أن رفضت الأمة مشروعه فى التفاوض، وإخفاقه فى مهمته، وفى اليوم التالى، شكلت الوزارة الجديدة برئاسة محمود فهمى النقراشى، وفى هذه الوزارة عين الشيخ على عبد الرازق صاحب الكتاب الشهير «أصول الحكم» وزيراً للأوقاف بعد أن استقال منها محمد على علو به فى مارس ١٩٤٧(٢).

وكان من أهم الأحداث التى وقعت فى عام ١٩٤٦، اغتيال أمين عثمان وزير المالية السابق ففى مساء ٥ يناير ١٩٤٦ تربص له ثلاثة شبان أطلقوا عليه الرصاص وهو يدخل مقر «رابطة النهضة» التى أسسها عام ١٩٤٤ لتوثيق الروابط بين إنجلترا ومصر، واتخذ لها مقرا فى ٢٤ شارع عدلى بالقاهرة، واتهم حسين توفيق أحمد نجل وكيل وزارة المواصلات، والذى اعترف بعملية الاغتيال، واتهم فى هذه القضية كثيرون مثل عزيز المصرى، وأنور السادات رئيس الجمهورية السابق، وكان وقتها ضابطا فى الجيش المصرى، وبعد أن حكم على حسين توفيق بالسجن، تم تهريبه من السجن قبل أن يقضى مدة العقوبة(٣).

(١) طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر، مرجع السابق، صـ ١١٦ وما بعدها، وأيضا: عبد العزيز على، الثائر الصامت مرجع سابق، صـ ١٩٦.

(٢) راجع: عبد الرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، مرجع سابق، صـ٢٢٤.

(٣) أمين عثمان، من مواليد الإسكندرية، درس فى كلية فيكتوريا، نال شهادة البكالوريا ١٩١٨، سافر إلى إنجلترا ودرس القانون بجامعة أكسفورد حصل على درجة الأستانية عام ١٩٢٣، تزوج من الليدى كاتلين الإنجليزية، وعاد إلى مصر، درج فى الوظائف الحكومية حتى عين وزيرا للمالية عام ١٩٤٢ كان له دور واضح فى المفاوضات الوفد عام ١٩٣٦، وكان همزة الوصل بين الإنجليز والوفد، أبدى نشاطا ملحوظا بعد أن قام بتكوين « رابطة النهضة»، وأخذ يلقى بوصفه رئيس الجماعة بتصريحات، كان من أخطرها قوله: «إن إنجلترا ومصر متزوجتان زواجا كاثوليكياً لا انفصام بينهما» وفى أواخر عام ١٩٤٥ سافر إلى لندن، بعد انتهاء الحرب العالمية، ليقدم للحكومة البريطانية مبلغ مائة ألف جنيه، على أنه تبرع جمعه من الشعب المصرى، للمساهمة فى إعادة بناء إحدى القرى البريطانية التى دمرتها الغارات الألمانية فى الحرب الكبرى، وعندما عاد من لندن ترددت أنباء بأن أمين عثمان مرشح لتشكيل الوزارة، ولكن فى الوقت الذى اتهم فيه بالعمالة للإنجليز وصفه البعض بالوطنية. راجع: عبد العزيز على، الثائر الصامت، مرجع سابق، صـ ١٩٣، ١٩٤، وأيضا: محمد أحمد فرغلى، عشت حياتى بين هؤلاء، مرجع سابق، صـ ١١٥، ١١٦، ومحسن محمد، سنة من عمر مصر، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٢، صـ ١٨٧ وما بعدها.

مرحلة جديدة للمفاوضات:

بعد أن تولى النقراشي الوزارة، استأنف المفاوضة مع السير رونلد كامبل السفير البريطاني في مصر، فلم يجد تجاوبا من الحكومة البريطانية، فقرر مجلس الوزراء في ٢٥ يناير ١٩٤٧ عرض قضية البلاد على مجلس الأمن، وقدمت مصر دعوى إلى المجلس في ١١ يولية ١٩٤٧ جاء فيها: تحتل القوات البريطانية الأقاليم المصرية على الرغم من إرادة الشعب الاجماعية، وإن وجود قوات أجنبية في أراضي دولة من أعضاء الأمم المتحدة، في زمن السلم بغير رضائها رضاء حرًا امتهانا لكرامتها، وحائلا يحول دون تقدمها الطبيعي، كما أنه خرق للمبدأ الأساسي -مبدأ المساواة في السيادة- وهو بذلك يناقض ميثاق الأمم المتحدة في نصه وروحه وقرار الجمعية العامة الصادر بالإجماع في ١٤ ديسمبر ١٩٤٦[١].

ويفسر طارق البشري، مسألة عرض القضية المصرية على مجلس الأمن، بتفسيرين الأول: بأن خروج المسألة المصرية عن نطاق العلاقات الثنائية بينهما تقليد يخشاه الاستعمار ويضعف من سيطرته، كما أنه يكشف مواقف الأصدقاء والأعداء في السياسة الدولية، ويصل ما بين الحركات التحريرية في العالم. الثاني: بأن موقف الخصام بين الطرفين، المتقابلين في مجلس الأمن سيفرض نفسه على العلاقات بينهما تشدداً وتطرفا من كلا الجانبين واندفاعا في المواقف والمطالب مما يحطم إمكانيات الالتقاء في المستقبل، ومما لا تستطيع معه حكومة مصر مستقبلا أن تتخلى بسهولة عما ارتبطت به أمام جماهيرها، وإن التداعي أمام مجلس الأمن يحتم عليها التخلي عن سياسة التحصن بالصمت.. إلى التورط في إعلان موقف جهير إزاء الدولة الخصم ويفرض عليها قدراً من الانحياز، إما إلى الوجدان الشعبي، بالطعن على الاستعمار وإما إلى الوقوف السافر ضد هذا الوجدان والتخاذل أمام الاستعمار[٢].

ولقد استغرق نظر القضية المصرية أمام مجلس الأمن عدة جلسات، كان آخرها جلسة ١٠ سبتمبر ١٩٤٧، حيث عرض فيها الاقتراع على اقتراحات من بعض المندوبين ترمي إلى الرجوع إلى المفاوضات الثنائية ولم يوافق على أي اقتراح منها، إذ لم يجد

(١) عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، مرجع سابق، صـ ٢٢٩.

(٢) طارق البشري، الحركة السياسية في مصر، مرجع سابق، صـ ١٤٢.

العدد الكافى من الأصوات لإقراره، وعلى ذلك أعلن رئيس المجلس، أن المجلس لم يتمكن من اتخاذ قرار بشأن هذه القضية، ولم يصدر المجلس قرارا إيجابيا فى شأن القضية المصرية، بسبب سيطرة النزعة الاستعمارية له، وتكاتف الدولة الاستعمارية وتأمرها على مصر، للحيلولة دون تحقيق مطالبها(١).

لم يكد ينتهى مجلس الأمن، من خذلان القضية المصرية، حتى أعقب هذا الظلم الدولى، ظلم آخر زاد عنه قطاعة وإثما، وذلك من خلال القرار الذى أصدرته الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧، بشأن تقسيم فلسطين إلى دولة يهودية وأخرى عربية، وعلى إثر صدور هذا القرار، أعلنت بريطانيا أنها ستنهى انتدابها عن فلسطين فى ١٥ مايو ١٩٤٨، واتفقت الدول العربية، على أن تدخل فلسطين بجيوشها، بمجرد خروج القوات البريطانية منها، لكى يعيدوها إلى أهلها العرب، ويخرجوا منها قوات اليهود.. ودخل العرب فى حرب مع اليهود، انتهت بهزيمة الجيوش العربية، ودخلت القضية باب المفاوضات، التى انتهت إلى اتفاق على إعلان الهدنة الدائمة بين العرب واليهود، وهى الهدنة التى انتهت بها عمليات القتال فى فلسطين، الذى أبلى فيه الجيش المصرى -خاصة المتطوعين- بلاءً حسنا، وسقط فيه مئات الشهداء من الضباط والجنود(٢).

ومن الأحداث الهامة التى وقعت فى عام ١٩٤٧، هى ظهور وباء الكوليرا، وقد ظهر أولا فى محافظة الشرقية، وانتقل منها إلى كثير من المدن والمحافظات الأخرى، وكان ذلك فى سبتمبر ١٩٤٧، ومات بسببه أكثر من عشرة آلاف نسمة(٣).

وفى ٢٢ مارس عام ١٩٤٨ وقع حادث اغتيال القاضى أحمد الخازندار، وكيل محكمة استئناف مصر، وتبين من التحقيقات أن الحادث وقع على يد شباب من جماعة الإخوان المسلمين، زعموا أنهم قتلوه انتقاما منه لحكم أصدره حين كان رئيسا لمحكمة الجنايات بالإسكندرية على متهمين من الإخوان المسلمين فى حوادث القنابل(٤).

---

(١) عبد الرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، مرجع سابق، صـ ٢٣٨.

(٢) السابق نفسه، صـ ٢٤٣، وما بعدها.

(٣) السابق نفسه، صـ ٢٤٢.

(٤) عبد الرحمن الرافعى، فى أحداث الثورة المصرية، مرجع سابق، صـ ٢٧٤.

وفى إبريل ١٩٤٨ شرع جماعة من الجناة فى نسف دار النحاس باشا بجاردن سيتى بواسطة انفجار سيارة مملوءة بقنابل الديناميت بجوار الدار، ونجا النحاس من هذا الحادث، ولم يعرف الجناة، وكان النحاس قد نجا من قبل فى محاولة لاغتيال، قام بها حسين توفيق، قاتل أمين عثمان[١].

وفى هذا العام ١٩٤٨ كثرت حوادث الانفجارات فى المحلات التجارية، وزادة نسبة المصادمات وأعمال العنف، ومن الحوادث المؤسفة التى دلت على تفاقم روح القتل اغتيال اللواء سليم زكى حكمدار العاصمة فى ٤ ديسمبر ١٩٤٨، بعد أن ألقيت عليه قنبلة من سطح كلية الطب بقصر العينى، واتهم فيه الإخوان المسلمون، وكان من نتيجة هذا الأحداث أن أصدر النقراشى بصفته حاكما عسكريا أمرًا عسكريا فى يوم ٨ ديسمبر ١٩٤٨ بحل جماعة الإخوان المسلمين وشعبها، وغلق الأمكنة المخصصة لنشاطها[٢].

وفى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ حدث ما كان متوقعا، إذ بينما كان النقراشى داخلا إلى وزارة الداخلية، حياه شاب مرتديا ثياب ضابط، ثم أطلق عليه رصاصة أصابته فى ظهره، وأخرى فى صدره، حينما استدار ليواجه مهاجمته، وما لبث أن مات النقراشى بعد دقائق قليلة من الحادث، أما القاتل فهو عبد المجيد أحمد حسن، وقد صاحب الحزن الذى ساد جنازة النقراشى صيحات تهديدية مُرة صدرت من أتباعه منادين «بالموت لحسن البنا»[٣].

على إثر مقتل النقراشى، كُلف إبراهيم عبد الهادى رئيس الديوان الملكى بتأليف الوزارة الجديدة،، وذلك فى اليوم الذى اغتيل فيه النقراشى، ولم تتوقف حوادث الإرهاب والعنف عند هذا الحد، ففى ١٣ يناير ١٩٤٩ حاول أحد الإخوان المسلمين نسف دار محكمة الاستئناف، بباب الخلق، ولكن الله سلم، وانفجرت حقيبة المتفجرات خارج المبنى بعد أن تم نقلها فى اللحظات الأخيرة، وحكم على الجانى بالأشغال الشاقة المؤبدة[٤].

---

(١) السابق نفسه، صـ ٢٧٥.

(٢) السابق نفسه، صـ ٢٧٧.

(٣) ريتشارد ميتشل، الإخوان المسلمون، مرجع سابق، صـ ١٦٠.

(٤) عبد الرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، مرجع سابق، صـ ٢٨٥.

وفى ١٢ فبراير ١٩٤٩ أطلق مجهول عدة أعيرة نارية على الشيخ حسن البنا المرشد العام للإخوان المسلمين بينما كان يغادر دار جمعية الشبان المسلمين، وفارق الحياة بعد إصابته ونقله إلى المستشفى، ويذهب ريتشارد إلى أن اغتيال البنا وقع على يد البوليس السياسى، وإن الذين اشتركوا فى الاغتيال لم يقدموا إلى المحاكمة إلا حين أعاد ضباط الجيش التحقيق فى القضية بعد قيام ثورة ١٩٥٢[١].

وفى ٢٥ يولية ١٩٤٩ استقالت وزارة إبراهيم عبد الهادى، وطلب الملك تشكيل وزارة ائتلافية يشترك فيها حزب الوفد، فتم تكليف حسين سرى بتشكيل الوزارة من جميع الأحزاب والمستقلين، وعقب التشكيل أعلن النحاس عن ولاءه للملك، والصداقة والمودة بين رئيس الوزارة الجديدة وبينه[٢].

وعندما فشلت الحكومة الائتلافية، قدم حسين سرى استقالته، وكلف فى الوقت نفسه بتأليف وزارة محايدة، وذلك فى ٣ نوفمبر ١٩٤٩، وفى ٣ يناير ١٩٥٠، جرت الانتخابات العامة لمجلس النواب، فاز فيها الوفد بالأغلبية، وعلى إثر نتائج الانتخابات قدم حسين سرى استقالته، فى ١٢ يناير ١٩٥٠، وفى اليوم نفسه، كلف الملك النحاس بتشكيل وزارته الوفدية، وتم تعيين حسين سرى رئيسا للديوان الملكى[٣].

إرهاصات ثورة ١٩٥٢:

وفى خلال الفترة من ١٩٥٠ وحتى ١٩٥٤، جرت فى مصر حوادث سياسية كان لها تأثيرها الكبير فى تغيير وجه مصر المعاصر، ففى الانتخابات التى جرت فى ٣ يناير ١٩٥٠، وفاز فيها الوفد بالأغلبية، شكل على إثرها النحاس الوزارة الوفدية، ويرجع فوز الوفد بالأغلبية فى هذه الانتخابات، أساسا إلى تأييد الجماهير الشعبية، التى كانت تعلق الآمال فى أن تقضى الحكومة الوفدية على نظام حكم الإرهاب والرجعية، وإنهاء حالة الحرب والسماح ببعض الحريات الديمقراطية، واتخاذ التدابير لتحسين الوضع الاقتصادى للكادحين، بجانب ذلك.، إعطاء الإخوان المسلمين أصواتهم للوفد على أمل

(١) ريتشارد ميتشل، الإخوان المسلمون، مرجع سابق، صـ ١٦٤.

(٢) لطيفة محمد سالم، فاروق وسقوط الملكية فى مصر، مرجع سابق، صـ ١٧٤.

(٣) عبد الرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، مرجع سابق، صـ ٢٩٧، وما بعدها.

استئناف نشاطهم فى ظل الحكومة الوفدية، كما لعب الشعور بالقلق إزاء الأزمات الحكومية المتلاحقة، والذى كان سائدا فى دوائر الاحتكارات الأجنبية العاملة فى مصر، دورا معروفا فى فوز الوفد بهذه الانتخابات، هذا بالإضافة إلى الدور البريطانى فى مساعدة الوفد فى تولى السلطة، إذ إن الوفد بالذات هو الذى يبدى تعاونا مع الإنجليز فى أحرج اللحظات (١٩٣٦، ١٩٤٢)، وكان الإنجليز يعولون فى هذه المرة كذلك على أن يُقدم الوفد على الحلول الوسط، ويهيئون الرأى العام المصرى لتقبل إبرام معاهدة جديدة مع إنجلترا(١).

وفى ١٢ يناير ١٩٥٠ يصدر مرسوم ملكى بتكليف النحاس باشا بتأليف الوزارة الجديدة جاء فيه: اقتضت إرادتنا تحميلكم أمانة الحكم، وإسناد رياسة مجلس الوزراء إليكم لتقوموا بتلك المسئوليات الجسام التى ستلقى على عاتقكم فى تلك الحقبة الدقيقة من حياة البلاد، والتى تقتضيكم العمل لصالح الشعب، على نهج واضح من السياسة القومية التى تهدف إلى تأليف القلوب، وتوحيد الجهود للسير بالوطن العزيز نحو الغاية التى نؤملها جميعا لرفعته وإسعاده وتحقيق ما ينشده أهله من مطالب طبيعية عادلة. وعندما تم للوفد تشكيل الوزارة، وتولى الحكم، أعلن النحاس فى خطاب العرش الذى ألقاه فى ١٦ يناير ١٩٥٠ أن وزارته، لا تفتر فى بذل أصدق الجهود وأمضاها، ليتم الجلاء العاجل عن أرض الوادى بشطريه، وتصان وحدته تحت التاج المصرى من كل عبث واعتداء، فطلبت وزارة النحاس باشا فى مارس ١٩٥٠ الدخول فى مفاوضات جديدة مع الحكومة البريطانية(٢).

وأراد النحاس أن يصحح من واقع معاهدة ١٩٣٦، إلا أنه لم يفلح، وأصر الإنجليز على موقفهم المتعنت من معارضة مطالب مصر، وتتسرب أنباء هذا التعنت الإنجليزى، فيثور العمال، ويخرجون فى مظاهرات يطالبون بحقوقهم السياسية والاقتصادية، وعلى رأسها الجلاء الفورى للقوات الإنجليزية وإلغاء معاهدة ١٩٣٦، الإنجليزية المصرية، كما

---

(١) سيرانيان، مصر ونضالها من أجل الاستقلال ١٩٤٥ - ١٩٥٢، ترجمة عاطف علام، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٥، صـ ٢١٥، ٢١٦.

(٢) عبد الرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، جـ ٣، مرجع سابق، صـ ٣٠١، ٣٠٢.

قامت مظاهرات طلابية عارمة تنادى بالاستقلال والجلاء التام، ولقد عمت هذه المظاهرات المدن الكبرى كالقاهرة والإسكندرية وبور سعيد، لدرجة أن الحكومة الوفدية خافت من تبعاتها، فأسرعت إلى اتخاذ التدابير الضرورية لوقف هذه المظاهرات، فأعلنت فى ٢٣ نوفمبر ١٩٥٠ حالة الطوارىء فى هذه الثلاث من المدن الكبرى(١).

وفى أبريل ١٩٥٠ عين السيرالف ستيفنسن سفيرًا لبريطانيا فى مصر خلفا للسير رونالدكامبل، ولم يحدث على يد السفير الجديد تغيير فى السياسة البريطانية، سوى أنه كان أكثر صراحة من السفير السابق فى استبعاد فكرة الجلاء التى كانت تتردد من قبل فى تصريحات الرسميين فى بريطانيا(٢).

وكان من الأحداث التى وقعت فى عام ١٩٥٠، حدثان هامان الأول: الاستجواب الذى قدمه النائب البرلمانى مصطفى مرعى بخصوص تحديد المسئول عن استيراد الأسلحة الفاسدة التى استخدمها الجيش المصرى فى حربه للعصابات الصهيونية فى فلسطين عام ١٩٤٨(٣).

والحدث الثانى: هو قيام الملكة (نازلى) أم الملك فاروق بتزويج بنتيها الأميرتين، فائقة وفتحية من فؤاد صادق ورياض غالى المسيحى الذى قيل إنه أعلن إسلامه، وكانا يعملان سكرتيرين لهما، وتم الزواج فى إقامتهما فى الولايات المتحدة الأمريكية، على غير موافقة فاروق(٤).

وعلى الناحية الأخرى، تمر الشهور دون تقدم ملموس فى مسار المفاوضات المصرية البريطانية، فالجانب المصرى متمسك بمطالبه التى تتمثل بداية فى الجلاء التام للقوات البريطانية عن مصر، ويرد الجانب البريطانى بأن الجيش المصرى، عاجز عن

---

(١) سيرانيان، مصر ونضالها من أجل الاستقلال، مرجع سابق، صـ ٢٢٢.

(٢) عبد الرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، مرجع سابق، صـ ٣١٦.

(٣) راجع التفاصيل كاملة: عبد المنعم الدسوقى الجميعى، الأسلحة الفاسدة ودورها فى حرب فلسطين ١٩٤٨، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٠، صـ ١٧، وما بعدها. وأيضا: محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ ٣، مرجع سابق، صـ ٨٦ وما بعدها.

(٤) راجع التفاصيل: محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، مرجع سابق، صـ ٢٩٧.

حماية البلاد وحده، ولذلك فلابد من نظام الدفاع المشترك، وأنه يجب لانجلترا أن تشرف على القاعدة العسكرية فى مصر لا فى وقت الحرب فحسب بل فى وقت السلم كذلك، ومن هنا تعلن الحكومة الوفدية فى خطاب العرش الثانى فى نوفمبر ١٩٥٠ تهديداً بإلغاء معاهدة ١٩٣٦، إذا لم تسفر المباحثات عن نتيجة.. وتنقطع المباحثات لتبدأ -بعد وفاة بيفن- مع موريس وزير خارجية بريطانيا الجديد فى أبريل ١٩٥١[١]، وتعود حكومة الوفد بتحديد مطالب مصر من جديد على الوجه التالى:

١ - الشروع فى إجلاء القوات البريطانية عن مصر بمجرد عقد الاتفاق على ألا يتجاوز ذلك مدة سنة.

٢ - تسليم القاعدة البريطانية فى قناة السويس إلى القوات المسلحة المصرية بمجرد إتمام الجلاء.

٣ - إعطاء أولوية خاصة لتزويد الجيش المصرى بالأسلحة والمعدات اللازمة فى أقرب وقت باعتبار مصر قائمة فى منطقة استراتيجية.

٤ - وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى وتمتع السودانيين فى نطاق هذه الوحدة وفى مدى عامين بالحكم الذاتى.

٥ - عقد اتفاق بين الطرفين يمكن بمقتضاه عودة القوات البريطانية إلى الجهات التى يتفق بين الحكومتين على ضرورة عودتها إليها للمعاونة فى الدفاع عن مصر فى حالة وقوع اعتداء مسلح عليها أو فى حالة اشتباك بريطانيا فى حرب نتيجة لاعتداء مسلح على البلاد العربية المتاخمة.

٦ - إذا عادت القوات البريطانية إلى مصر وفقا للبند السابق يتعين الشروع فى إجلائها عنها بمجرد انتهاء العمليات الحربية على أن يتم الجلاء برا وبحرا فى مدة أقصاها ثلاثة شهور[٢].

---

(١) راجع: طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر، مرجع سابق، صـ ٣٣٥.
وأيضا: سيرانيان، مصر ونضالها من أجل الاستقلال، مرجع سابق، صـ ٢٢٥، وعبد العزيز على، الثائر الصامت، مرجع سابق، صـ ٢١١.

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى، شخصيات مصرية، سلسلة كتاب الهلال، العدد (٥١٦) الطبعة الأولى، ديسمبر ١٩٩٣، صـ ٢٢٥.

وفى ٤ أبريل ١٩٥١ نظمت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى، مؤتمرا بنادى كلية الحقوق بجامعة فؤاد (القاهرة الآن)، وذلك ليضع ميثاقا وطنيا يلتزم به الزعماء، ويربط الصحف الوطنية والكتاب الأحرار بالكفاح الشعبى، ودعا المؤتمر للكفاح المسلح باعتباره الوسيلة الوحيدة لتحقيق المطالب الوطنية، وانتهى المؤتمر إلى الموافقة على نص الميثاق الوطنى الذى يعلن الكفاح ضد:

١ - أى معاهدة أو تحالف أو دفاع مشترك فى أى صورة من صور التعاهد مع الاستعمار الأنجلو أمريكى أو التحالف الثنائى، اكتفاء بميثاق الأمم المتحدة.

٢ - تدعيم الكفاح المشترك بين المصريين والسودانيين من أجل التحرر الكامل من براثن الاستعمار والاحتجاج على سياسة الحاكم العام (فى السودان) والمطالبة بإلغاء قانون الطوارىء والحكم العرفى فى السودان.

٣ - الاعتداء على الحريات العامة، حرية الصحافة والرأى والاجتماع.

٤ - الهيئة التى أقامها الاستعمار لتوطيد أقدامه ولمحاربة المواطنين الأحرار، وهى البوليس السياسى، كما أعلن الميثاق النضال من أجل:

١ - قطع المفاوضات فورًا.

٢ - نصرة قضية السلام وتأييد جميع المناضلين من أجله.

٣ - تطهير البلاد من الجاسوسية بإلغاء البوليس السرى.

٤ - إلغاء الأحكام الصادرة فى القضايا السياسية خصوصا من المحاكم العسكرية.

٥ - حق تكوين الجمعيات والهيئات والأحزاب باعتباره حقا دستوريا للمصريين جميعا، وإلغاء جميع التشريعات الاستثنائية التى تحد من الحرية والمطالبة بصفة خاصة بإعادة جميع الصحف الملغاه وتحريم إلغاء أى جريدة فى المستقبل تمسكا بالدستور(١).

وعندما أقبل ٢٦ من أغسطس ١٩٥١ -ذكرى توقيع معاهدة ١٩٣٦- تنادت أيضا التنظيمات السياسية بالدعوة للتظاهر، وأعلنت الحكومة حالة الطوارىء، وخرجت

(١) طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر، مرجع سابق، صـ ٣٥٢، ٣٥٣.

المظاهرات تجوب شوارع القاهرة، تردد الهتافات وتحمل لافتات كبيرة كتب عليها، تسقط المعاهدة، عاشت مصر حرة، لا استعمار بعد اليوم، دماؤنا رخيصة فى سبيل الوطن، وطافت الجموع بوزارج الخارجية وبالسفارة البريطانية، تنادى بإلغاء المعاهدة وبالكفاح المسلح، وفى المساء عقد مؤتمر حاشد من جميع الهيئات والتنظيمات، خرج المؤتمر بتوصيات تتلخص فى التأكيد على بطلان معاهدة ١٩٣٦، واستنكار إبرام معاهدة أخرى مع بريطانيا وأمريكا، ودعوة الشعب لتحريم التعامل مع الإنجليز، عسكريين ومدنيين وعدم التعامل مع معسكراتهم وتنظيم منع وصول المأكولات والأدوية والأيدى العاملة إلى المعسكرات(١).

ولقد تركز الاهتمام الشعبى منذ ٢٦ أغسطس ١٩٥١، خاصة، فى المشكلة الوطنية، وسرى شعار إلغاء المعاهدة والكفاح المسلح الذى أطلقته التنظيمات الشعبية، ووجد قبولا كاسحا حتى استبد بالحياة السياسية، وحتى مهد أمام الأكثرية الطريق الذى لا طريق وراءه لحل المشكلة الوطنية، فلقد ثبت من حصيلة عام ١٩٤٦ أن طريق المفاوضة مسدود، ثم أثبتت حصيلة عام ١٩٤٧، أن طريق التحكيم الدولى مسدود أيضا، ولن تستطيع حكومة أن تصل عن أى من هذين الطريقين إلى ما يحقق المطالب الوطنية الجماهيرية.. حتى حزب الوفد لم يستطع أن يفتتح مفاوضات رسمية مع الإنجليز، إنما اكتفى بمباحثات تمهيدية يجريها، فلما وجد الطريق مسدوداً لم يكن ثمة بد، من أن تعلن الجماهير، فشل الطريق السلمى فى تحقيق المطالب الوطنية، وبهذا ارتفع شعار الكفاح المسلح، وأول خطوات تنفيذ هذا الشعار إلغاء معاهدة ١٩٣٦، وإعلان أن الوجود البريطانى فى مصر وجود غير مشروع، ومن ثم تغدو كافة أساليب كفاحه أساليب مشروعه، وأهمها الإمساك بالسلاح وتكوين كتائب الفدائيين، كان هذا هو اتجاه الوعى الشعبى والمستوى الذى وصل إليه فى صيف ١٩٥١، وبهذا الاتجاه تركز الضغط على الحكومة(٢).

وفى ٨ أكتوبر ١٩٥١ اجتمع البرلمان، وألقى مصطفى النحاس رئيس الوزراء بيانا عن سياسة الحكومة نحو معاهدة ١٩٣٦، أعلن فيه قطع المفاوضات السياسية التى

---

(١) السابق نفسه، صـ ٣٥٤ – ٣٥٥.
(٢) السابق نفسه، صـ ٤٧٧.

كانت قائمة فى عهد وزارة الوفد بين الحكومتين المصرية والبريطانية «بعد أن تبين عدم جدوها» كما أعلن إلغاء معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦، واتفاقيتى ١٩ يناير و١٠ يولية ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان(١).

لم تُثر المعارضة جميعها اعتراضا على إلغاء المعاهدة، بل أيدت الأحزاب كلها هذا الإلغاء، وفى ١٩ من أكتوبر ١٩٥١ نشرت الصحف نبأ اختيار حسن الهضيبى مرشداً عاما للإخوان المسلمين، خلفا لحسن البنا الذى اغتيل فى ١٢ فبراير ١٩٤٩، وبهذه المناسبة أصدرت الهيئة التأسيسية للإخوان المسلمين بيانا أكدوا فيه تقديرهم للخطوات الوطنية المباركة التى تتمثل فى مراسيم إلغاء معاهدة ١٩٣٦، واتفاقيتى السودان، وأضاف البيان: ولما كانت الحكومة بسبيل اتخاذ إجراءات ايجابية لتنفيذ هذه المراسيم، والرد على اعتداءات الإنجليز الأخيرة، فإن الإخوان المسلمين يعلنون استعدادهم التام لمؤازرة الحكومة والتعاون معها فى كل عمل إيجابى يؤدى إلى الاستقلال ووحدة الوادى والتخلص من كل آثار الاستعمار(٢).

وعلى إثر إعلان إلغاء معاهدة ١٩٣٦، أصدرت السفارة البريطانية فى القاهرة بيانا أعلنت فيه أن إلغاء الحكومة المصرية للمعاهدة من جانبها وحدها عمل غير قانونى، ويخالف أحكام المعاهدة، وأن الحكومة البريطانية تعتبرها سارية المفعول، وتعتزم التمسك بحقوقها بمقتضى هذه المعاهدة، وفى الوقت نفسه تقدمت بريطانيا وأمريكا وفرنسا وتركيا بمقترحات أربع إلى مصر لتكون بديلا عن المعاهدة، وأساس هذه المقترحات، أن تقبل مصر الدفاع المشترك مع هذه الدول الأربع، وأن تكون حماية قناة السويس منوطة بقوات دولية تشترك فيها مصر وبريطانيا وأمريكا وفرنسا وتركيا واستراليا ونيوزيلاندا وجنوب أفريقيا، ويكون لجزء من هذه القوات حق البقاء فى مصر حتى فى حالة السلم، مع استمرار الحكم البريطانى فى السودان، وإنشاء رقابة دولية صورية لا تحد من سيطرة الإنجليز فيه وجعل علاقة مصر بالسودان علاقة مياه

(١) عبد الرحمن الرافعى، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٧، صـ ٢٥.

(٢) محمود عبد الحليم، الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ جـ ٢، دار الدعوة الإسكندرية، الطبعة الأولى، ١٩٨١، صـ ٦٧٨.

فحسب، وقدمت هذه المقترحات إلى الحكومة المصرية فى ١٣ أكتوبر ١٩٥١، فقرر مجلس الوزراء رفضها(١).

وكان من نتائج إلغاء معاهدة ١٩٣٦، انتهاء التحالف بين مصر وبريطانيا واعتبار مركز قوات الإنجليز فى منطقة قناة السويس مركز غاصبين محتلين، واستقبلت البلاد إلغاء المعاهدة بالغبطة والحماسة وأبدت استعدادها للبذل والتضحية فأضرب العمال المصريون فى المعسكرات البريطانية عن العمل فيها، وانسحبوا جميعا منها، وبلغ عدد العمال المنسحبين أكثر من ستين ألف عامل، وقامت المظاهرات الشعبية فى المدن الكبرى كالإسماعيلية، وبور سعيد، والسويس ووقعت بين المتظاهرين وقوات الاحتلال تصادمات عديدة، وتعطلت الدراسة فى جامعات مصر (القاهرة- الأزهر- عين شمس- الإسكندرية) إلى أجل غير مسمى، بسبب مظاهرات الطلاب العدائية للملك فاروق وللملكية فى مصر(٢).

ولقد تطوع كثير من الشباب للكفاح ضد الاحتلال فى منطقة القنال وألفوا من بينهم كتائب سميت «كتائب الفدائيين» أو «كتائب التحرير» تكونت فى القاهرة وفى المدن والقرى الواقعة فى منطقة القنال أو القريبة منها، وكانت هذه الكتائب تدرب على حرب العصابات، وتولى الفريق عزيز المصرى تدريب هذه الكتائب تدريبا عسكريا فى القاهرة قبل سفرها إلى القنال، ثم تدخلت الحكومة لتتولى مسألة الإعداد والتدريب بنفسها منعا لاحتمال الفوضى، وبالفعل اشتبك الفدائيون مع الإنجليز فى معارك عديدة على أرض التل الكبير وأبى صوير والمحسمة والقرين والإسماعيلية والسويس، وسقطت أعداد كثيرة من هؤلاء فى تلك المعارك الضارية ضد الاحتلال. ومع أن معارك القنال كانت قصيرة المدى، فإن نتائجها كانت بعيدة الأثر فى تاريخ مصر، وكانت من العوامل الفعالة فى جلاء الإنجليز عن منطقة القنال(٣).

---

(١) عبد الرحمن الرافعى، مصر بين ثورة ١٩١٩ وثورة يوليو ١٩٥٢، مرجع سابق، صـ ٨٢.

(٢) عبد الرحمن الرافعى، السابق نفسه، صـ ٩٢ وما بعدها.

(٣) عبد الرحمن الرافعى، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، مرجع سابق، صـ ١١٤.

حريق القاهرة:

وفى يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ وقع حادث حريق القاهرة، وأسباب هذا الحادث تدور حول مسألة المواجهة المسلحة التى وقعت بين قوة بلوك النظام بالإسماعيلية وقوات الإنجليز، وقتل عدد كبير من الجنود المصريين، فخرجت قوات بلوك النظام بالقاهرة، وتجمهرت وسارت نحو جامعة فؤاد الأول بالجيزة، وتظاهر الطلاب كذلك معهم، وطافت المظاهرات ميادين القاهرة، وانتهزت طائفة من المخربين، اضطراب النظام فانتشرت فى القاهرة توقد النار فى متاجرها وفنادقها وملاهيها، بدأوا وإجرائمهم بإحراق كازينو أوبرا فى ميدان الأوبرا، ثم امتد نشاطهم المخرب إلى محلات شيكوريل وفندق شبرد، بل وفى كل مكان من أرجاء العاصمة حتى بلغوا شارع الهرم يحرقون ويخربون إلى ساعة متأخرة من الليل[١].

ويطرح عبد الرحمن الرافعى سؤالا: من المسئول عن حريق العاصمة؟ ويجيب عن تساؤله قائلا: من الواجب أن نتقصى المسئولية فى حريق العاصمة، وأن نتحرى الحقائق ولو كانت لا ترضينا.. فلا شك أن أول مسئول عن حريق القاهرة هو الاحتلال البريطانى، إذ إن مجرد وجوده يدعو إلى إثارة السخط فى النفوس.. والمسئول الثانى: هو الحكومة بإهمالها القيام بأول واجباتها، وهو المحافظة على الأمن والنظام.. وثمة مسئولية أخرى تقع على رجال البوليس أنفسهم، وذلك أنهم -فى الجملة- أبدوا تهاونا جسيما فى أداء واجبهم.. ومسئولية أخرى أيضا تقع على عاتق فريق من المثقفين أو أشباه المثقفين، الذين كانوا يحرضون الغوغاء على الحريق فى ذلك اليوم المشئوم[٢].

اجتمع مجلس الوزراء فى نفس يوم الحريق، وقرر إعلان الأحكام العرفية فى جميع أنحاء البلاد، ووقف الدراسة فى الجامعات وجميع المعاهد والمدارس إلى أجل غير

(١) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ ٢، مرجع سابق، صـ ٣١١.

(٢) يذهب الرافعى إلى أن الملك فاروق لم يكن له يد فى تدبير حريق القاهرة، وإن كان قد ساعد على وقوعه بطريقة غير مباشرة، فهو بذلك شريك فى المسئولية، راجع التفاصيل: عبد الرحمن الرافعى، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، مرجع سابق، صـ ١٢٨، ويذكر البشرى أن بعض الاتجاهات اتهمت الإخوان المسلمين، وبعضهم اتهم أحمد حسين زعيم مصر الفتاة والبعض الآخر اتهم الشيوعيين بتدبير حريق القاهرة راجع: طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر، مرجع سابق، صـ ٥٣٤.

مسمى، وفى اليوم التالى ٢٧ يناير ١٩٥٢، أقيلت وزارة النحاس باشا، وجاء فى قرار الإقالة ما يلى: لما أصيبت به العاصمة أمس من اضطرابات نتجت عنها خسائر فى الأرواح والأموال وسارت الأمور سيرا يدل على أن جهد الوزارة التى ترأسونها قد قصر عن حفظ الأمن والنظام، لذلك رأينا إعفاءكم من منصبكم(١).

فى اليوم الذى أقيلت فيه وزارة النحاس، عهد فاروق إلى على ماهر بتأليف الوزارة الجديدة، وكانت هذه الوزارة، وزارة تهدئة لحال البلاد.. وسعى على ماهر إلى استئناف المفاوضات مع الإنجليز لتحقيق أهداف البلاد، وفى مقدمتها الجلاء ووحدة الوادى(٢).

ويؤخذ الرافعى على وزارة على ماهر أنها اتخذت إجراءات لوقف الكفاح فى القنال وانسحاب الفدائيين، واعتقلت كثيرا من الفدائيين فى الإسماعيلية وبور سعيد، والسويس، والتل الكبير، وتخفت على عودة الكثير من العمال المنسحبين إلى المعسكرات البريطانية، وعلى استئناف أعمال الشحن والتفريغ للقوات البريطانية فى موانىء القنال وإعادة تموين المعسكرات البريطانية، وأن ذلك كان العربون الذى قدمته الحكومة للإنجليز لبدء المباحثات والعودة للمفاوضة(٣).

ويذكر البشرى أن على ماهر استدعى فى الوقت نفسه ممثلى كتائب الفدائيين، ونصحهم بالتوقف عن القتال، فاشترطوا عليه أن تكون الهدنة لأجل محدد، وألا يقبض على أحد من الفدائيين أو يصادر سلاحه، وطلبوا إليه أن تمد الحكومة الكتائب بالسلاح سراً وتطلق لها الحرية فى التدريب والاستعداد، فأجاب أنه سيحاول الوصول إلى اتفاق مع الإنجليز، وأنه إن أخفق سيدعو الكتائب بنفسه لاستئناف الكفاح(٤).

ويبدو أن السراى اعتقدت أن المدة التى بقيها على ماهر فى الحكم، كانت كافية لإعادة الهدوء والاستقرار، فدبرت له ما جعله يستقيل فى ذات اليوم المحدد لبدء مباحثاته مع السفير الإنجليزى رالف ستيفنسون، وأبلغت السفير ليعتذر عن مقابلة على

---

(١) عبد الرحمن الرافعى، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، مرجع سابق، صـ ١٢٩، ١٣٠.

(٢) عبد الرحمن الرافعى، السابق نفسه، صـ ١٣٩.

(٣) عبد الرحمن الرافعى، السابق نفسه، صـ ١٣٦.

(٤) طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر، مرجع سابق، صـ ٥٦٢ وراجع أيضا عبد العزيز على، *الثائر الصامت*، مرجع سابق، صـ ٢٢٤.

ماهر، فلما طلب ماهر مقابلة الملك رفض الملك، فقدم استقالته وقبلت فى أول مارس ١٩٥٢، وفى اليوم نفسه عهد الملك إلى أحمد نجيب الهلالى بتأليف الوزارة(١).

كانت وزارة الهلالى ترفع شعار «التطهير قبل التحرير» وكان من المفترض أن تكون فى مركز أفضل من سابقتها التى تلقت عنها الصدمة الأولى، وأنها تستطيع فى يسر أن توجه الأنظار إلى مشكلة الفساد الداخلى.. ولكن يلزم لنجاح مسعى الوزارة أن تكسب ثقة الرأى العام فيها، ليتحول معها إلى ميدان التطهير، ويلزم لذلك لا أن تتحدث عن أهمية التطهير وجدواه، فهو مطلب واضح لا خلاف عليه، ولكن أن تشيع الثقة بأنها جادة فى محاربة الفساد، وكان الحجر الأساسى له فى القصر الملكى.. ولكن الملك وحاشيته خشوا من حركة التطهير أن تمتد إلى أمر يمسهم، ونشطت مؤامرات الحاشية ضد رئيس الوزراء، فكان الملك يسخر من رئيس وزرائه فى مجالسه الخاصة، وعرف الهلالى وقتها أن هناك مؤامرة لإقالة وزارته، فما كان منه إلا أن قدم استقالته إلى الملك يوم ٢٨ يونية ١٩٥٢(٢).

ظلت الدولة بغير وزارة أربعة أيام، لعب خلالها رجال القصر على جوادين فى وقت واحد، هما بهى الدين بركات وحسين سرى، كان كريم ثابت المستشار الصحفى للملك وإلياس انداروس المستشار الاقتصادى، اللذين عقدا صفقة إخراج وزارة الهلالى، كانا يرشحان حسين سرى، وكان حافظ عفيفى رئيس الديوان الملكى يرشح بهى الدين بركات، ثم انتصر مرشح الحاشية والمال وعين حسين سرى رئيسا للوزراء فى ٢ يولية ١٩٥٢(٣).

والحقيقة أن الوقت لم يتسع لوزارة حسين سرى لتكوين رأيها واتجاهاتها فى المسائل العامة التى كانت تشغل الرأى العام، لأنها لم تبق فى الحكم سوى تسعة عشر يوما، وإن كان قد ظهر خلاف بينها وبين الملك حين تحرجت أزمة نادى ضباط الجيش إذ أصدرت إدارة القوات المسلحة أمرًا بحل مجلس إدارة النادى وغلقه، بعد أن أخفقت فى إسقاطهم فى الانتخابات أو فى تنحيتهم وحملهم على الاستقالة، وذلك لأن مجلس

---

(١) طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر، مرجع سابق، صـ ٥٦٣.

(٢) طارق البشرى، السابق نفسه، مرجع سابق، صـ ٥٦٧، ٥٧٧.

(٣) السابق نفسه، صـ ٥٨٧.

الإدارة كان مجموعة من الضباط الأحرار، وأراد حسين سرى تهدئة الموقف، فعرض على الملك إسناد وزارة الحربية إلى اللواء محمد نجيب رئيس النادى ليكون ذلك إرضاء لضباط الجيش، ولكن الملك رفض هذا الترشيح فاشتد الخلاف بين الوزارة والسراى فى شأن أزمة الجيش فقدم حسين سرى استقالته إلى الملك فى يوم ٢٠ يولية ١٩٥٢ وقبلت الاستقالة فى ٢٢ يولية، وفى اليوم نفسه، كُلف أحمد نجيب الهلالى بتأليف الوزارة من جديد، والتى لم تدل إلا بضع ساعات، وهذه هى الوزارة الرابعة التى تألفت بعد حريق القاهرة، أى أنه قد تعاقبت على البلاد أربع وزارات فى ستة أشهر، وهذا يدلل على مبلغ الفوضى وعدم الاستقرار فى الحكم فى هذه الفترة العصيبة من تاريخ مصر.. ولم تمض ساعات على تشكيل وزارة الهلالى الأخيرة، حتى عاجلتها ثورة الجيش فى ٢٣ يولية ١٩٥٢، فأطاحت بها، وبدأت مرحلة جديدة فى تاريخ كفاح الشعب ونضاله فى سبيل تحقيق أهدافه(١).

سمات مرحلة ما قبل الثورة:

ومن خلال دراستنا لمرحلة الديمقراطية البرلمانية تبدو عدة سمات لنظام الحكم فى مصر، حينئذ، والتى تتمثل فى النقاط التالية:

١ - الاتجاه نحو نمط من القيادة الفردية، ويلاحظ ذلك لدى الملك ولدى الوفد ولدى الإخوان المسلمين، مع اختلاف المبررات والأهداف.

٢ - الازدواج فى مفهوم السلطة التنفيذية، فكانت تتكون دائما من رئيس الدولة أو الوزراء على الأخذ فى الاعتبار أن رئيس الدولة -الملك- كان يملك ويحكم، ويتمتع بسلطات حقيقية فى اتخاذ القرار السياسى.

٣ - الاستقرار على مستوى رئاسة الدولة، مع درجة عالية من عدم الاستقرار على مستوى الوزارة والبرلمان، حتى إن عدم الاستقرار الوزارى والبرلمانى يعد أحد سمات نظام الحكم فى مصر خلال هذه المرحلة.

٤ - غلبة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، فلم يحدث أن سحب البرلمان الثقة

---

(١) عبد الرحمن الرافعى، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، مرجع سابق، صـ ١٥١.

من الوزارة، وهكذا فى التجربة المصرية، نقيضا للمبدأ البرلمانى، كانت الوزارة تختار وتصنع برلمانها، وليس العكس.

٥ - الدور الكبير لطبقة ملاك الأراضى فى تكوين النخبة السياسية الحاكمة.

٦ - علاقة القوى الخارجية بتطور نظام الحكم، فكما رأيناك فإن عدم الاستقرار السياسى ارتبط فى أغلب الأحيان بالتدخل الإنجليزى(١).

ولكن الفترة التى سبقت قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى مصر، كانت تتسم بعدة سمات منها:

١ - ازدياد الهوة بين النخبة السياسية الحاكمة والجماهير، وبالذات فيما يتعلق بمطالب التغيير الاجتماعى، وعجز النخبة عن التعبير عن هذه المطالب أو الاستجابة لها.

٢ - دخول القضية الوطنية فى مأزق تاريخى بعد فشل كل المباحثات لإعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦، وقيام الحكومة المصرية بإلغائها فى ١٩٥١.

٣ - حدوث تحويلات على مستوى الجماهير الشعبية، التى أصبحت معبأة بمشاعر التغيير الثورى، دون أن تمتلك من أدوات التنظيم السياسى، ما يمكنها من تغيير نظام الحكم.

٤ - الوضع الاقتصادى للبلاد الذى يتسم بعدم العدالة الصارخة والتفاوت فى توزيع الدخل.

٥ - تصاعد عمليات الكفاح الشعبى ضد الإنجليز، بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦(٢).

والواقع أن الشعب المصرى، كان يعيش فى السنوات السابقة للثورة، فى حالة بأس شديد، نتيجة الأوضاع الاقتصادية ولبقاء جيش الاحتلال، وكان لابد من تغيير سريع، وكان من المستحيل أن تقوم الأحزاب السياسية فى مصر بمهمة هذا التغيير بعد أن فقد الجماهير ثقتها بتلك الأحزاب، وأخذت تبحث عن شىء جديد ينير معالم الحياة فى

---

(١) على الدين هلال، السياسة والحكم فى مصر، العهد البرلمانى، ١٩٢٣ - ١٩٥٢، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٧، صـ ٢٨٠.

(٢) السابق نفسه، صـ ٢٧٥ - ٢٧٦.

البلد.. وكان الموقف يتطلب ظهور قيادة غير قيادات الأحزاب القائمة، فى الوقت الذى كان فيه الوعى القومى للشعب قد ازداد ارتفاعا.. وأثبت هذا الوعى وجوده فى مظاهرات فبراير ١٩٤٦ وفى المعارك المسلحة فى القنال سنة ١٩٥١، وكانت حرب فلسطين، والكشف عن مخازى القصر إيذانا بارتفاع صوت الشعب بالمطالبة بالقضاء على الملكية، وظهرت المقالات فى الصحف ضد البشوات إيذانا بالقضاء على الاحتكار.. ولم يكن الجيش بمعزل عن الشعب، فقامت فى صفوفه حركة تنظيمية سرية منذ ١٩٤٢، وبدأت الحركة تظهر فى أوساط الجيش لمقاومة محاولة التدمير التى أزمع الإنجليز القيام بها(١).

ولقد كان تنظيم الضباط الأحرار كله من جيل شباب الثلاثينات، وهو جيل تفتح إدراكه السياسى على حركتى الإخوان المسلمين ومصر الفتاة، ومنهم من شارك تلميذاً بالمدارس الثانوية فى مظاهرات مصر الفتاة أو حركة القرش، ومنهم من كان له وجه اتصال بالإخوان المسلمين فى بداية الأربعينات، وبعضهم انضم فعلا إلى الإخوان فى فترة ما، وبعضهم اتصل من بعد بالحركة الشيوعية، وقد أدى الانضمام إلى الأحزاب من مجموعات الضباط إلى خلخله التشكيل العسكرى لهم حسب وحدات عملهم بالجيش.. ولكن ما لبثت الغالبية الغالبة من هؤلاء أن انصرفت عن الارتباط بأى من التنظيمات والأحزاب السياسية، وقصروا نشاطهم على المؤسسة العسكرية، وذلك باستثناء عدد محدود إستبقى روبطه الحزبية، وما لبث هذا العدد أن استبعد من تنظيم الضباط(٢).

استقام لحركة الضباط الأحرار تشكيلها التنظيمى كحركة سياسية ألزمت نفسها بالعمل فى نطاق المؤسسة العسكرية، والابتعاد عن الحركة الحزبية فى المجتمع.. وكان جمال عبد الناصر هو السابق فى التحرك لربط المجموعات المختلفة فى هذا الكيان الواحد، فهو كيان سياسى عسكرى، يتكون من شباب الضباط فى أصاغر الرتب، وهو

---

(١) جاد طه، معالم تاريخ مصر الحديث والمعاصر، دار الفكر العربى ، القاهرة الطبقة الأولى، ١٩٨٥ صـ ٣٩٤.

(٢) طارق البشرى، الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - ١٩٧٠، سلسلة كتاب الهلال رقم (٤٩٢) الطبعة الأولى، ديسمبر ١٩٩١، صـ ١٠٦، ١٠٧.

كيان غير حزبى، وحركة غير جماهيرية، بمعنى أنها لا ترتبط تنظيما بالأحزاب، ولا تتوجه فى نشاطها لجماهير شعبية خارج المؤسسة العسكرية، وإذا كانت المجموعات المختلفة تنطوى على عناصر من اتجاهات سياسية متباينة، فقد التقت جميعا على أهداف عامة يمكن أن يلتقى عليها الجميع بصرف النظر عن المشرب السياسى الذي ينتمى إليه أو يستحسنه، وهذه الأهداف هى مهاجمة الاستعمار والملكيات الكبيرة والفساد وهزيمة حرب فلسطين ومنها ظهرت الأهداف الستة التى تنبتها ثورة ٢٣ يولية وخلاصتها: طرد المستعمر، والقضاء على الإقطاع وسيطرة رأس المال على الحكم، وإقامة حياة نيابية سليمة وبناء جيش قوى.(١)

ثورة ١٩٥٢ وعهد جديد:

وفى صباح ٢٣ يوليو ١٩٥٢ استيقظ المواطنون على أول بيان للضباط الأحرار أذيع بصوت البكباش أنور السادات من دار الإذاعة المصرية باسم «القائد العام للقوات المسلحة» ولقد استقبل الشعب المصرى بيان قائد حركة الجيش اللواء محمد نجيب بالفرح والإعجاب، وكان على قادة الحركة أن يواجهوا المسئولية وأولها تكليف وزارة لإدارة البلاد، واتفق جميع الضباط الأحرار على تعيين على ماهر رئيسا للوزراء، ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها: أن علاقة على ماهر الوثيقة بالملك فاروق يمكنها أن تسهل نجاح الحركة.. فاستقالت وزارة أحمد نجيب الهلالى فى ٢٤ يولية ١٩٥٢، وكلف الملك على ماهر بتأليف الوزارة.. وقدم محمد نجيب فى ٢٦ يولية لعلى ماهر إنذار الجيش للملك بضرورة توقيع وثيقة التنازل عن العرش قبل الثانية عشر ظهرا ومغادرة البلاد قبل الساعة السادسة مساء.. وتنازل الملك لابنه أحمد فؤاد، بناء على نصيحة على ماهر والسفير الأمريكى.. وخرج فاروق من مصر يحمله اليخت الملكى من ميناء الإسكندرية متجها نحو إيطاليا(٢).

وفى ٧ سبتمبر ١٩٥٢، قدم على ماهر استقالته، وفى نفس اليوم ألف محمد نجيب وزارة مدنية برياسته، وكان أول عمل لوزارة محمد نجيب إصدار قانون الإصلاح الزراعى، وقانون تنظيم الأحزاب السياسية، وحدد قانون الإصلاح الزراعى، فقضى

(١) السابق نفسه، صـ ١١٤ وما بعدها.

(٢) راجع: رشوان محمود جاب الله، على ماهر، مرجع سابق، صـ ١١٧، ١١٨.

بأنه لا يجوز لأى شخص أن يمتلك من الأراضى الزراعية أكثر من مائتى فدان، وله فوق ذلك أن يتصرف إلى أولاده فى مساحة أخرى لا تزيد على مائة فدان[١].

وفى ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ أعلن محمد نجيب باسم الشعب سقوط دستور ١٩٢٣ فى بيان أوضح فيه: أنه أصبح لزاما أن تغير الأوضاع التى كادت تودى بالبلاد والتى كانت سندها دستور ١٩٢٣، وأن لا مناص من أن نستبدل بذلك الدستور دستورا آخر جديدا يمكن للأمة أن تصل إلى أهدافها حتى تكون بحق مصدر السلطات، وفى ١٣ يناير ١٩٥٣ صدر مرسوم بتأليف لجنة لوضع مشروع دستور جديد «يتفق وأهداف الثورة» وقد ألفت اللجنة من خمسين عضوا[٢].

وفى ١٧ يناير ١٩٥٣ أذيع إعلان من القائد للقوات المسلحة بصفته رئيس حركة الجيش إلى الشعب المصرى ندّد فيه بالأحزاب القديمة، ووصفها بأنها أفسدت أهداف ثورة ١٩١٩، وأرادت أن تسعى سعيها ثانية بالتفرقة، ولم تتورع بعض العناصر عن الاتصال بدول أجنبية وتدبير ما من شأنه الرجوع بالبلاد إلى حالة الفساد السابقة، بل الفوضى المتوقعة مستعينة بالمال والدسائس فى ظل الحزبية المقيتة، وأعلن عن حل الأحزاب السياسية منذ ذلك اليوم، ومصادرة جميع أموالها لصالح الشعب، وإعلان فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات، حتى تتمكن من إقامة حكم ديمقراطى دستورى سليم، ولقد استثنى هذا القرار جماعة الإخوان المسلمين، فلم يجرعليها قرار الحل، وذلك على اعتبار أن الجماعة ليست حزبا سياسيا[٣].

وفى ٢٣ يناير ١٩٥٣ أقيم احتفال مهرجان التحرير، بمناسبة مرور ستة أشهر على نجاح الثورة، وذلك فى ميدان الإسماعيلية (التحرير حاليا)، وفى هذا الاحتفال أعلن عن قيام «هيئة التحرير» لتحل محل الأحزاب، كجبهة واحدة قومية مهمتها تحضير الناس خلال فترة الانتقال لعودة الأحزاب على أسس سليمة، وتحدد أهداف الهيئة على النحو التالى:

---

(١) عبد الرحمن الرافعى، ثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢، تاريخنا القومى فى سبع سنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٩، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٩، صـ ٥٧.

(٢) السابق نفسه،، صـ ٧٩، ٨٠.

(٣) السابق نفسه، صـ ٨٨ وأيضا: محمد نجيب، كنت رئيسا لمصر، المكتب المصرى الحديث، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٤، صـ ١٧٧.

١ - إتمام الانسحاب غير المشروط للقوات الأجنبية فى وادى النيل.

٢ - تقرير مصير السودان.

٣ - إقامة دستور جديد يعبر عن أمانى الشعب المصرى.

٤ - ضمان اجتماعى يحمى كل المواطنين من البطالة والمرض والشيخوخة.

٥ - نظام اقتصادى يضمن عدالة التوزيع للثروة، واستغلال الموارد الطبيعية.

٦ - نظام سياسى يتساوى فيه الأفراد أمام القانون وحرية التعبير والاجتماع والعقيدة تكون مكفولة.

٧ - نظام تعليمى يحث المواطنين على المشاركة الاجتماعية وزيادة الإنتاج لرفع مستوى المعيشة.

٨ - علاقات صداقة مع كل البلاد العربية ومع كل القوى العظمى.

٩ - سلام إقليمى يهدف زيادة فاعلية الجامعة العربية.

١٠ - الالتصاق بمبادىء الأمم المتحدة(١).

وفى صبيحة ١٢ فبراير ١٩٥٣ تم توقيع اتفاق السودان بين الحكومة المصرية وبريطانيا، بشأن الحكم الذاتى وتقرير المصير للسودان، وبذلك انفصلت السودان عن مصر، ونصب إسماعيل الأزهرى رئيسا للسودان، وفى ٥ مايو ١٩٥٣ وافقت أعضاء لجنة الدستور الخمسون على اتخاذ النظام الجمهورى أساسًا لوضع مشروع الدستور الجديد، وفى ١٨ يونية ١٩٥٣، أعلن عن إلغاء النظام الملكى وحكم أسرة محمد على مع إلغاء الألقاب من أفراد هذه الأسرة، وإعلان الجمهورية وتولى الرئيس اللواء أركان حرب محمد نجيب قائد الثورة رئاسة الجمهورية مع احتفاظه بسلطاته الحالية، فى ظل الدستور المؤقت الصادر فى ١٠ فبراير ١٩٥٣(٢).

وفى أول سبتمبر ١٩٥٣ تم تشكيل محكمة الثورة، مكونة من عبد اللطيف البغدادى رئيسا وحسن إبراهيم، وأنور السادات أعضاء، وخولت هذه المحكمة سلطات محاكمة قضايا الخيانة العظمى، وبعض قضايا أمن الدولة، ويلاحظ أن الثورة تعقبت فى

---

(١) محمد نجيب، كنت رئيسا لمصر ، المرجع السابق، صـ ١٨٧، ١٨٨.

(٢) السابق نفسه، صـ ١٩٦.

محاكماتها من كانوا يتجسسون لصالح الإنجليز، وحكمت عليهم بأقسى أنواع العقوبات[١].

الثورة وبداية الصراع:

وفى ١٤ يناير ١٩٥٤ نشرت الصحف بيانا طويلا صادرا من مجلس قيادة الثورة بحل جماعة الإخوان المسلمين، واعتقال حسن الهضيبى مرشد الجماعة وبعض أعضاء الجماعة وأودعوا فى السجن الحربى، لاتهام الإخوان بالاتصال بالإنجليز دون علم قيادة الثورة، وإثارة حواث الشغب فى الجامعة[٢]، ففى ١٢ يناير ١٩٥٤ اجتمع طلاب الجامعة تحت قيادة الإخوان المسلمين لإحياء الذكرى السنوية لشهداء الجامعة، وحضر الاحتفال نواب صفوى رئيس جمعية فدائيان إسلام الإيرانية، وفى أثناء الخطب ظهرت سيارة جيش «جيب» تحمل مكبرات للصوت وقد اعتلا لها أفراد، وعرفوا بأنهم من قادة هيئة التحرير ومنظمات الشباب التى تشرف عليها الحكومة، وأخذت سيارة الجيب تلقى عبر مكبر للصوت خطابا وطنيا على الجمع الذى احتشد قريبا منها، فى أن طُلب إليهم الرحيل أو الابتعاد عن مكان تجمع الإخوان حتى تبودلت العبارات والشعارات، وعلى أثرها نشبت معركة، انتهت بسقوط عشرات الجرحى وحرق سيارة «الجيب»[٣].

وفى ٢٣ فبراير ١٩٥٤ قدم محمد نجيب استقالته إحساسا منه بأن وجوده فى السلطة قد أصبح صوريا، وليس له شأن بما يتخذ من قرارات، ولا علم له بما يدور فى اجتماعات مجلس الثورة، وأعلن المجلس قراره بالإجماع بقبول هذه الاستقالة، وأصدروا بيانا شديد العنف ضد نجيب يحوى عددا من الحقائق التى كانت جديدة تماما، منها: أن نجيب كان بعيداً عن صفوف مجموعة الضباط الأحرار، وأنه أُخطر باختياره قائدا للثورة قبل قيامها بشهرين فقط.. ولا شك أن هذه الاستقالة كانت صدمة عنيفة للوجدان المصرى فى ذلك الوقت.. وكان الإخوان المسلمون - فى الوقت نفسه- مقتنعين تمام الاقتناع بأن محمد نجيب لم يكن موافقا على حل جماعتهم، وكانوا يرون فى وجوده وانفراده بالسلطة تحقيقا لمصالحهم، ولذا كان لابد أن ينفجر الموقف،

---

(١) عبد الرحمن الرافعى، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، مرجع سابق، صـ ١١١.

(٢) حسين محمد أحمد حموده، أسرار حركة الضباط الأحرار والإخوان المسلمون، الزهراء للإعلام العربى، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٥، صـ ١٠١.

(٤) ريتشارد ميتشل، الإخوان المسلمون، مرجع سابق، صـ ٢٤٧، ٢٤٨.

فخرجت المظاهرات تملأ الشوارع، ونشط الإخوان والقوى السياسية المصرية فى التعبير عن رفضها لما حدث لنجيب، وهتفت المظاهرات بالحرية وسقوط الديكتاتورية ونادت بحياة نجيب والسجن لجمال وصلاح، وكان لذلك كله رد فهل طبيعى، إذ قام صلاح سالم بصفته وزيراً للإرشاد القومى فى ٢٧ فبراير بإذاعة بيان لمجلس الثورة تقرر فيه دعوة اللواء محمد نجيب للعودة إلى رئاسة الجمهورية[١].

وفى ٦ مارس ١٩٥٤ قرر مجلس الثورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لعقد جمعية تأسيسية منتخبة بطريق الاقتراع العام المباشر على أن تجتمع خلال شهر يولية ١٩٥٤ وتكون مهمتها:

١ - مناقشة الدستور الجديد وإقراره.

٢ - القيام بمهمة البرلمان إلى الوقت الذى يتم فيه عقد البرلمان الجديد وفقا لأحكام الدستور الذى ستقره الجمعية التأسيسية، ولكى تجرى الانتخابات فى جو تسوده الحرية التامة قرر مجلس الثورة إلغاء الأحكام العرفية[٢]...

وفى ٢٥ مارس ١٩٥٤ قرر مجلس قيادة الثورة السماح بقيام الأحزاب وحلّ مجلس قيادة الثورة، وقد اجتمع ضباط الجيش من جميع الأسلحة، ورأوا أن الثورة مهددة بالانحلال إذا نفذت قرارات ٢٥ مارس الأخيرة ولقد أضرب العمال احتجاجا على قرار عودة الأحزاب المنحلة وإزاء ما تجلى من شعور المواطنين من مختلف الطبقات والهيئات من حرص على استمرار الثورة فى طريقها حتى تحقق البلاد أهدافها، فقرر مجلس قيادة الثورة فى اجتماعه يوم ٢٩ مارس ١٩٥٤ حمل المسئولية كاملة على عاتقه مرة أخرى واتخذ القرارات الآتية:

١ - إرجاء تنفيذ القرارات التى صدرت فى ٦ و٢٥ مارس ١٩٥٤ حتى نهاية فترة الانتقال.

٢ - تشكيل مجلس وطنى استشارى يراعى فيه تمثيل الطوائف والهيئات والمناطق المختلفة[٣].

---

(١) كرم شلبى، عشرون يوما هزت مصر، دراسة ووثائق فى أزمة مارس، دار أسامة للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٦، صـ ١٠، ١١.

(٢) كرم شلبى، السابق نفسه، صـ ٣، ٤.

(٣) عبد الرحمن الرافعى، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، مرجع سابق، صـ ١٤٨.

وفى ٢٥ مارس قرر مجلس قيادة الثورة الإفراج عن حسن الهضيبى المرشد العام للإخوان المسلمين وجميع المعتقلين من الإخوان(١).

وفى ١٧ أبريل ١٩٥٤ تخلى محمد نجيب عن رئاسة الوزارة واقتصر على رئاسة الجمهورية ومجلس قيادة الثورة، وقرر المجلس قبول التخلى، وتكليف جمال عبد الناصر تأليف الوزارة(٢).

وفى ٢٧ يوليو ١٩٥٤ وقعت مصر اتفاقية الجلاء مع إنجلترا ونصت على ما يلى:

١ - إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وإحلال الاتفاقية الجديدة مكانها.

٢ - الاتفاقية الجديدة مدتها سبع سنوات، وفى نهاية هذه المدة سيجلس الطرفان لإقرار صيغة إلغائها.

٣ - إن جزءا من القاعدة البريطانية سيظل فى حالة تأهب للعمل فوراً فى حالة هجوم أى قوى خارجية على مصر.

٤ - لبريطانيا الحق فى تحريك أى مواد منها أو إليها، ولكن بشرط أن تقبل الحكومة المصرية ذلك.

٥ - أن تجلو القوات البريطانية من كل الأراضى المصرية فى خلال شهر ابتداء من يوم توقيع الاتفاقية.

٦ - أن تنص الاتفاقية على أن قناة السويس جزءا لا يتجزأ من مصر لكن بشرط احترام حرية الملاحة حسب اتفاقية عام ١٨٨٨.

٧ - أن تحظى بريطانية بمركز الدولة الأولى بالرعاية فى استخدام التسهيلات المصرية(٣).

وعندما أعلنت اتفاقية الجلاء مع إنجلترا، صرح الإخوان المسلمون أنه لا يجوز أن يتم الاتفاق دون عرضه على برلمان منتخب انتخابا حراً، يمثل الأمة أكمل

---

(١) حسين محمد أحمد حموده، أسرار حركة الضباط الأحرار، مرجع سابق، صـ ١٠١.
(٢) عبد الرحمن الرافعى، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، مرجع سابق، صـ ١٥٢، ١٥٣.
(٣) محمد نجيب، كنت رئيسا لمصر، مرجع سابق، صـ ٣٢٦.

تمثيل، وقد انتقد الإخوان بنود الاتفاقية فى مذكرة أو دعوها رئاسة مجلس الوزراء[١].

وكان معارضة الإخوان للاتفاقية سببا فاصلا للعداء بين الإخوان وجمال عبد الناصر، ولم تكن هذه المرة هى الأولى فى الخلاف بين الإخوان والثورة، فقد حدث الخلاف الأول حول قانون تحديد الملكية فكان الإخوان يرون أن الحد الأقصى ٥٠٠ فدان، ورأت الثورة تحديده بـ ٢٠٠ فدان، والمرة الثانية عندما رفض الإخوان الاشتراك فى وزارة محمد نجيب، والمرة الثالثة عندما رفض الإخوان الاندماج والانضمام إلى هيئة التحرير التى شكلتها الثورة.

ولقد زادت علاقة حركة الإخوان المسلمين بحكومة الثورة توتراً وسوءً وذلك بعد اتهامهم بمحاولة اغتيال الرئيس جمال عبدالناصر وهو يخطب فى الإسكندرية فى ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤ فى احتفال شعبى كبير أقيم تكريما له ولزملائه بمناسبة اتفاق الجلاء. وقد قبضت الحكومة على كثيرين من أعضاء النظام السرى للإخوان وأعضاء مكتب الارشاد وحلت الجماعة، وصودرت صحفهم. وبذلك أغلقت صفحة من تاريخ الإخوان المسلمين، وفتحت صفحة جديدة، بدأت بمحاكمتهم أمام محاكم الثورة، إذ أصدر مجلس قيادة الثورة أمراً بتأليف محكمة مخصوصة سميت «محكمة الشعب» برئاسة جمال سالم وعضوية أنور السادات وحسين الشافعى لمحاكمة الأفعال التى تعد خيانة للوطن أو ضد سلامته فى الداخل والخارج[٢].

---

(١) ريتشارد ميتشل، الإخوان المسلمون، مرجع سابق، صـ ٢٦٢.

(٢) ريتشارد ميتشل، السابق نفسه، صـ ٢٨٤. وأيضا: عبد الرحمن الرافعى، ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢، مرجع سابق، صـ ١٥٨.